

جامعة الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

نحو إصلاح نظام  
الحسابات الاقتصادية الجزائرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة  
في العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي

المشرف: الدكتور عبد المجيد قدي  
أستاذ التعليم العالي

إعداد المترشح: أحمد لهيبات

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: الهادي خالدي	أستاذ التعليم العالي ..... رئيسا
الأستاذ الدكتور: عبد المجيد قدي	أستاذ التعليم العالي.....مقرا
الأستاذ الدكتور: عز الدين بالقاسم ناصر	أستاذ التعليم العالي.....ممتحنا
الأستاذة الدكتورة: مسيكة بعداش	أستاذة محاضرة ..... ممتحنة
الأستاذ الدكتور: هاشم جمال	أستاذ محاضر ..... ممتحنا
الأستاذ الدكتور: إسماعيل العشناني	أستاذ محاضر ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2006/2007

# الأهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمريهما.
- إلى زوجتي وأبنائي وبناتي حفظهم الله جميعا ورعاهم.
- إلى إخوتي وأخواتي.
- إلى جميع الأصدقاء والأحباب.
- إلى كل الزملاء الأساتذة الأفاضل.

أحمد لهيبات

# كلمة شكر حمة شكر

- الشكر لله أولا وأخيرا على نعمه التي لا تعد ولا تحصى.
- وبعد ذلك، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد المجيد قدي على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة.
- كما أتوجه بالشكر كذلك إلى المشرف السابق الأستاذ الفاضل الدكتور قادة أقاسم على توجيهاته ونصائحه القيمة.
- كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني ونصحتني وشجعني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.
- وأخيرا أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل.

أحمد لهبيبات

# I الفهرس

الصفحة	العنوان
I	• الفهرس
V	• قائمة الجداول
أ	• المقدمة
01	• الفصل الأول: المحاسبة الوطنية ومقاربة تحليل الأنظمة
03	المبحث الأول: الجذور التاريخية للمحاسبة الوطنية
03	المطلب الأول: المدرسة التجارية
05	المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية
06	المطلب الثالث: المدرسة الإشتراكية
07	المطلب الرابع: المدرسة النيوكلاسيكية
07	المطلب الخامس: مساهمة جون مينارد كينز
09	المطلب السادس: دور المنظمات الدولية في مجال المحاسبة الوطنية
13	المطلب السابع: الإعداد لنظام المحاسبة الوطنية لعام 1993
16	المطلب الثامن: الأعمال المتعلقة بالمحاسبة الوطنية في الجزائر
18	المبحث الثاني: موضوع المحاسبة الوطنية وخصائصها واستعمالاتها
18	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الوطنية
21	المطلب الثاني: خصائص أو مميزات المحاسبة الوطنية
22	المطلب الثالث: استخدامات المحاسبة الوطنية
25	المبحث الثالث: مقارنة تحليل الأنظمة وتطبيقها على أنظمة المحاسبة الوطنية
25	المطلب الأول: تحليل الأنظمة
26	المطلب الثاني: تحديد حقل الملاحظة
26	الفرع الأول: حدود حقل الإنتاج
26	الفرع الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة
28	الفرع الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة
29	المطلب الثالث: تحديد عناصر حقل الملاحظة
29	الفرع الأول: الأعوان الاقتصاديون
29	الفرع الثاني: المعاملات (العمليات) الاقتصادية
30	المبحث الرابع: مصطلحات ومفاهيم أساسية
39	المبحث الخامس: الاقتصاد الخفي

40	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الخفي وأهمية دراسته
40	الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الخفي
41	الفرع الثاني: أهمية دراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي
42	المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الخفي
42	الفرع الأول: تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخفية حسب معيار المشروعية
44	الفرع الثاني: تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخفية حسب معيار السوق
46	الفرع الثالث: تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخفية حسب معيار الاتصال بالدولة
47	المطلب الثالث: حجم الاقتصاد الخفي وأسباب نموه
47	الفرع الأول: حجم الاقتصاد الخفي
49	الفرع الثاني: حجم العمالة في الاقتصاد الخفي
50	الفرع الثالث: أسباب نمو وتطور الاقتصاد الخفي
51	المطلب الرابع: قياس وتقدير حجم الاقتصاد الخفي
54	المطلب الخامس: الاقتصاد الخفي في البلدان النامية
54	الفرع الأول: حجم ونمط الاقتصاد الخفي في البلدان النامية
55	الفرع الثاني: الاقتصاد الخفي في الجزائر
58	• الفصل الثاني: نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
59	المبحث الأول: حقل الملاحظة الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
59	المطلب الأول: تحديد حقل الإنتاج
60	الفرع الأول: حقل الإنتاج
60	الفرع الثاني: قياس الإنتاج
61	المطلب الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
62	الفرع الأول: الوحدة الاقتصادية المقيمة
62	الفرع الثاني: المحيط الاقتصادي للجمهورية الجزائرية
63	المطلب الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة
64	المبحث الثاني: عناصر حقل الملاحظة لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
64	المطلب الأول: الأعوان الاقتصاديون لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
64	الفرع الأول: تصنيف الأعوان الاقتصاديين وفقا للتصنيفات الأساسية
67	الفرع الثاني: تصنيف الأعوان الاقتصاديين وفقا للتصنيفات الإضافية
68	المطلب الثاني: العمليات الاقتصادية
68	الفرع الأول: العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات

74	الفرع الثاني: عمليات التوزيع
78	الفرع الثالث: العمليات المالية
79	الفرع الرابع: العمليات غير المالية
92	المبحث الثالث: الهيكل المحاسبي الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية
92	المطلب الأول: الحسابات القاعدية
92	الفرع الأول: حسابات القطاعات المؤسسية
104	الفرع الثاني: الحسابات المتعلقة بالسلع والخدمات
105	المطلب الثاني: الحسابات والجداول المركزية
119	المطلب الثالث: الجداول النوعية
122	• الفصل الثالث: عرض مختصر لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993
126	المبحث الأول: حقل الملاحظة الخاص بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993
126	المطلب الأول: حقل الانتاج الخاص بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993
127	الفرع الأول: تحديد حقل انتاج نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993
129	الفرع الثاني: الخدمات المنزلية التي استبعتها نظام 1993 من حقل الانتاج
129	الفرع الثالث: معاملة الصفقات والأنشطة الخفية من طرف نظام 1993
130	الفرع الرابع: قياس الانتاج
132	المطلب الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة لنظام 1993
135	المطلب الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة لنظام 1993
136	المبحث الثاني: عناصر حقل الملاحظة لنظام الأمم المتحدة لسنة 1993
136	المطلب الأول: الأعوان الاقتصاديون
136	الفرع الأول: خصائص الوحدة المؤسسية
137	الفرع الثاني: الكيانات القانونية والاجتماعية التي يعتبرها نظام 1993 وحدات مؤسسية
142	الفرع الثالث: أسس تصنيف المنتجين
144	المطلب الثاني: تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات مؤسسية
161	المطلب الثالث: العمليات الاقتصادية وفقا لنظام 1993
161	الفرع الأول: العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات
162	الفرع الثاني: عمليات التوزيع
162	الفرع الثالث: العمليات المتعلقة بالأدوات المالية
163	الفرع الرابع: العمليات الأخرى المتعلقة بالتراكم
164	الفرع الخامس: بنود الموازنة

## IV

166	المبحث الثالث: هيكل حسابات نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993
166	المطلب الأول: مجموعة الحسابات الجارية
175	المطلب الثاني: مجموعة حسابات التراكم
177	المطلب الثالث: الميزانيات
179	• الفصل الرابع: معالم النظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر
181	المبحث الأول: حقل الملاحظة للنظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر
181	المطلب الأول: تحديد حقل الانتاج للنظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر
186	المطلب الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة للنظام الموسع المقترح
189	المطلب الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة
190	المبحث الثاني: عناصر حقل الملاحظة للنظام المقترح
190	المطلب الأول: الأعوان الاقتصاديون
209	المطلب الثاني: العمليات الاقتصادية للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر
209	الفرع الأول: العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات
214	الفرع الثاني: عمليات التوزيع
218	الفرع الثالث: العمليات المتعلقة بالأدوات المالية
220	الفرع الرابع: عمليات أخرى متعلقة بالتراكم
221	الفرع الخامس: بنود الموازنة
222	• الخاتمة
227	• المراجع

## V

### قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
93	حساب الإنتاج للشركات وأشباه الشركات الإنتاجية	01
94	حساب الاستغلال للشركات وأشباه الشركات الإنتاجية	02
95	حساب المداخل والنفقات لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية	03
96	حساب التراكم لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية	04
97	الحساب المالي لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية	05
97	حساب الإنتاج للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة	06
98	حساب الاستغلال للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة	07
99	حساب المداخل والنفقات للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة	08
100	حساب التراكم للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة	09
100	الحساب المالي للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة	10
101	حساب المداخل والنفقات للمؤسسات المالية	11
101	حساب التراكم للمؤسسات المالية	12
101	الحساب المالي للمؤسسات المالية	13
102	حساب المداخل والنفقات للإدارات العمومية	14
103	حساب التراكم للإدارات العمومية	15
103	الحساب المالي للإدارات العمومية	16
104	حساب الناتج (ميزانية الموارد والاستخدامات من الناتج).	17
104	حساب الإنتاج للفرع (ع).	18
104	حساب الاستغلال للفرع (ع).	19
106	الشكل الأول لميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات الإنتاجية	20
106	الشكل الثاني لميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات الإنتاجية	21
107	إنتاج الوطن حسب الأنشطة وحسب القطاعات الاجتماعية	22
108	الدخل الوطني المتاح وتخصيصه	23
108	ميزانية الإيرادات والنفقات للفروع غير المنتجة بالنسبة للوطن	24
109	الدخل النقدي الوطني المتاح وتخصيصه	25
110	حساب التراكم للوطن	26
110	الحساب المالي للوطن	27
110	حساب العمليات مع العالم الخارجي (للوطن)	28
112	جدول مختصر للمدخلات والمخرجات	29
116	الجدول الاقتصادي العام (الشكل الأول)	30
117	الجدول الاقتصادي العام (الشكل الثاني)	31
151	مقارنة بين نظامي 1968، 1993	32
154	مقارنة بين نظامي 1968، 1993	33
167	شكل مختصر لحساب الإنتاج	34
169	شكل مختصر لحساب توليد الدخل	35
170	شكل مختصر لحساب تخصيص الدخل الأولي	36
171	شكل مختصر لحساب دخل التنظيم	37
172	شكل مختصر لحساب تخصيص الدخل الأولي الآخر	38
173	حساب التوزيع الثانوي للدخل	39
173	حساب إعادة توزيع الدخل العيني	40
174	حساب الدخل المتاح للتصرف به	41
175	حساب الدخل المتاح للتصرف به المعدل	42
175	حساب رأس المال	43
176	الحساب المالي	44

## المقدمة:

يمكن إرجاع الاهتمام المتزايد من طرف الاقتصاديين وكذا السلطات العمومية في مختلف بلدان العالم بأنظمة الحسابات الاقتصادية الكلية أو أنظمة المحاسبة الوطنية إلى كون هذه الأخيرة عبارة عن منظومة من الحسابات والجداول والمؤشرات الاقتصادية والإحصائية التي تقوم بوصف الواقع الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية معينة في إطار منظم ومتناسق. حيث تساعد على اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية الكلية. فأنظمة الحسابات الاقتصادية تقوم بإحصاء ووصف النشاط الاقتصادي لأي بلد من البلدان خلال فترة الملاحظة، حيث تقوم بوصف نشاط الإنتاج والتوزيع واستخدام مخرجات الإنتاج والمدخيل المتولدة عن ذلك.

إن أنظمة الحسابات الاقتصادية الكلية تقوم على تتابع مجموعة من الحسابات المترابطة مع بعضها البعض والمتعلقة بمختلف أنواع النشاط الاقتصادي، ويتم إعداد هذه الأنظمة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف أو الغايات. ويتوقف تطور هذه الأنظمة على مدى تطور النظرية الاقتصادية الكلية وخاصة في مقدرتها على إيجاد مفاهيم وتعريف قابلة للقياس من الناحية العملية بشكل أو بآخر.

ولتحقيق أهداف المحاسبة الوطنية وخاصة هدفها الرئيسي المتمثل في وصف وعرض الواقع الاقتصادي لأي مجتمع بطريقة منظمة ومنسقة وشاملة في آن واحد، ولكي يصبح استخدامها في أغراض التحليل الاقتصادي ممكناً، يتحتم على أي نظام للمحاسبة الوطنية استخدام جملة من المفاهيم والمعاني والتعاريف وطرائق التصنيف التي تتميز بقابليتها للقياس من جهة، وبتناسقها مع المفاهيم والمعاني والتعاريف والمعايير التي تتبلور في النظرية الاقتصادية من جهة ثانية، وبعدم تعارضها مع الواقع من ناحية أخرى.

فعلى مستوى الأفكار، يمكن قبول أي نظرية، قام بإعدادها اقتصاديون في صورة بناء فكري متناسق مبني على مجموعة من المفاهيم والمعاني والتعاريف المحددة تربط بينها علاقات، مادامت نتائجها متنسقة

## ب

منطقيا مع مقوماتها وبنيتها وعلاقاتها، أما من الناحية العملية فيجب بالإضافة إلى ذلك أن تكون لهذه النظرية قدرات تفسيرية للظواهر الاقتصادية حتى تكون مقبولة ويكون لها معنى.

لقد تم إعداد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي في المرحلة التي كان فيها الاقتصاد الجزائري يتجه نحو نظام التخطيط المركزي وبالضبط بعد صدور المخطط الوطني للمحاسبة وكان ذلك بغرض تحقيق الأهداف التالية:

- إثراء المعلومات الإحصائية الجزائرية وتحسينها من حيث الدقة والتفصيل والشمولية والانتظام.
- جعل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كأداة للتركيب والتجميع الإحصائي.
- جعل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كأداة جيدة في خدمة التحليل الاقتصادي.
- جعل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كأداة جيدة في خدمة لتخطيط الاقتصادي.

**الإشكالية:** والآن وبعد مرور حوالي ثلاثة عقود من تاريخ دخول النظام الحالي للحسابات الاقتصادية الجزائرية حيز التطبيق العملي، وبعد التحولات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري وخاصة تلك المتعلقة بالتخلي عن نظام التخطيط المركزي والشروع في الدخول إلى اقتصاد السوق، يمكننا أن نطرح الأسئلة التالية: هل أن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي ما زال قادرا على وصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن للجزائر؟ هل حقق نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية جميع الأهداف التي جاء من أجلها؟ هل يتم الاعتماد على المعلومات والبيانات الصادرة عن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في رسم مختلف السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها في الجزائر؟ هل أن المعلومات الإحصائية التي يقدمها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي للجزائر؟ هل يتم نشر هذه المعلومات بصورة منتظمة؟ هل يجب إصلاح نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي؟ أم يجب تغييره بالكامل؟

**الفرضيات:** من خلال الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية غير قادر حاليا على وصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بصورة كافية.

2. لم يتمكن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية من تحقيق جميع الأهداف التي جاء من أجلها.

3. عند القيام بإعداد ورسم السياسات الاقتصادية في الجزائر لا يتم في الكثير من الأحيان الاعتماد على المعلومات التي تصدر عن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

4. لا يتم نشر جميع المعلومات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية بصورة منتظمة.

5. بعض الجداول الأساسية لم يتم نشرها إطلاقا، وبعضها لا يتم نشره بصورة منتظمة.

6. يمكن تغيير نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي بنظام بديل.

**أسباب اختيار الموضوع:** يمكن تلخيص أسباب اختيار هذا الموضوع في ما يلي:

1. محاولة ربط البحث الأكاديمي بما يجري في الواقع الاقتصادي للمجتمع الجزائري.

2. قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت موضوع الحسابات الاقتصادية في الجزائر.

3. افتقار المكتبة العربية بالجزائر إلى مثل هذا النوع من المواضيع.

4. اهتمام الباحث بهذا الموضوع، واشتغاله بتدريس مقياس المحاسبة الوطنية مما جعله يقف على الكثير

من النقص والتناقضات التي يتضمنها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي.

**حدود ومجال الدراسة:** يقتصر بحثنا فقط على دراسة حقل الملاحظة وعناصره بالنسبة لأنظمة المحاسبة

الوطنية وذلك لاعتقادنا بأن حقل الملاحظة وخاصة حقل الإنتاج يمثل حجر الأساس لأي نظام للمحاسبة

الوطنية، أما الجوانب الأخرى للموضوع فسيتم التعرض لها في دراسات مستقلة مستقبلا.

**الدراسات السابقة للموضوع:** يمكن حصر الدراسات السابقة التي تناولت نظام الحسابات الاقتصادية

الجزائرية في ما يلي:

## ث

1. نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (تقييم نقدي). وهي دراسة تحليلية انتقادية صادرة عن مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر سنة 1987. وهي دراسة مشتركة باللغتين العربية والفرنسية قام بها الأستاذان: الأستاذ الدكتور قادة أقاسم والأستاذ الدكتور عمر صخري.
2. التجربة الجزائرية في ميدان المحاسبة الوطنية، وهي رسالة ماجستير من إعداد المترشح أحمد لهبيبات سنة 1996 بمعهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

**المنهج المتبع:** تعتمد هذه الدراسة في منهجها على عدة أساليب هي:

1. استخدام المنهج التاريخي لتطور الفكر الاقتصادي بخصوص الأنشطة الاقتصادية المنتجة وبأنظمة المحاسبة الوطنية أو الحسابات الاقتصادية.
2. استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.
3. استخدام مقارنة تحليل الأنظمة لعرض مختلف أنظمة المحاسبة الوطنية.

**إطار الدراسة:** تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول، فالفصل الأول الذي يتضمن خمسة مباحث تم تخصيصه لموضوع المحاسبة الوطنية وجذورها التاريخية، واستعمالاتها، ولعرض بعض المفاهيم المتصلة بها كالاقتصاد الخفي على سبيل المثال. أما الفصل الثاني الذي تضمن ثلاثة مباحث، فقد خصص لعرض نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بطريقة تحليلية إنتقادية. وخصص الفصل الثالث الذي تضمن ثلاثة مباحث لعرض وتقديم نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية الصادر عام 1993 بصورة مختصرة. أما الفصل الرابع والأخير فقد تم تخصيصه لعرض معالم نظام الحسابات الاقتصادية المقترح من طرف الباحث، والذي اقترحنا أن يطلق عليه النظام الموسع للحسابات الاقتصادية الجزائرية. ونختم هذه الدراسة بتقديم مجموعة الاقتراحات والتوصيات وآفاق البحث.

# الفصل الأول

المحاسبة الوطنية ومقاربة تحليل الأنظمة.

## مقدمة الفصل الأول:

يتناول الفصل الأول والذي يعتبر بمثابة فصل تمهيدي مجموعة من المواضيع التي تتعلق بالمحاسبة الوطنية وبمقاربة تحليل الأنظمة. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى خمس مباحث، فالمبحث الأول تم تخصيصه لعرض تاريخي للمحاسبة الوطنية انطلاقاً من الأعمال الأولى المتعلقة بالدخل الوطني وثروة الأمم، مروراً بأهم المدارس الفكرية التي اهتمت بمفهوم القيمة والعمل المنتج وانتهاءً بالجهود الدولية المختلفة المتعلقة بإعداد الأنظمة الدولية الحديثة للمحاسبة الوطنية مع الإشارة إلى أهم الأعمال المتعلقة بالمحاسبة الوطنية في الجزائر. أما المبحث الثاني فقد تناول موضوع المحاسبة الوطنية من عدة جهات نظر مختلفة وعرض أهم الخصائص التي تتميز بها المحاسبة الوطنية إضافة إلى استعمالات المحاسبة الوطنية المختلفة. وفي المبحث الثالث تم عرض مقاربة تحليل الأنظمة وإمكانية تطبيقها على أنظمة المحاسبة الوطنية. وفي المبحث الرابع تم عرض بعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي لها صلة وثيقة بموضوع البحث. أما المبحث الخامس فقد تم تخصيصه لموضوع الاقتصاد الخفي الذي له صلة وثيقة بالحسابات الاقتصادية الكلية التي يدور حولها موضوع هذه الرسالة.

### المبحث الأول : الجذور التاريخية للمحاسبة الوطنية

إن مصطلح المحاسبة الوطنية هو مصطلح حديث النشأة ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. فالمحاسبة الوطنية تعتبر كاستمرار للأعمال المتعلقة بالدخل الوطني التي قام بها بعض الاقتصاديين أو الكتاب منذ القرن السادس عشر الميلادي حتى بداية القرن العشرين، غير أن المسائل المتعلقة بإحصاء الأفراد والثروات لأهداف عسكرية وجبائية فهي قديمة جدا قدم التاريخ، حيث قام كل من الفراعنة والإغريق والرومان<sup>1</sup> بجملة من الأعمال أو الحسابات الخاصة تتعلق بالمسائل التالية:

- حسابات النفقات المتعلقة بالأجور وحركة الأنعام.
- حسابات تتعلق بالضرائب بالنسبة للإدارة المركزية وبعض الخزائن الرئيسية.
- محاسبات للمعابد.
- حسابات الثروة (الذمة المالية) للعائلات الشريفة Nobles.

وفي ما يلي نقوم بعرض تاريخي لمختلف الأعمال والأفكار ذات الصلة بموضوع المحاسبة الوطنية بدءا من المدرسة التجارية حتى ظهور النظام الحالي للمحاسبة الوطنية التابع لمنظمة الأمم المتحدة الصادر عام 1993:

#### المطلب الأول: المدرسة التجارية

ظهرت المدرسة التجارية في بعض بلدان أوروبا الغربية مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. فالمحاولات الأولى في ميدان المحاسبة الوطنية يمكن إرجاعها إلى مرحلة التجاربيين، حيث يمكن وصف تلك المحاولات بأنها كانت أعمالا مستقلة تقتصر إلى إطار محاسبي شامل ومنسق، حيث قام بها أفراد بهدف قياس ثروة الأمم. وعلى الرغم من ذلك نجد من بين

<sup>1</sup> R.BOUDJEMA ; Cours de comptabilité nationale, tome1, p65, OPU Alger sans date.

الاقتصاديين من يعتبر أفكار التجاريين بمثابة "النواة الأولى للمفاهيم القومية" وخاصة في ما يتعلق بأرائهم حول ثروة الأمة وما يرتبط بها من أسباب.<sup>1</sup>

لقد اعتبر التجاريون "قطاعي التجارة الخارجية والنقل البحري هما أكثر الأنشطة الاقتصادية إنتاجاً، ونتيجة لذلك أعطيت، في هذا المذهب، أهمية كبيرة ومميزة لدور الدولة في زيادة ثروة الأمة وذلك عن طريق ما يمكن أن تفرضه من إشراف على النشاط الاقتصادي كالصادرات والواردات وحركة دخول وخروج المعادن النفيسة وبالخصوص الذهب".<sup>2</sup>

لقد وضع التجاريون بطريقة غير مباشرة "الأسس التي مكنت فيما بعد من وضع مفهوم الدخل القومي... على الرغم مما انطوت عليه آراؤهم في الثروة القومية وفي أسباب نموها من أخطاء"<sup>3</sup>. وذلك من خلال إعطائهم الأهمية الخاصة لدور الدولة في زيادة ثروة الأمة من جهة، وبفضل تأكيدهم على وحدة الاقتصاد الوطني وضرورة توجيهه المركزي للنشاط الاقتصادي من جهة ثانية. وفي ما يلي عرض موجز لأهم تلك المحاولات:

• مساهمة وليام بيتي (1623-1687) W.Petty: خلال السنوات 1671-1676 قام "بيتي" بتقدير الدخل الوطني للمملكة المتحدة من أجل أهداف تتعلق بالجباية وأخرى تتعلق بالمقارنات الدولية<sup>4</sup>، وظهر ذلك في مؤلفه الموسوم "محاولة للحساب السياسي (Essai d'arithmétique politique) الذي صدر عام 1680. ويمكن اعتبار "بيتي" المؤسس الفعلي لمفهوم الدخل الوطني، حيث قدم له تعريفاً بأنه "مجموع القيمة السنوية لثروة الأمة"<sup>5</sup>، وكذلك كان أول من قام بتقدير الدخل الوطني وكان ذلك لانجلترا في عام 1662.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> رياض الشيخ، دراسات في نظم المحاسبة الاقتصادية القومية، دار النهضة العربية، بيروت 1972 ص10.

<sup>2</sup> أحمد لهبيبات، التجربة الجزائرية في ميدان المحاسبة الوطنية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995/1996، ص2.

<sup>3</sup> رياض الشيخ، مرجع سبق ذكره ص10

<sup>4</sup> R. BOUDJEMA ; Cours de comptabilité nationale, tome1, p65, OPU Alger sans date

<sup>5</sup> علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، ص141

<sup>6</sup> فاروق عبد العال محمد، المحاسبة القومية، دار الجامعات المصرية، ص3، الإسكندرية، بدون تاريخ.

- **مساهمة كينغ (1712-1648) G.King** : يعتبر "كينغ" أول من قام بإعداد نظام كامل للحسابات الوطنية<sup>1</sup> لانجلترا سنة 1696، كما قام بتقديم وعرض المعطيات المتعلقة بالاقتصاد البريطاني في صورة سلسلة من الحسابات المترابطة وذلك خدمة لاحتياجات السياسة الاقتصادية<sup>2</sup>.
- **مساهمة فوبان (1707-1633) DE VAUBAN**: لقد حاول "فوبان" تحسين مردود النظام الجبائي في مملكة فرنسا في عهد لويس الرابع عشر<sup>3</sup>، فقام في سنة 1707 بحساب مداخل مملكة فرنسا بهدف تأسيس الضريبة. وقام بمحاولة إعداد ما يسمى بالمحاسبة الوطنية<sup>4</sup> من خلال مشروعه المتعلق "بالعشر الملكي" "Projet de dîme royal" والمتعلق بتأسيس ضريبة ملكية بنسبة 10%.

#### المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية

مع ظهور مدرسة الطبيعيين، تم الانتقال من التحليل الكمي للواقع الاقتصادي إلى البحث عن المبادئ والقوانين التي تحكم السير الحسن للنظام الاقتصادي<sup>5</sup>. وفي ما يلي عرض موجز لأهم مساهمات أصحاب هذه المدرسة:

- **مساهمة فرانسوا كيناي (1774-1694) F.QUESNAY**: يمكن اعتبار "فرانسوا كيناي" كقائد للمفكرين الاقتصاديين الطبيعيين من جهة، وكرائد المحاسبة الوطنية من جهة ثانية، حيث سجل حدثا تاريخيا مميزا في مجال الاقتصاد عندما قام بعرض الحياة الاقتصادية للمجتمع الفرنسي في صورة دارة اقتصادية من خلال الجدول الاقتصادي الشهير عام 1758<sup>6</sup> الذي يمكن اعتباره أول محاولة لبناء شبكة اقتصادية متكاملة. وبهذا الانجاز المميز أظهر "كيناي" بأن مصدر الناتج السنوي الصافي لفرنسا هو القطاع الزراعي. ومن جهة أخرى، وضع "كيناي" كذلك الكيفية التي تتم من خلالها عملية

<sup>1</sup> E. Archambault. Comptabilité nationale. Economica. Paris 1979. P2

<sup>2</sup> R.BOUDJEMA ; Cours de comptabilité nationale, tome1, p66, OPU Alger

<sup>3</sup> رياض الشيخ. مرجع سبق ذكره ص10

<sup>4</sup> R.BOUDJEMA ; Cours de comptabilité nationale, tome1. p 66

<sup>5</sup> E. Archambault. Comptabilité nationale. Op. Cit. P2

<sup>6</sup> سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاربيين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت 1973 ، ص62.

تداول هذا الناتج بين مختلف الطبقات الاجتماعية. لقد قسم "فرانسوا كيناي" المجتمع الفرنسي إلى ثلاث طبقات اجتماعية وفقا لمعيار ملكية الأرض وطبيعة النشاط الاقتصادي، وقام بإظهار ذلك من خلال الجدول الاقتصادي الذي تمثل فيه نفقات البعض مداخيل الآخرين. وهذا الأمر يمثل في الواقع أساس ما أصبح يعرف حاليا بالحسابات المتكاملة.<sup>1</sup>

• **مساهمة أنطوان لوران دو لافوازيه (1743-1794) DE LAVOISIER :** من خلال عرض

محاولته المتعلقة بتقييم الناتج الزراعي لفرنسا التي قدمها في صورة حسابات سنوية حقيقة والتي قام من خلالها بتقدير الدخل الوطني لفرنسا عام 1791<sup>2</sup>، رأى "لافوازيه" ضرورة إعداد نظام محاسبي مترابط. ومن أجل ذلك، دعا إلى ضرورة إنشاء هيئة عمومية تقوم بمزج نتائج ميزان التجارة والزراعة والسكان، وذلك من أجل إظهار وضعية المملكة وثرواتها من الأفراد، والإنتاج، والصناعات، ورؤوس الأموال المتراكمة في صورة جدول مختصر.<sup>3</sup>

يتضح مما سبق بأن الطبيعيين قد اهتموا كثيرا بالزراعة واعتبروها النشاط المنتج الوحيد لكونها المولدة للناتج الصافي، ولأنهم لم يشهدوا الثورة الصناعية فقد اعتبروا الصناعة وغيرها أنشطة عقيمة لا تنتج ناتجا صافيا.

**المطلب الثالث: المدرسة الاشتراكية**

في هذه المدرسة سوف يتم التركيز على مساهمة كارل ماركس K. MARX الذي قام بالربط بين العمل المنتج والسلع المادية، فالعمل المنتج بالنسبة لماركس يقتصر فقط على ذلك الجزء من العمل الذي يرتبط بإنتاج السلع المادية دون غيرها. لقد قام ماركس بتقسيم الجهاز الإنتاجي إلى قسمين (فرعين)، حيث ميز بين القسم الذي ينتج وسائل الإنتاج والقسم الذي ينتج سلع الاستهلاك، وبهذا

<sup>1</sup> E. Archambault. Comptabilité nationale. Op. Cit. P3.

<sup>2</sup> فاروق عبد العال محمد، المحاسبة القومية، مرجع سبق ذكره ص3.

<sup>3</sup> J.Marczewski ; comptabilité nationale ; DALLOZ. Paris.1967 ; p.15

الانجاز يكون ماركس قد ساهم في بناء وتطوير جداول التبادلات القطاعية والتي أصبحت تعرف في الوقت الراهن بجدول المدخلات والمخرجات.<sup>1</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه فإن الاهتمام بالموازن الاقتصادية للوطن يعود إلى عقد العشرينات من القرن الماضي، حيث تم إعداد أول ميزان للاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي سابقا في عامي 1924/1923 وتم نشره سنة 1926، وبعد سنة 1928 تواصل إعداد هذه الموازن بصيغ متطورة بالنسبة لحجم ونوع المؤشرات التي تتضمنها.

#### المطلب الرابع: المدرسة النيوكلاسيكية

ظهرت هذه المدرسة في الفترة الممتدة من عام 1870 إلى 1880 تبعا للأعمال التي قام بها كل من "جيفونز" W.S.Jevons (1882-1834)، و"ليون فالراس" L.Walras (1910-1834)، و"كارل منجر" C.Menger (1921-1840). وعلى الرغم من النظرة الجزئية التي اتسمت بها أعمال أصحاب هذه المدرسة، إلا أن نظريتها للقيمة- المنفعة قد تم اعتمادها فيما بعد كأساس نظري في تحديد حقل الإنتاج لنظام المحاسبة الوطنية التابع للأمم المتحدة. كذلك الحال بالنسبة لفكرة التوازن العام المقترح من طرف "فالراس"، وكذا تعريف وتصنيف السلع الاقتصادية المقدم من طرف "كارل منجر" قد تم أخذها جميعا بعين الاعتبار من طرف الذين قاموا بإعداد نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية المذكور أعلاه.<sup>2</sup>

#### المطلب الخامس: مساهمة جون مينارد كينز (1946-1883) J.M.Keynes

قام "كينز" بتحديد المجاميع الاقتصادية الكلية التي تقوم المحاسبة الوطنية الراهنة بمحاولة تقييمها وذلك عن طريق المتغيرات ذات العلاقة والتأثير على الدخل الوطني والتشغيل. وقد ظهرت أعمال كينز في كتابه الشهير الموسوم "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936،

<sup>1</sup> M. LABIDI. Manuel de comptabilité nationale. 2<sup>e</sup> édition . Alger ;P14

<sup>2</sup> R.BOUDJEMA ; Cours de comptabilité nationale,tome1,p67,OPU Alger

والذي دعا من خلاله بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لإعادة التوازن الاقتصادي الكلي المفقود بعد فشل آلية السوق في تحقيقه.

وهكذا تطورت أفكار "كينز" في إطار النظرية الحديثة للاقتصاد الكلي تطورا أدى إلى الاستقرار الكامل للمفهوم الشامل للدخل، وإلى وجوب تدخل الحكومات لمعالجة وضبط مستوى البطالة وكيفية المساهمة الايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، إضافة إلى ضبط القوى التضخمية<sup>1</sup>.

ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى الأنظمة الحديثة للمحاسبة الوطنية بوصفها أنظمة معلومات ذات استخدامات متعددة سواء في مجال التحليل الاقتصادي أو في مجال صياغة الخطط ومختلف السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستوى الكلي. ومن ناحية أخرى فإن تطور النظرية الحديثة للاقتصاد الكلي قد أتاح إطارا متسقا يمكن اعتباره بمثابة الهيكل العظمي لنظام المحاسبة الوطنية الذي ينبغي إتباعه كنظام للمعلومات<sup>2</sup>.

لقد اعتمد القائمون بإعداد نظام الحسابات الاقتصادية الوطنية كثيرا على النظرية الكينزية في العلاقات الكمية المتبادلة بين كل من العرض والطلب، والدخل والاستهلاك، والادخار والاستثمار عند دراسة العلاقة بين عناصر الدخل الوطني والنتاج الوطني<sup>3</sup>. وبهذا الصدد "أشار عدد كبير من الاقتصاديين إلى الدور الكبير الذي لعبته تعاليم كينز في تطوير نظام المحاسبة القومية"<sup>4</sup>، إذ ورد على لسان أحدهم ما يلي: "رغم أن الأفكار الأساسية في الإنتاج والاستهلاك، والاستثمار والادخار قديمة جدا، إلا أن نظام المحاسبة القومية مدين جدا إلى مؤلف كينز (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد) الذي أثر كثيرا في تطوير نظام المحاسبة القومية. ويتلخص أحد جوانب مساهمة كينز، في

<sup>1</sup> محمد رشيد عبده الجمال. المحاسبة القومية. الدار الجامعية. الإسكندرية 1998. ص286

<sup>2</sup> محمد رشيد عبده الجمال. المحاسبة القومية. مرجع سبق ذكره. ص286

<sup>3</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، مطبعة اليلزجي، دمشق 2003. ص6

<sup>4</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق. ص7

وضع العلاقات المتبادلة بين المؤشرات المركبة المختلفة، مما أعطى دفعا كبيرا للتفكير في هذا الاتجاه<sup>1</sup>

### المطلب السادس: دور المنظمات الدولية في مجال المحاسبة الوطنية

يمكن إرجاع الاهتمام الرسمي باستخدام الإحصاءات الاقتصادية في المقارنات في البلدان الرأسمالية إلى عام 1928 عندما عقدت عصبة الأمم مؤتمرا دوليا حول الإحصاءات الاقتصادية بهدف تشجيع الاهتمام الرسمي بجمع البيانات المتعلقة بالدخل الوطني وتوسيع نطاق الإحصاءات الرسمية لتسهيل جمع هذه البيانات بشكل منتظم<sup>2</sup>. وقد ساعد في ذلك الكساد الكبير وما تلاه من تطورات على نظرية الاقتصاد الكلي التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي. ونتيجة لذلك نشرت عام 1939 أول تقديرات للدخل الوطني شملت 26 بلدا تتعلق بالفترة الممتدة بين عامي 1929 و 1938 من طرف عصبة الأمم.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة الملحة إلى إجراء تقديرات للدخل الوطني لاستخدامها كأساس لتوزيع نفقات المنظمات الدولية على البلدان الأعضاء، ولتحقيق ذلك تم إنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة خبراء الإحصاء في عصبة الأمم تعنى بإحصاءات الدخل الوطني. وفي سنة 1947 قدمت هذه اللجنة تقريرا بعنوان: "تعريف وقياس الدخل القومي والمؤشرات الإجمالية المتصلة به" بقلم الاقتصادي البريطاني "ريتشارد ستون" وقد تم اعتباره بمثابة الأساس لنظام الحسابات الاقتصادية الوطنية<sup>3</sup>.

لقد أظهر هذا التقرير بشكل واضح الكيفية التي يتم بها حساب مؤشري الدخل الوطني والنتائج الوطني "باختيار وتجميع المعاملات الأولية في الاقتصاد وكيفية بيان الترابط بين هذه المعاملات، وأطلق على هذا النهج اسم (نهج المحاسبة الاجتماعية) الذي تجاوز التريز على موضوع واحد هو

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق ص.7

<sup>2</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق ص.7

<sup>3</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره ص.7

الدخل الوطني"<sup>1</sup>. وبالتالي تم اعتباره قفزة نوعية هامة في العمل الجاري لتطوير مفهوم الحسابات الاقتصادية الكلية. وأوصى هذا التقرير بمجموعة مكونة من تسعة جداول يتم من خلالها عرض إحصاءات الدخل الوطني تم اقتباسها من مجموعة حسابات أخرى أكثر تفصيلاً وقابلة للتقدير عملياً ومفيدة كثيراً لأغراض التحليل الاقتصادي. حيث تضمنت هذه الحسابات على مؤشرات كلية هامة لأغراض التحليل الاقتصادي، كالدخل والإنفاق والادخار وتكوين رأس المال وغيرها. غير أن مجموعة الحسابات هذه قد تم إعدادها بالاعتماد إلى نموذج لاقتصاد صناعي متقدم تسود فيه المعاملات النقدية مما أثر سلباً على إمكانية تطبيقها آنذاك على اقتصاديات البلدان النامية<sup>2</sup>.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تراكمت الخبرات الدولية في ميدان الحسابات الاقتصادية الوطنية بشكل متسارع، حيث تمكن المكتب الإحصائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة خلال عام 1950 من إعداد تقديرات الدخل الوطني لحوالي 41 بلداً شملت الفترة الممتدة من 1938 إلى 1948. وقامت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في سنة 1952 بنشر مجموعة حسابات تم إعدادها من طرف وحدة بحوث الحسابات الوطنية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات وطنية مقارنة.

وشكلت هذه الحسابات، إضافة إلى مجموعة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع التي تم إعدادها من طرف هذه المنظمة، أساساً لنشرة أعدتها بعنوان "نظام موحد لحسابات وطنية" وتم نشرها عام 1952. وفي الطبعة الثانية لهذه النشرة التي صدرت عام 1958 انعكست الخبرة الميدانية المكتسبة من تطبيق نص عام 1952، وتم الاهتمام بشكل واضح بضرورة إزالة الاختلافات بين نظام المحاسبة الوطنية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة والنظام الموحد للحسابات الوطنية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وضرورة المواءمة بين هذين النظامين وميزان المدفوعات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص 8

<sup>2</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص 8

<sup>3</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص 8

بالإضافة إلى الجهود الدولية المبذولة السابقة في مجال التنسيق المشترك، أوصت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بوجود مواصلة هذه الجهود بهدف الوصول إلى وضع أساس موحد لتقديم التقارير والبيانات الإحصائية الاقتصادية. و بهذا الصدد قام الأمين العام للأمم المتحدة في سنة 1952 بتعيين فريق من الخبراء من أجل إعداد نظام موحد للحسابات الوطنية، وفي عام 1953 أعد فريق الخبراء تقريراً بعنوان: نظام حسابات وطنية وجدول داعمة<sup>1</sup>.

تضمن تقرير عام 1953 مجموعة مؤلفة من ستة حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل إنتاج، وتخصيص، ومطابقة رأسمالية، ومعاملات خارجية لثلاثة قطاعات رئيسية هي: قطاع المشاريع، وقطاع الأسر المعيشية والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، وقطاع الحكومة العامة.<sup>2</sup> وفي هذا التقرير تم ترتيب القيود وتوحيدها بحيث تم ربط كل حساب من الحسابات الستة الموحدة بواحد من المجاميع الاقتصادية الهامة كالدخل الوطني، والنتاج الوطني. لقد تضمن تقرير 1953 مجموعة من الأهداف نلخصها في ما يلي:

- إعداد نظام موحد للمحاسبة الوطنية يمكن اعتباره كإطار لعرض وتقديم التقارير المتعلقة بإحصاءات الدخل الوطني والنتاج الوطني لمختلف البلدان المتقدمة والنامية، لأن هذا التقرير قد أخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية خلافاً لتقرير 1947.
- تحقيق الاتساق بين المفاهيم والتصنيفات والتعاريف المستخدمة في نظام الحسابات الوطنية وتلك المستخدمة من طرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي.
- استخدام نظام الحسابات الوطنية لأغراض التحليل الاقتصادي والمقارنات الدولية.

لقد اعترف تقرير 1953 بأن هذا النظام يقتصر فقط على الحسابات بالقيم النقدية الجارية وأن هناك

حاجة ماسة إلى قياسها أيضاً بالأسعار الثابتة<sup>1</sup> لأغراض المقارنة والتحليل، مما دعا إلى فتح

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره. ص 8

<sup>2</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية نفس المرجع السابق. ص 9

نقاش حيوي في الأمم المتحدة واستمر هذا النقاش حول موضوع الحسابات بالأسعار النقدية الثابتة حتى الستينات من القرن الماضي حيث تم التركيز على ضرورة قياس تدفقات المنتجات بالأسعار الثابتة في مشروع الاقتراحات المتعلقة بتنقيح نظام الحسابات الوطنية وتم تطوير هذا المشروع عام 1968 ليتضمن تمييزاً أكثر وضوحاً بين طريقة تحليل القيمة إلى سعر وكمية للحصول على قياس بالأسعار الثابتة.

وفي الطبعة الثانية لنظام 1953 "انعكست رغبة اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في الاستفادة من خبرة البلدان المختلفة في مجال تطبيق نظام 1953، وإقامة نظام أوسع يأخذ في الحسبان أيضاً الخبرة الكبيرة جداً التي اكتسبتها البلدان ذات الاقتصاد المخطط في ميدان الحسابات الاقتصادية الإجمالية".<sup>2</sup> وكان من المتوقع أن يتسع نظام الحسابات القومية في المستقبل ليشمل جدول التدفقات المالية وجدول المدخلات والمخرجات والميزانيات العمومية.<sup>3</sup>

وفي عام 1964 اجتمع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بغرض تقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام 1953 وتعديلاته، واستند فريق الخبراء في مناقشاتهم إلى ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني "ريتشارد ستون" وأوراق تكميلية أخرى تم إعدادها من قبل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وصدرت وثيقة عن هذا الاجتماع تم اتخاذها كأساس لمناقشات لاحقة تناولت مفاهيم الدخل والثروة والمحاسبة الوطنية بالأسعار الثابتة وتوزيع الدخل والمدخلات والمخرجات الخ... وتم تقديم نتائج مناقشات فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عام 1967، وفي عام 1968 تم إقرار نظام المحاسبة الوطنية المنقح SCN68.<sup>4</sup>

وكنتيجة لمختلف التطورات التي حدثت، أصبح نظام المحاسبة الوطنية المنقح لعام 1968 يحتوي على توسعات كبيرة مست هياكل مختلف الحسابات، وتم وضع هيكل النظام في شكل مصفوفة. وحتى

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص 9

<sup>2</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص 10

<sup>3</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص 10

<sup>4</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص 10

يشمل النظام مختلف هذه التوسعات تم تقديم مجموعة مكونة من عشرين حساباً مصنفة في ثلاث فئات هي:

- الفئة الأولى تضم الحسابات الموحدة للدولة، وهي عبارة عن مجموعة مترابطة تختصر حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وحساب المعاملات الخارجية للدولة.
- الفئة الثانية تتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.
- الفئة الثالثة تتعلق بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، لكل من القطاعات المؤسسية المقيمة.

#### المطلب السابع: الإعداد لنظام المحاسبة الوطنية لعام 1993

توقع القائمون بإعداد نظام المحاسبة الوطنية لعام 1968 "بأن ينطبق هذا النظام بنفس القدر على جميع البلدان مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها، وكانت الإرشادات والتوجيهات العملية التي قدمها نظام 1968 محدودة"<sup>1</sup> الأمر الذي أدى إلى ضرورة القيام بدراسات من أجل إصدار كتب تكميلية توجيهية أخرى في المستقبل، وفي أواخر السبعينات تم إصدار مجموعة من الكتب التوجيهية تناولت بشكل أساسي مواضيع الميزانيات العمومية وتوزيع الدخل والثروة والاستهلاك والأسعار الثابتة.

أوصت اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بضرورة إجراء مراجعة دورية وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه مختلف البلدان في مجال التطبيق العملي لنظام 1968، ورصد الصعوبات التي تواجهها عملية التطبيق الميداني، وفي عام 1979 أمرت هذه اللجنة بضرورة عقد اجتماع لفريق من الخبراء وتم عقده بالفعل عام 1980 وتم خلاله بحث التطبيق العملي لنظام 1968

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره ص 11

واتجاهه المستقبلي في ضوء خبرات مختلف البلدان وتغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية لكل بلد. وعقب تقرير ثان تم تقديمه للجنة الإحصائية من طرف فريق الخبراء تضمن آراءهم قامت اللجنة بطلب إعداد مقترحات محددة تتعلق بضرورة تحديث نظام المحاسبة الوطنية<sup>1</sup>.

وفي عام 1985 طلبت اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من فريق العمل المشترك بين مختلف الأمانات المعنية بالمحاسبة الوطنية<sup>2</sup> إعداد برنامج العمل والترتيب لكي تكون مشاركة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية لمختلف البلدان والمنظمات الدولية المعنية مشاركة فعالة. ومنذ سنة 1986 تم عقد اجتماعات لفرق الخبراء لمناقشة سلسلة عريضة من المسائل المطروحة التي يمكن تلخيصها في ثمانية مواضيع هي:

1. هيكل نظام الحسابات الوطنية.

2. مقارنات الأسعار والكميات.

3. القطاع الخارجي.

4. قطاع الأسر المعيشية.

5. القطاع العام.

6. حسابات الإنتاج وجدول المدخلات والمخرجات.

7. التدفقات والموازن المالية.

8. مطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازين الاقتصادية.

وفي عام 1991 تم إعداد مشروع مؤقت لنظام الحسابات الوطنية المنقح كان موضوع نقاش في حلقة دراسية عقدت في أكتوبر 1992، وتم عرض المشروع نفسه على اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في دورة عام 1993 رفقة تقرير الحلقة الدراسية، وأوصت اللجنة الإحصائية

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص11

<sup>2</sup> يتكون الفريق من: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والشعبة الإحصائية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي.

بالإجماع في دورتها المنعقدة في نيويورك خلال الفترة الممتدة من 22 فيفري إلى 3 مارس 1993 باعتماد نظام للمحاسبة الوطنية لعام 1993، وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية على استعماله.<sup>1</sup>

جاء نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1993 ليلبي متطلبات التغييرات الكبيرة التي شهدتها اقتصاديات مختلف البلدان العالم خلال الفترة الممتدة بين عامي 1968 و1993. حيث أصبح التضخم موضوع اهتمام كبير من طرف واضعي السياسات الاقتصادية الكلية لمختلف بلدان العالم، بالإضافة إلى تغيير دور الدولة في مختلف البلدان وخاصة تلك التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تنامي دور الخدمات في الحياة الاقتصادية، إضافة إلى التطور الذي حدث في المؤسسات المالية وأسواق المال التي تنوعت أنشطته وأدواتها المالية. حيث تمت الاستجابة إلى معظم هذه التطورات من خلال مجموعة الحسابات الجديدة والتصنيفات والتوضيحات المتعددة التي تضمنها نظام 1993 للمحاسبة الوطنية.<sup>2</sup>

ومن بين الخصائص التي ميزت هذا النظام الجديد هو توضيحه لعدد من المسائل التي كانت مطروحة

للمناقش مثل<sup>3</sup>:

- مبادئ التقييم والقيود في الحسابات.
- معالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد.
- معاملة ضريبة القيمة المضافة التي أخذت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة.
- استخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

يمكن اعتبار اعتماد نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1993 أحد أهم الأحداث

العالمية التي حدثت في مجال الإحصاءات الرسمية منذ عام 1968. لقد توقع واضعو هذا النظام أن يوفر

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية ، نفس المرجع السابق .ص12

<sup>2</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية ، نفس المرجع السابق .ص12

<sup>3</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية ، نفس المرجع السابق .ص12

إرشادات هامة تسهل عمل المحاسبين على المستوى الوطني في مختلف البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يتميز هذا النظام بالمرونة الكافية التي تجعله كوسيلة لتسهيل المقارنات الدولية، ويعزز الدور المركزي للحسابات الوطنية.<sup>1</sup>

وعموما، فإن نظام الأمم المتحدة للمحاسبة لوطنية لعام 1993 يمثل كغيره من أنظمة المحاسبة الوطنية السابقة مرحلة من مراحل تطور المحاسبة الوطنية المتواصل. ولاستمرار هذا التطور يتعين إجراء المزيد من الأبحاث والتحليل بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول مواضيع محاسبية وطنية معينة قبل أن يتم إدماجها في المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بنظام المحاسبة الوطنية مستقبلا.<sup>2</sup>

وكالعادة تبقى مجموعة من المواضيع المختلفة التي لم يتم الفصل فيها بصفة نهائية مطروحة للبحث والنقاش والتفكير والتطوير في المستقبل أهمها: تكلفة رأس المال، ومعاملة إعانات المستهلكين، والتمييز بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وبعض التصنيفات، وعرض المصفوفات، والمحاسبة البيئية.<sup>3</sup>

### المطلب الثامن: الأعمال المتعلقة بالمحاسبة الوطنية في الجزائر

يمكن إرجاع الأعمال الأولى المتعلقة بالمحاسبة الوطنية في الجزائر إلى سنوات 1959/1958 حيث تزامنت مع مشروع قسنطينة الذي قامت بإعداده سلطات الاحتلال الفرنسي في تلك الفترة. وبعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي في عام 1962 تم الاستمرار في تطبيق النظام الفرنسي للمحاسبة الوطنية CNF<sup>4</sup> لأسباب متعددة. وبعد ذلك تم استبداله بنظام المحاسبة الوطنية الجزائرية CNA الذي هو بمثابة صورة طبق الأصل للنظام الفرنسي CNF.

<sup>1</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص.13

<sup>2</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص.13

<sup>3</sup> عز الدين جوني، الحسابات القومية، نفس المرجع السابق، ص.13

وبعد التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري وتبنيه للاقتصاد الموجه مركزيا، وظهور المخطط الوطني للمحاسبة PCN، تم إعداد النظام الحالي الذي يدعى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA الذي هو عبارة عن نظام هجين مأخوذ من أنظمة محاسبية متباينة هي: نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية SCN<sub>68</sub> الخاص بالبلدان ذات التوجه الليبرالي، ونظام المحاسبة للنتاج المادي لعام 1970 SCPM الخاص بالبلدان الاشتراكية، والنظام الفرنسي الموسع للمحاسبة الوطنية SECN لسنة 1975.

## المبحث الثاني: موضوع المحاسبة الوطنية وخصائصها واستعمالاتها

### المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الوطنية

للمحاسبة الوطنية تعاريف مختلفة ومتعددة حيث لم يتم الاتفاق على تعريف واحد من طرف الجميع، وفي ما يلي نقوم بعرض بعضها:

1. المحاسبة الوطنية من جانبها المحسوس أو الواقعي: "هي تقنية للتلخيص والتجميع الإحصائي،

حيث تقدم عرضا رقميا لاقتصاد البلد، وفي نفس الوقت تقوم بتقديم وصف شامل لمختلف الظواهر الاقتصادية الكلية في إطار محاسبي متناسق"<sup>1</sup>.

2. المحاسبة الوطنية من وجهة نظر موضوعها: "تقوم المحاسبة الوطنية بعرض كل المعلومات

الرقمية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي للوطن في إطار محاسبي صارم. فهي تقوم بوصف مختلف الظواهر المتعلقة بالإنتاج، والتوزيع، وبتراكم الثروات. وهي تقوم كذلك بتسجيل مختلف العمليات التي تمت بين مختلف مجموعات الأعوان الاقتصاديين للبلد"<sup>2</sup>.

3. المحاسبة الوطنية من وجهة نظر هيكلها: "يمكن تعريف المحاسبة الوطنية بأنها مجموعة من

الحسابات المترابطة، التي تظهر لنا مختلف التدفقات الاقتصادية، والتدفقات النقدية أو التدفقات المعبر عنها بالنقود. هذه التدفقات نجدها تربط مراكز القرار التي تمارس نشاطها بالداخل بتلك التي تزاوّل نشاطها في باقي العالم"<sup>3</sup>.

4. المحاسبة الوطنية في بعدها الشامل: "المحاسبة الاجتماعية أو محاسبة المجتمع هي طريقة

للتسجيل المحاسبي الكلي لمجموعة المجاميع التي تتعلق بالمحيط الاقتصادي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية معينة"<sup>4</sup>. وكان يتمنى صاحب هذا التعريف أن تتسع المعطيات

<sup>1</sup> O .Arkhipoff, études de comptabilité nationale, économique, Paris 1986, P21

<sup>2</sup> E .MALINVAUD, initiation à la comptabilité nationale, PUF Paris 1964. P73

<sup>3</sup> J.MARCHAL, comptabilité nationale française, CUJAS, Paris 1967. P15.

<sup>4</sup> J.BERNARD, comptabilités nationales et modèles de politiques économiques. PUF, Paris 1972, p14

الرقمية لتشمل مختلف الأنشطة الإنسانية التي لها علاقة بالاقتصاد ( مثل المبادلات غير السوقية والديموغرافيا والموارد الطبيعية).

5. المحاسبة الوطنية من وجهة نظر استعمالاتها: "تسمح المحاسبة الوطنية بتحليل الدارات الاقتصادية وبايصال المعلومات الكلية ذات الصلة بسير الاقتصاد إلى مختلف مستعملها، ويتم ذلك عن طريق تجميع الإحصاءات الكثيرة المتعلقة بكل ميادين النشاط الاقتصادي في إطار عام منطقي ومتجانس، بالإضافة إلى ذلك فإن المحاسبة الوطنية تقدم إطارا ضروريا لإجراء التقديرات الاقتصادية المستقبلية تخص الفترة القصيرة والمتوسطة، وبهذا يمكن اعتبارها أداة ثمينة لا غنى عنها في رسم السياسة الاقتصادية."<sup>1</sup> لهذا التعريف مزايا ومآخذ: فهو من جهة، يظهر لنا وبشكل ملفت المزايا الواعدة للمحاسبة الوطنية ويدعو بالتالي إلى الاهتمام بها أكثر. ومن جهة أخرى، فعند استعمال بعض العبارات البراقة مثل عبارة أداة ثمينة لا غنى عنها، نجده يخفي أو يحجب عنا نقائص ومآخذ المحاسبة الوطنية.

6. "المحاسبة الوطنية تقوم بعرض الأرقام المتعلقة بالسلوكيات الاقتصادية الكلية لمختلف الأعوان الاقتصاديين، فهي تمثل عرضا رقميا للتوازن المحاسبي الكلي للدارة الاقتصادية."<sup>2</sup>

7. المحاسبة الوطنية هي "مجموع الأساليب والطرائق التي يتم عن طريقها إخضاع الظاهرة الاقتصادية أو جانب منها للملاحظة الإحصائية"<sup>3</sup>

8. "المحاسبة الوطنية هي وسيلة أساسية من وسائل الإعلام الاقتصادي في الوقت الراهن"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> P.Sallès. Problèmes économiques contemporains; macroéconomie;tome2; 6° édition. DUNOD, Paris1986, P3.

<sup>2</sup>E. Alphanéry. Cours d'analyse macroéconomique ; ECONOMICA ; Paris 1976, P3. cité par S.Percheron; comptabilité nationale ; p12.

<sup>3</sup> مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، موقع النظام العربي الموحد للحسابات القومية، ص 125.

<sup>4</sup> J.P. Lorriaux. Economie politique contemporaine. 2°édition. Economica. Paris 1982 P57-58

9. "المحاسبة الوطنية هي طريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية

من أجل إعطاء صورة رقمية شاملة ومبسطة حول الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة،

وهي بهذا تعتبر وسيلة ضرورية وأساسية في رسم السياسة الاقتصادية"<sup>1</sup>

10. المحاسبة الوطنية هي "مجموعة من المبادئ والأسس الاقتصادية، والمعدات والوسائل المحاسبية

والرياضية والإحصائية، التي تهدف إلى تجميع البيانات ذات الدلالة الاقتصادية عن النشاط

الاقتصادي التجميعي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة"<sup>2</sup>

11. المحاسبة الوطنية هي "فرع من العلوم الاقتصادية متخصص في الدراسة الكمية للشبكات

الاقتصادية المتكاملة"<sup>3</sup>.

12. المحاسبة الوطنية هي "تقنية للتجميع الإحصائي هدفها تقديم عرض كمي لاقتصاد أي بلد ما،

وترمي إلى عرض مجموع الظواهر الاقتصادية في إطار محاسبي متناسق"... وإنها تساعد

السلطات العمومية على معرفة ما تم تحقيقه وما لم يتم خلال السنة التي مضت، وبهذه الصفة

فإنها تصبح بمثابة قاعدة جيدة وقيمة للمعطيات من أجل إعداد التقديرات المتعلقة بالميزانية

الاقتصادية للوطن بغية تبرير مشروع قانون المالية للدولة، أي السياسات المالية المنشودة من

طرف السلطات العمومية"<sup>4</sup>

13. "الحسابات الاقتصادية القومية هي الأداة التسجيلية والتحليلية التي تقدم لنا صورة كاملة للاقتصاد

القومي لبلد ما ولفترة معينة على شكل جداول رقمية جامعة يمكن على ضوءها التنبؤ بمسار

الاقتصاد واتخاذ القرارات اللازمة لإصلاحه"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> K. Akacem, comptabilité nationale, Alger , OPU 1990.

<sup>2</sup> عبد الحي مرعي، المحاسبة القومية ونظم حسابات الحكومة، ص1، مطبعة الإسكندرية، 1974.

<sup>3</sup> J. Marczewski et R. Garnier. comptabilité nationale. 3<sup>o</sup> édition. Dalloz. Paris 1982.

<sup>4</sup> A. Sillem. Introduction à l'analyse économique. Paris 1989. P

<sup>5</sup> عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

## المطلب الثاني: خصائص أو مميزات المحاسبة الوطنية

تتصف المحاسبة الوطنية بمجموعة من الخصائص أو الصفات نذكر منها<sup>1</sup>:

- هي محاسبة وصفية حيث تقوم بوصف النشاط الاقتصادي لأي بلد من البلدان، من أجل تحقيق أهداف وغايات محددة جدا.
  - هي محاسبة اقتصادية حيث تهتم فقط بالنشاط الاقتصادي للبلد المدروس.
  - هي محاسبة واقعية نسبية، حيث تحاول إعطاء صورة حقيقية تقريبية للواقع الاقتصادي للمجتمع المدروس قدر الإمكان.
  - هي محاسبة شاملة أو كلية، حيث تشمل مجموع النشاط الاقتصادي للمجتمع موضوع الدراسة.
  - هي محاسبة نقدية ويظهر ذلك جليا من خلال تقييم النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام الوحدات النقدية في القياس، وبالخصوص عند تقييم الخدمات.
  - هي محاسبة تدفق، حيث تقوم بتسجيل مختلف التدفقات التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين خلال فترة الملاحظة.
  - هي محاسبة سنوية، حيث تغطي الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة.
- مآخذ الفترة الزمنية التي تأخذ بها المحاسبة الوطنية:
1. لا يمكن الشروع في إعداد الحسابات الاقتصادية للبلد إلا بعد أن تكون السنة المعنية بالدراسة قد انتهت فعلا. هذا التأخر في البدء يترتب عنه تأخر آخر في نشر الحسابات الاقتصادية قد يصل إلى 06 أشهر أو أكثر وخاصة في البلدان النامية التي لا تتحكم بشكل جيد في الإحصاءات الاقتصادية.

<sup>1</sup> R.BOUDJEMA ; Cours de comptabilité nationale, tome1,p49,OPU Alger

2. إن الحسابات الاقتصادية السنوية لا تعطينا أي معلومات بخصوص الأنشطة الاقتصادية القصيرة أو الظرفية وخاصة في البلدان النامية عكس البلدان المتقدمة ذات التجربة الكبيرة في ميدان الإحصاءات الاقتصادية التي تقوم بإصدار حسابات اقتصادية فصلية كل ثلاثة أشهر.

### المطلب الثالث: استخدامات المحاسبة الوطنية

توجد لنظام المحاسبة الوطنية استخدامات متعددة، فهو مصمم من أجل التحليل للاقتصادي واتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة<sup>1</sup>. فالهدف الأساسي لنظام المحاسبة الوطنية "هو توفير إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل لإعداد قاعدة معطيات لاقتصاد كلي من أجل تحليل وتقييم أداء هذا الاقتصاد"<sup>2</sup>. إن توفر هذه القاعدة يعتبر شرطاً أساسياً لرسم مختلف السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات بصورة منطقية ومدروسة. ويمكن عرض مختلف استعمالات نظام المحاسبة الوطنية في ما يأتي<sup>3</sup>:

1. رصد سلوك الاقتصاد الكلي للبلد: يسمح نظام المحاسبة الوطنية بتوفير مختلف أنواع البيانات والمعطيات الاقتصادية التي تتعلق بمختلف الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المؤسسية. مما يتيح الفرصة لرصد حركة مختلف التدفقات الاقتصادية الأساسية مثل الإنتاج، والإنفاق الاستهلاكي لكل من العائلات والحكومة، والصادرات والواردات من السلع والخدمات، وتراكم رأس المال الثابت، والمداخيل من أجور وأرباح وغيرها، والضرائب والإعانات، وحجم الإقراض والاقتراض... الخ. حيث يسمح نظام المحاسبة الوطنية بتسجيل مختلف التدفقات المتعلقة بالسلع والخدمات والأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام المحاسبة الوطنية يسمح بتوفير بيانات تتعلق ببعض بنود الموازنة وبيع النسب التي لا يمكن الحصول عليها إلا في إطار محاسبي متناسق.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 6

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 6

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 7

2. **التحليل الاقتصادي:** يتم استعمال نظام المحاسبة الوطنية في التحليل الاقتصادي الكلي، حيث يتم

استخدامها في تقييم أداء الاقتصاد الكلي للبلد خلال فترة زمنية معينة للتعرف على مواطن القوة والضعف. وفي العادة يتم استخدام البيانات والمعطيات التي تم الحصول عليها في:

- دراسة وتحليل هيكل النشاط الاقتصادي الكلي للبلد من خلال تبويب المجاميع الاقتصادية الكلية التي يتضمنها الناتج الوطني.

- دراسة التغييرات التي طرأت على هيكل النشاط الاقتصادي الكلي خلال فترات زمنية متعاقبة.

- دراسة التوازنات الكلية (أو الاختلالات) وتحديد الأسباب واقتراح الحلول الممكنة لمعالجة ذلك.

3. **رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية:** يتم إعداد ورسم السياسات الاقتصادية

المختلفة بالاعتماد على المعطيات والبيانات الاقتصادية الحديثة التي تصف الحالة الراهنة للاقتصاد، بالإضافة إلى التنبؤات الاقتصادية الدقيقة لما ستكون عليه التطورات في المستقبل. فالتنبؤات قصيرة المدى تتم عادة باستخدام نماذج القياس الاقتصادي. أما السياسات الاقتصادية ذات المدى المتوسط أو الطويل فيجب أن تتم صياغتها في إطار إستراتيجية اقتصادية أوسع قد تكون على هيئة خطة. ولا يتم ذلك إلا عن طريق الاعتماد على البيانات والمعطيات التي توفرها الحسابات الاقتصادية الكلية.

4. **إجراء المقارنات الدولية:** يقوم نظام المحاسبة الوطنية بتوفير وتقديم مختلف البيانات والمعطيات

الاقتصادية إلى المنظمات الدولية أو "الهيئات فوق الوطنية" *supranationale* وفقا للمفاهيم والتعاريف والتصنيفات الموحدة المطابقة للمعايير الدولية. ويتم استعمال هذه البيانات على نطاق واسع في المقارنات الدولية كمقارنة الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم، ومعدل الدخل الفردي... الخ. أو مقارنة بعض النسب والمؤشرات التي تتعلق بنسبة الاستثمار أو النفقات الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام أو غيرها. ويستعمل الاقتصاديون أو غيرهم من المحللين هذه

المقارنات لتقييم أداء الاقتصاد المدروس مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى المماثلة. وتقوم المنظمات الدولية باستخدام بعض المقارنات كأساس أو معيار لاستفادة البلد المعني من المساعدات أو القروض أو أموال أخرى...الخ.

### المبحث الثالث: مقارنة تحليل الأنظمة وتطبيقها على أنظمة المحاسبة الوطنية

مفهوم النظام: "يعرف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء والعناصر المتكاملة والمتفاعلة والتي توجه لتحقيق هدف معين أو أهداف معينة"<sup>1</sup>

يشير مصطلح النظام إلى "أي مركب يتكون من عدد من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة بحيث يختص كل جزء منها بوظيفة معينة ومحددة مع وجود درجة من التكامل والتعاون بين هذه الأجزاء في أدائها لوظائفها. وتتوقف كفاءة النظام ككل وقدرته على الاستمرار على مدى الترابط بين أجزائه من جهة وعلى درجة نجاح كل جزء في أدائه لوظيفته. وأن أي خلل قد يصيب أحد أجزاء النظام لا يقتصر أثره على كفاءة ذلك الجزء فحسب، بل يمتد ليصيب النظام كله بالشلل"<sup>2</sup>. فالمركبة مثلا هي عبارة عن نظام متكامل يتكون من مجموعة أجزاء مترابطة يؤدي كل جزء منها وظيفة معينة، وكفاءة المركبة تتوقف على كفاءة جميع الأجزاء في أداء وظائفها، حيث تتوقف المركبة تماما عن الحركة والعمل إذا ما أصيب أي جزء بعطب أو خلل مهما كان بسيطا.

ولفهم نظام معين يتطلب الأمر أن تتم أولا دراسة كل جزء من الأجزاء المكونة للنظام موضوع الدراسة، ثم بعد ذلك دراسة التفاعل والعلاقات المتبادلة بين أجزاءه المختلفة.

#### المطلب الأول: تحليل الأنظمة:

تحليل الأنظمة "هو أسلوب للإحاطة بالمشاكل المركبة والمعقدة من خلال محاولة تعريف الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل البديلة الموصلة إليها"<sup>3</sup>. إن الغاية من استخدام هذه المقاربة عند الدراسة الشاملة لنظام معين هي تحديد مدى كفاءة النظام المعني في تحقيق مختلف أهدافه، ومن ثم تقديم الاقتراحات والتعديلات الضرورية للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

<sup>1</sup> سمير سلام. إدارة العمليات والإنتاج. مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1992. ص3.

<sup>2</sup> علي السلمي. التخطيط والمتابعة. مكتبة غريب، القاهرة 1978، ص

<sup>3</sup> علي السلمي. التخطيط والمتابعة. مكتبة غريب، القاهرة 1978، ص121.

تستخدم مقارنة تحليل الأنظمة منطق المنهج العلمي حيث تقوم ببناء النماذج لتمثيل الأنظمة المراد دراستها، وتتميز بالعمل الجماعي الذي تشترك وتتعاون فيه مجموعة من الخبراء. وتكمن الميزة الأساسية التي توفرها هذه المقاربة في أنها تحقق حلولاً أفضل عندما تتم دراسة النظام المعني بصفة متكاملة من تلك التي يتم الوصول إليها عند دراسة كل جزء من أجزاء النظام بصفة منفصلة.

تأخذ مقارنة تحليل الأنظمة المناخ المحيط بالنظام المعني بعين الاعتبار، وتحاول إظهار مدى تأثير النظام بالمحيط وما يحتويه من متغيرات قد تجعل القدرة على التأكد من النتائج محدودة. هذه المقاربة تسمح لنا بعرض وتقديم نظام المحاسبة الوطنية المراد دراسته من خلال: تحديد حقل الملاحظة الخاص بالنظام، وتحديد عناصر حقل الملاحظة، وعرض الجداول والحسابات الخاصة بنظام المحاسبة الوطنية المعني.

### المطاب الثاني: تحديد حقل الملاحظة

يتم تحديد حقل الملاحظة لأي نظام للمحاسبة الوطنية من خلال تحديد حقل الإنتاج والتحديد المكاني لحقل الملاحظة والتحديد الزمني لهذا الحقل.

**الفرع الأول: حدود حقل الإنتاج:** يتم تحديد حقل الإنتاج لأي نظام للمحاسبة الوطنية من خلال استخدام بعض المعايير التي يتم من خلالها التمييز بين الأنشطة المنتجة (الأنشطة الاقتصادية التي يتضمنها حقل الإنتاج) والأنشطة غير المنتجة (الأنشطة الاقتصادية المستبعدة من حقل الإنتاج)، هذه المعايير تكون في الغالب مبنية على أسس نظرية تتعلق بالنظرية الاقتصادية (نظريات القيمة بالخصوص).

**الفرع الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة:** يتم تحديد الحدود المكانية لحقل الملاحظة من أجل ضبط المكان الذي تتم فيه مختلف العمليات الاقتصادية التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديون خلال الفترة المحاسبية المعنية. أي أن الأمر يتعلق بتحديد الإقليم الاقتصادي للبلد المعني بالدراسة.

ومن أجل الوصول إلى ذلك تتم الاستعانة ببعض المعايير أهمها معيار الإقامة ومركز الاهتمام الاقتصادي.

**معيار الإقامة:** لمفهوم الإقامة أهمية بالغة في التحديد المكاني لحقل الملاحظة. حيث ينظر إلى اقتصاد البلد على أنه مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة في الإقليم الاقتصادي لهذا البلد<sup>1</sup>. حيث تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة إذا كان لها مركز اهتمام اقتصادي في الإقليم الاقتصادي للبلد موضوع الدراسة.

**الإقليم الاقتصادي:** يتكون الإقليم الاقتصادي لأي بلد من الإقليم الجغرافي الذي تتولى الحكومة المركزية إدارته، وتنتقل داخله السلع ورأس المال والأفراد بكل حرية دون أي نوع من إجراءات الجمارك أو الهجرة. ويضاف إليه ما يلي:

- الفضاء أو المجال الجوي للبلد المعني.
- المياه الإقليمية للبلد المعني.
- الجرف القاري الممتد في المياه الدولية التي يتمتع فيها البلد المعني بحقوق خاصة.
- الجيوب الإقليمية في بقية العالم لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو غيرها.
- المناطق الحرة الموجودة داخل حدود الدولة والتي تخضع لرقابتها الجمركية رغم وجود أية إعفاءات أو مزايا تقدم لها.

ويستبعد من الإقليم الاقتصادي للبلد كل الجيوب التابعة لبلدان أجنبية أو لمنظمات دولية موجودة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني.

**مركز الاهتمام الاقتصادي:** يكون لأي وحدة مؤسسية معينة "مركز اهتمام اقتصادي" عندما يكون لها موقع معين (مسكن، موقع إنتاج.. الخ) داخل الإقليم الاقتصادي للبلد الذي تمارس فيه نشاطها

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت. التطورات الحديثة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، الكويت 1995 ص 218

الاقتصادي أو تنوي ممارسته فيه بصفة دائمة على نطاق هام، إما لمدة غير محددة أو لمدة محددة أكبر من سنة<sup>1</sup>، حيث لا يشترط أن يكون الموقع ثابتاً ما دام موجوداً داخل الإقليم الاقتصادي للبلد.

**الفرع الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة:** إن المقصود بالتحديد الزمني هو تحديد الفترة الزمنية أو فترة الملاحظة التي يعتمدها نظام المحاسبة الوطنية المعني عند ملاحظة وقياس وتسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي قام بها مختلف الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل المحيط الاقتصادي للبلد المعني. والفترة الزمنية التي تتخذها أنظمة المحاسبة الوطنية كفترة للملاحظة هي السنة، أي الفترة الممتدة من 1/1 ... إلى 12/31 ... من نفس السنة.

**ملاحظات حول فترة الملاحظة:** يمكن تسجيل الملاحظات التالية بخصوص اختيار السنة كفترة للملاحظة بالنسبة للمحاسبة الوطنية:

1. **بخصوص تأخر صدور البيانات:** إن المعطيات المتعلقة بسنة معينة لا يمكن الحصول عليها ومعرفتها إلا بعد مرور فترة زمنية معينة.

2. **بالنسبة للتغيرات الظرفية:** يؤدي التسجيل السنوي إلى استبعاد بعض التطورات الظرفية التي تتم خلال السنة، لذا تقوم بعض البلدان التي لديها أنظمة إحصائية متطورة إلى إعداد الحسابات الاقتصادية الفصلية كل ثلاثة أشهر.

3. **بالنسبة للحقوق والديون:** إن الحقوق والديون التي تنشأ وتتطفي خلال نفس السنة يتم إهمالها من طرف المحاسبة الوطنية، حيث يتم الاقتصار فقط على تلك التي تنشأ في سنة معينة ولا تتطفي إلا بعد مرور تلك السنة على الأقل.

4. **بالنسبة للسلع:** عندما لا يتم إنتاج السلع واستهلاكها في نفس الفترة الزمنية، فإن ذلك سيطرح بعض الصعوبات. فبالنسبة للسلع غير المعمرة، فإن السلع التي تم إنتاجها ولم يتم بيعها وكذا المواد الأولية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 218

والسلع نصف المصنعة التي لم يتم استخدامها كاستهلاك وسيط خلال العملية الإنتاجية فإنه يتم اعتبارها بالاتفاق ضمن المخزونات. أما بخصوص السلع المعمرة التي تكون فترة استعمالها تفوق السنة فإن معالجتها تكون كما يلي:

- بالنسبة لوسائل الإنتاج التي تساعد على إنتاج السلع والخدمات يتم حساب قسط الاهتلاك السنوي فقط او ما يسمى باستهلاك الأصول الثابتة.
- بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة والموجهة نحو الاستهلاك النهائي كالسيارات وغيرها فإنه يتم معاملتها بالاتفاق كما لو أنها استهلكست استهلاكاً نهائياً تاماً في سنة اقتنائها.
- أما بخصوص المساكن فإنها تصنف ضمن وسائل الإنتاج لأنها تنتج خدمات الإسكان وبالتالي يتم بشأنها حساب قسط الاهتلاك السنوي.

#### المطلب الثالث: تحديد عناصر حقل الملاحظة

تتكون عناصر حقل الملاحظة لأي نظام للمحاسبة الوطنية من عنصرين أساسيين هما الأعوان الاقتصاديون والعمليات الاقتصادية التي يقوم بها هؤلاء الأعوان خلال فترة الملاحظة.

**الفرع الأول: الأعوان الاقتصاديون:** لدراسة سلوك مختلف الأعوان الاقتصاديين لأي بلد والذين يقدرون بالملايين يلجأ المحاسبون الوطنيون إلى تصنيفهم وفقاً لمعايير معينة للحصول على مجموعات متجانسة في السلوك الاقتصادي قدر الإمكان. ومن بين هذه المعايير نجد المعيار المؤسسي (التنظيمي) الذي يتم وفقه تصنيف المتعاملين الاقتصاديين المقيمين إلى قطاعات مؤسسية، وتجميع مختلف المتعاملين غير المقيمين الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع المعاملين المقيمين في قطاع واحد يدعى "باقي العالم".

**الفرع الثاني: العمليات الاقتصادية:** تقدر العمليات الاقتصادية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين بالملايين وهي متنوعة ومتعددة. ومن أجل دراسة هذه المعاملات وتحليلها يتم تصنيفها وفقاً لطبيعتها إلى مجموعات متجانسة.

## المبحث الرابع: مصطلحات ومفاهيم أساسية

المفهوم الاقتصادي للنشاط الإنتاجي: النشاط الإنتاجي هو نشاط منظم يهدف إلى خلق المنافع الشكلية والزمنية والمكانية والحيازية<sup>1</sup>. فالمنفعة الشكلية يقصد بها تغيير شكل المواد أو الخامات وتحويلها إلى شكل آخر وذلك على نحو يجعل لها قيمة اقتصادية أكبر من قيمتها قبل التغيير. أما المنفعة الزمنية فيقصد بها الاحتفاظ بالأشياء وتخزينها إلى فترات لاحقة عندما تظهر الحاجة إليها وذلك على نحو يجعل لها قيمة اقتصادية تزيد مع مرور الزمن عن قيمتها قبل ذلك. ويقصد بالمنفعة المكانية نقل الأشياء من مكان إلى آخر وذلك على نحو يجعل لها قيمة اقتصادية تزيد عن قيمتها قبل انتقالها. أما المنفعة الحيازية يقصد بها تحويل حيازة أو ملكية الأشياء من طرف لآخر وذلك على نحو يضيف إليها منفعة تؤدي إلى زيادة قيمتها. ويتصف المفهوم الاقتصادي للنشاط الإنتاجي ببعض الخصائص نذكر منها:

- إنه يقدم تفسيراً للنشاط الاقتصادي قابلاً للتطبيق على مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والخدمية.

- إنه يقدم مفهوماً جامعاً للنشاط الإنتاجي ويميزه عن باقي الأنشطة الإنسانية الأخرى.

**التعريف الحديث للنشاط الإنتاجي:** "هو نشاط منظم موجه عمداً لاستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها لإيجاد أشياء نافعة تشبع حاجات الإنسان المعاصر"<sup>2</sup>.

من هذا التعريف نلاحظ بأن النشاط الإنتاجي يهتم بالأمور النافعة للإنسان سواء كانت منتجات مادية أو منتجات غير مادية كالترفيه والمعلومات والخدمات. ويتطلب ذلك استخدام درجات مختلفة من الموارد الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم النشاط الإنتاجي أشمل من مفهوم التصنيع حيث يعتبر هذا الأخير نوعاً من أنواع النشاط الإنتاجي.

<sup>1</sup> علي الشرقاوي. إدارة النشاط الاقتصادي. الدار الجامعية. الإسكندرية 2000. ص 11، 12.

<sup>2</sup> علي الشرقاوي. إدارة النشاط الاقتصادي. الدار الجامعية. الإسكندرية 2000. ص 14.

**الحسابات الاقتصادية للوطن:** هي منظومة من الحسابات والمؤشرات الاقتصادية والإحصائية التي تقوم بوصف الواقع الاقتصادي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية معينة. فهي تقوم بإحصاء ووصف النشاط الاقتصادي لأي مجتمع حيث تقوم بوصف نشاط الإنتاج والتوزيع واستخدام مخرجات الإنتاج والمدخيل المتولدة عن ذلك.

**نظام الحسابات الاقتصادية الوطنية:** هو نظام يقوم على تتابع مجموعة حسابات التدفق المترابطة والمتعلقة بمختلف أنواع النشاط الاقتصادي التي تتم في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، إضافة إلى ميزانيات يتم فيها تسجيل قيم مخزونات الأصول والخصوم التي تحتفظ بها مختلف الوحدات والقطاعات المؤسسية في بداية ونهاية فترة الملاحظة.

**مفهوم الإنتاج:** للإنتاج مفاهيم مختلفة تختلف من مفكر اقتصادي لآخر، فيوجد المفهوم المادي للإنتاج والمفهوم الشامل للإنتاج بالإضافة إلى المفهوم السوقي للإنتاج.

**المفهوم المادي للإنتاج:** الإنتاج المادي يقصد به كل نشاط إنتاجي ينتج السلع والخدمات المادية. وتجدر الإشارة إلى أن أول من تناول مفهوم الإنتاج المادي هو الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث، وتبعه بعد ذلك الاقتصادي كارل ماركس، إلا أن لكل منهما وجهة نظره الخاصة به. فوفقا للمفهوم الماركسي، فإن الدخل الوطني هو عبارة عن "ذلك الجزء من الإنتاج المادي، المقوم بالنقود، المنتج حديثا في كل سنة بواسطة عمل المجتمع لأغراض الاستهلاك والاستثمار"<sup>1</sup>. ونلاحظ أن هذا المفهوم يستبعد من الدخل الوطني كل "المدخيل المتولدة عن الخدمات الحكومية والشخصية وكذلك خدمات دور السكن باعتبارها مدخيل مشتقة ناتجة من إعادة توزيع المدخيل الأولية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر محمود رضوان. مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988، ص112، ص113

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص113

**المفهوم الشامل للإنتاج:** ووفقا للمفهوم الشامل فإن النشاط الإنتاجي يشمل جميع الأنشطة التي تنتج السلع

والخدمات<sup>1</sup> بمختلف أنواعها سواء كانت مادية أو غير مادية بشرط تحقق الأمور التالية<sup>2</sup>:

• ألا يشمل الإنتاج النشاطات الاقتصادية المحظورة التي تخالف القوانين المعمول بها في البلد.

• أن يتم الإنتاج باستخدام عوامل الإنتاج.

• أن تقوم هذه المنتجات بتلبية الحاجات الفردية أو الجماعية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

• أن يكون لهذه المنتجات قيمة معينة أو سعر محدد أو تكلفة اقتصادية يمكن تقديرها حسابيا.

هذا المفهوم ينسجم مع المفهوم العام للإنتاج من الناحية النظرية، لكنه من الناحية التطبيقية يصطدم

بعدة عقبات منها على سبيل المثال: الخدمات المنزلية التي يؤديها أحد أفراد العائلة داخل منازلهم، فلو أن

تلك الخدمات قام بها خدم، فإنه يمكن اعتبار الأجور والتعويضات التي تقدم للخدم كسعر للخدمات التي

قاموا بها. أما إذا ما قام بها أحد أفراد العائلة المعنية فيجب البحث عن الكيفية التي يتم وفقها تقويم هذا

النوع من الخدمات.

**المفهوم السوقي للإنتاج:** جاء هذا المفهوم للتوفيق بين المفهوم المادي والمفهوم الشامل. ووفقا للمفهوم

السوقي، فإن أي سلعة أو خدمة تكون موضوع تبادل في السوق أو قابلة للتبادل فيها فإنها تدخل ضمن

الإنتاج الوطني أو الدخل الوطني، شريطة أن يكون لها سعر أو قيمة محددة.

**مفهوم الخام:** يستخدم هذا المصطلح للدلالة على القيمة قبل طرح قيمة استهلاك الأصول الثابتة أو

الامتلاكات.

**مفهوم الصافي:** يستخدم هذا المصطلح للدلالة على القيمة بعد طرح قيمة استهلاك الأصول الثابتة أو

الامتلاكات.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص 111  
<sup>2</sup> أحمد لهبيبات. مرجع سبق ذكره ص 15

**مفهوم الإجمالي:** يستخدم هذا المصطلح في الجزائر للدلالة على المجموع وذلك خلافا لما هو شائع في بلدان أخرى للدلالة على مفهوم الخام.

**مفهوم المحلي أو الداخلي:** يستخدم هذا المصطلح عندما يتعلق الأمر بنشاط ومداخل الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل المحيط الجغرافي للبلد بغض النظر عن جنسياتهم. ويستخدم هذا المعيار عند حساب الانتاج الداخلي الخام وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية أو عند حساب الناتج الداخلي الخام وفقا لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية.

**مفهوم المواطنة أو الجنسية:** يستخدم هذا المصطلح عندما يتعلق الأمر بنشاط ومداخل الأعوان الاقتصاديين الذين يحملون جنسية البلد المعني بغض النظر عن مكان إقامتهم. ويستخدم هذا المعيار عند حساب الدخل الوطني وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

**تعريف السعر الأساسي:** "هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجا، مخصوما منه أية ضريبة تدفع ومضافا إليه أية إعانة يتم تلقيها على تلك الوحدة نتيجة لإنتاجها أو بيعها. ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيد بها المنتج بصورة منفصلة على الفاتورة"<sup>1</sup>.

**تعريف سعر المنتج:** "هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجا مخصوما منه ضريبة القيمة المضافة أو أية ضرائب مقطوعة مماثلة توضع على فاتورة المشتري ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيد بها المنتج بصورة منفصلة على الفاتورة"<sup>2</sup>.

**الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية:** هي تلك الأسعار التي يكون لها تأثير على الكمية التي يرغب المنتج في عرضها في السوق وعلى الكمية التي يرغب المشتري في شرائها.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص151

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص151

**تعريف الوحدة المؤسسية:** هي عبارة عن وحدة اقتصادية تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ولها الحق في إبرام صفقات مع باقي الوحدات الأخرى ولها حق تملك الأصول وتحمل الالتزامات.

**مفهوم الإقامة:** لهذا المفهوم أهمية بالغة سواء بالنسبة للوحدات المؤسسية أو بالنسبة للأفراد. حيث ينظر إلى الاقتصاد الكلي لأي بلد من البلدان على أنه مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة في هذا البلد. وتتم معالجة مفهوم الإقامة في نظام 1993 من خلال معيار أساسي أطلق عليه مصطلح مركز الاهتمام الاقتصادي. فتعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة إذا كان لها مركز اهتمام اقتصادي في الإقليم الاقتصادي للبلد موضوع الدراسة.

**مركز الاهتمام الاقتصادي:** نقول بأن لوحة مؤسسية معينة مركز اهتمام اقتصادي عندما يوجد لهذه الوحدة المؤسسية موقع معين (مسكن، موقع إنتاج..الخ) ضمن الإقليم الاقتصادي للبلد الذي تمارس فيه نشاطها الاقتصادي أو تتوي ممارسته فيه بصفة دائمة على نطاق هام، إما لمدة غير محددة أو لمدة محددة ولكن يجب أن تكون طويلة، واقترح نظام 1993 أن تكون المدة أكبر من سنة مع المرونة عند التطبيق العملي لهذا المعيار، ونفس الشيء ينطبق على الأفراد<sup>1</sup>.

**تعريف عام للشركة:** هي "كيان قانوني أنشئ بغرض إنتاج السلع أو الخدمات للسوق، ويمكن أن يكون مصدر ربح أو كسب مادي آخر لمالكيه، ويملكه مساهمون ملكية مشتركة ولديهم سلطة تعيين مسؤولين عن إدارته العامة"<sup>2</sup>.

**الشركة التابعة:** تكون الشركة "س" تابعة للشركة "ع" إذا:

- كانت الشركة "ع" تسيطر على أكثر من 50% من القوة التصويتية للمساهمين في الشركة "س".

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت. التطورات الحديثة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، الكويت 1995 ص 218

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، مرجع سبق ذكره، ص 90

• كانت الشركة "ع" تمتلك أسهما في الشركة "س" ولها الحق في تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة "س".

وفي هذه الحالة يمكن اعتبار الشركة "ع" هي الشركة الأم والشركة "س" هي الشركة التابعة.

**الشركات المرتبطة:** تكون الشركة "س" مرتبطة بالشركة "ع" إذا كانت الشركة "ع" والشركات التابعة لها تسيطر على نسبة تتراوح بين 10 إلى 50 % من القوة التصويتية للمساهمين في الشركة "س" بحيث يكون للشركة "ع" قدر من النفوذ على السياسة العامة للشركة "س" وعلى إدارتها.

**مجموعة الشركات والشركات القابضة:** يمكن إنشاء مجموعة من الشركات أو المجمعات بحيث تكون الشركة الأم تسيطر على عدد من الشركات التابعة التي قد يكون لبعضها شركات تابعة خاصة بها. فقد تكون الوظيفة الأساسية للشركة الأم تتمثل في السيطرة على الشركات التابعة وتوجيهها دون أن تقوم هي نفسها بأي نشاط إنتاجي هام وهو حالة ما يعرف بالشركات القابضة. هذا النوع من الشركات لا تتم معاملتها كوحدات مؤسسية منفردة، لأن المجموعات لا تكون دائماً محددة المعالم بصورة جيدة، حيث يصعب الحصول على بيانات تتعلق بالمجموعات التي تكون أنشطتها غير متكاملة تكاملاً وثيقاً<sup>1</sup>.

**الشركات المساعدة:** هي "شركة فرعية مملوكة ملكية تامة لشركة أم، وأن أنشطتها الإنتاجية هي أنشطة مساعدة تنحصر في تقديم الخدمات للشركة الأم أو لشركات مساعدة أخرى تمتلكها الشركة الأم."<sup>2</sup> تتمثل الخدمات التي تنتجها الأنشطة المساعدة عادة في النقل والمشتريات والمبيعات والتسويق والخدمات المالية والخدمات التجارية والاتصالات والأمن والصيانة والتنظيف. لا تتم معاملة الشركات المساعدة في نظام 1993 كوحدات مؤسسية مستقلة، بل يعتبرها نظام 1993 فروعاً تابعة للشركة الأم ومملوكة بالكامل لها وتتم معاملتها على أساس أنها جزء لا يتجزأ منها. وأن أنشطتها الإنتاجية تكون تابعة بطبيعتها للشركة الأم، وبالتالي تكون حساباتها مندمجة مع حسابات الشركة الأم.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 92

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 92

التعاونيات وشركات التضامن محدودة المسؤولية: إن التعاونيات التي ينشئها بعض المنتجين لأغراض تسويق منتجاتهم بصورة جماعية وكذا شركات التضامن التي يتمتع أعضاؤها بمسؤولية محدودة تتم معاملتها من طرف نظام 1993 باعتبارها كيانات قانونية مستقلة عن مالكيها مثل معاملة الشركات التي تنشأ بغرض الإنتاج السوقي لتحقيق الأرباح لمالكيها.<sup>1</sup>

**أشباه الشركات:** حسب نظام 1993 فإن أشباه الشركات هي عبارة عن مشاريع غير منظمة ليست لها شخصية اعتبارية لكنها تتصرف كما لو أنها شركات.

**المؤسسات غير الهادفة للربح:** هي عبارة عن وحدات قانونية أو اجتماعية تنشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات دون استهداف تحقيق ربح أو تكون مصدرا للدخل بالنسبة لمالكيها أو للهيئات التي تسيطر عليها. إن الأنشطة الإنتاجية لهذه المؤسسات لا بد أن تحقق من الناحية العملية فائضا أو عجزا، وأن أي فائض محقق لا يحق أن تمتلكه وحدات مؤسسية أخرى، بل يبقى في ميزانية الوحدة أو يرحل إلى العام المقبل.

**الوساطة المالية:** حسب نظام 1993 فالوساطة المالية هي نشاط إنتاجي<sup>2</sup> تقوم به وحدات مؤسسية تنشأ لهذا الغرض. حيث يتمثل دور الوسيط المالي في توجيه الأموال من المقرضين إلى المقترضين بالتوسط فيما بينهم، فيقوم هذا الوسيط المالي بتجميع الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم مدخرات بهدف تحويلها أو إعادة تجميعها بما يتناسب مع احتياجات المقترضين. فالوسطاء الماليون "يحصلون على الأموال بتحمل خصوم على حسابهم هم أنفسهم، ليس فقط بأخذ ودائع ولكن بإصدار كمبيالات أو سندات أو أوراق مالية أخرى"<sup>3</sup>. فهم يقومون باستخدام هذه الأموال ليس لتقديم قروض للغير فحسب بل كذلك من أجل شراء الكمبيالات أو السندات أو الأوراق المالية الأخرى.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993 ص 93

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 97

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 97

**الشركات المالية:** هي مؤسسات تشتغل أساسا في مجال الوساطة المالية، أو تمارس أنشطة مالية مساعدة ذات صلة وثيقة بالوساطة المالية.

**المنظمات الدولية:** هي عبارة عن كيانات تم إنشاؤها بموجب اتفاقيات سياسية رسمية بين أعضائها، ووجودها معترف به قانونا في البلدان التي هي أعضاء فيها. إن المنظمات الدولية لا تخضع لقوانين ولوائح البلدان التي توجد فيها وكذلك لا تتم معاملتها مثل معاملة الوحدات المؤسسية المقيمة، لأن هذه المنظمات قد تم إنشاؤها بموجب اتفاقيات دولية.

**أقساط التأمين على الخسائر:** وهي عبارة عن أقساط سنوية يدفعها الأعوان الاقتصاديون إلى شركات أو مؤسسات التأمين بهدف التأمين على ممتلكاتهم ضد مختلف الأخطار و/أو الخسائر المحتملة التي قد تصيب ممتلكاتهم أو قسم منها.

**تعويضات التأمين على الخسائر:** وهي تمثل تلك التعويضات التي يتلقاها المؤمنون من عند شركات أو مؤسسات التأمين المختلفة في حالة وقوع خسائر أو حوادث أو أخطار.

**التحويلات الجارية الدولية العمومية:** هي تحويلات دولية من جانب واحد تكون السلطات العمومية طرفا فيها وتتضمن ما يأتي:

- المساهمات أو الاشتراكات التي تدفعها الدولة سنويا إلى المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، أو إلى المنظمات الإقليمية.

- المساعدات والإعانات الدولية التي تتم في حالات حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف.

**التحويلات الجارية الدولية الخاصة:** إن التحويلات الجارية الدولية الخاصة تتضمن مختلف التحويلات التي يرسلها العمال المغتربون إلى عائلاتهم ببلدانهم الأصلية.

**المنتجون لأغراض السوق:** إن نظام 1993 عرف المنتجين لأغراض السوق بأنهم المنتجون الذين يقومون بإنتاج السلع والخدمات السوقية من أجل بيعها في السوق بأسعار تغطي جميع تكاليف الإنتاج أو معظمها بهدف تحقيق الربح. ويمكن أن يكون للمنتجين لأغراض السوق بعض المنتجات غير السوقية.

**المنتجون الآخرون لغير أغراض السوق:** إن نظام 1993 عرف المنتجين لغير أغراض السوق بأنهم تلك الوحدات المنتجة التي تقوم بتقديم منتجاتها إلى الأفراد أو إلى المجتمع ككل مجاناً أو بأسعار رمزية لا تغطي تكاليف الإنتاج، وأن مخرجاتها لا تخضع لقوى السوق. وتقوم بتغطية كل أو معظم التكاليف من خلال التحويلات أو الاشتراكات. ويمكن أن يكون للمنتجين لغير أغراض السوق بعض المنتجات السوقية.

## المبحث الخامس: الاقتصاد الخفي

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية عالمية تنتشر في مختلف بلدان العالم ولكن بدرجات متفاوتة، وهي في توسع مستمر. فالتحايل على القوانين والتشريعات وكذا التهرب الضريبي بدأت مع ظهور الضرائب وتدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي. إن الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وتحليل الأسباب المؤدية لها لم يظهر إلا في سبعينات القرن الماضي عندما تم نشر بحث حول الاقتصاد التحتي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1977. لقد أطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة مجموعة من المصطلحات تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها كل واحد منهم، ومن بين هذه المصطلحات نجد الاقتصاد الخفي، والاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير الرسمي، واقتصاد الظل، والاقتصاد التحتي... الخ.

إن ظاهرة الاقتصاد الخفي هي في توسع متزايد في مختلف بلدان العالم بدون استثناء. وهي تتميز بالتنوع والغموض مما يصعب رصدها ودراستها، حيث لم تحظ هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل الكافيين لصعوبة رصدها وملاحظتها، وأن الاهتمام بها ودراستها وتحليل الأسباب المؤدية لها لم تظهر إلا حديثاً.

حيث يمكن اعتبار الجهد الذي قام به GUTMANN – عندما حاول في السبعينات من القرن الماضي تحديد حجم الاقتصاد الخفي – بمثابة الشرارة الأولى للاهتمام الإعلامي والسياسي والأكاديمي بدراسة ومناقشة هذا الموضوع. ففي عام 1977 قدم GUTMANN بحثاً حول الاقتصاد التحتي وأظهر من خلاله بأن حجم هذا النشاط كبير جداً إلى درجة أنه لا يمكن إهماله عند حساب أو تقدير الناتج الوطني أو الدخل الوطني، أي أنه أكد الأهمية النسبية لهذا النوع من النشاط مقارنة بالاقتصاد الرسمي.

## المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الخفي وأهمية دراسته

سنتناول هذا المطلب من خلال فرعين يتناول الفرع الأول تعريف الاقتصاد الخفي ويخصص الفرع الثاني لأهمية دراسة هذا النوع من الاقتصاد.

**الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الخفي:** لا يوجد تعريف واحد متفق عليه من طرف جميع الاقتصاديين لظاهرة الاقتصاد الخفي نظرا لكون هذه الظاهرة معقدة وتشمل جوانب مختلفة ومتشابكة، وبالتالي فهي تحتاج إلى الكثير من الدراسة والتحليل والفهم والتحديد. إن كل الاقتصاديين الذين اهتموا بهذه الظاهرة الاقتصادية يختلفون كثيرا في تعريفه وتحديد الزاوية التي ينظرون بها إليه. لذا ظهرت لهذه الظاهرة الاقتصادية مجموعة من التعاريف تعتمد أساسا على معيارين: معيار التصريح للسلطات الضريبية، ومعيار القياس الفعلي لحجم النشاط الاقتصادي الكلي للبلد.

فحسب المعيار الأول، فإن الاقتصاد الخفي يرتبط ويتحدد بمختلف المداخل غير المصرح بها للسلطات الضريبية. أما حسب المعيار الثاني، فإن الاقتصاد الخفي هو عبارة عن الفرق الذي يمكن أن يوجد بين حجم النشاط الاقتصادي الفعلي الكلي للبلد وبين الجزء المقاس منه<sup>1</sup>. وفي ما يلي بعض التعاريف لهذه الظاهرة الاقتصادية:

**1 تعريف TANZI:** "الاقتصاد التحتي هو ذلك القسم من الناتج الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية للبلد بسبب عدم التصريح به للسلطات الضريبية أو التصريح بأقل من قيمته الحقيقية"<sup>2</sup>.

**2 تعريف FEIGE:** "إن الاقتصاد الخفي يتضمن الأنشطة الاقتصادية التي لا تقاس بأساليب قياس النشاط الاقتصادي أو التي لا يتم التصريح بها للسلطات الضريبية للبلد"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الاقتصاد الظلي. عاطف وليم أندراوس. ص 13. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية 2005

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص 14.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق. ص 14.

3 تعريف عاطف وليم أندراوس: "يمثل الاقتصاد الظلي جزء من أنشطة الاقتصاد الوطني سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ينتج عنها سلع وخدمات إما نقدية يتم تبادلها من خلال الأسواق أو غير نقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو تستهلك ذاتيا. وتمارس تلك الأنشطة في إطار قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فنواتجها والمداخيل المتولدة منها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للنتاج والدخل الوطنيين، كما لا تخضع مداخيلها للضرائب"<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: أهمية دراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي: يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من بين أول البلدان التي بدأت فيها دراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي من حيث الحجم والنمو والأسباب والآثار في عقد السبعينات من القرن الماضي، ومنها انتقلت وانتشرت في باقي بلدان العالم<sup>2</sup>. حيث تزايد الاهتمام بدراسة هذا النوع من النشاط الاقتصادي من طرف الاقتصاديين في الكثير من بلدان العالم محاولين إثبات الأطروحة التي قدمها GUTMANN وذلك عن طريق إظهار الأهمية النسبية التي يحتلها هذا النشاط الاقتصادي في اقتصاديات مختلف بلدان العالم. وبالفعل أثبتت تلك الدراسات بأن الاقتصاد الخفي بلغ نسبة من إجمالي النشاط الاقتصادي في مختلف البلدان لا يمكن إهمالها. وفي السنوات الأخيرة تركز الاهتمام على حجم ومستوى هذا النشاط مقارنة بالنشاط الاقتصادي الرسمي، وبإمكانية قياسه وتقديره والتحكم فيه. إن عملية الحصول على بيانات دقيقة عن حجم النشاط الاقتصادي الرسمي تعتبر من بين الوسائل الضرورية في صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية الفاعلة<sup>3</sup>، حيث نجد معظم الدول تقوم بمحاولات من أجل التحكم والسيطرة في نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي لما يوجد لانتشار هذه الظاهرة من عواقب وخيمة على اقتصادياتها نذكر منها:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص 16.

<sup>2</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص6. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ص 7

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق. ص 7

- تشويه الإحصاءات الاقتصادية الرسمية المتعلقة بالدخل والاستهلاك والبطالة مما يجعل السياسات الاقتصادية المبنية على ضوءها عديمة الجدوى.
- إن النمو المتسارع للاقتصاد الخفي قد ينبئ بحدوث أزمة خانقة على مستوى الإيرادات العامة للدولة، لأن جميع المتعاملين في مجال الاقتصاد الخفي يتهربون من دفع الضرائب وفي هذه الحالة قد تلجأ الحكومة إلى رفع معدلات الضريبة، الأمر الذي يشجع على زيادة هروب المتعاملين الاقتصاديين من الاقتصاد الرسمي إلى أنشطة الاقتصاد الخفي مما يزيد من تفاقم عجز ميزانية الدولة.
- خروج الأنشطة التي يشملها الاقتصاد الخفي عن دائرة التدفقات النقدية للدخل الوطني مما قد يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصاد الكلي للبلد<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الخفي

لتصنيف وتحديد هيكل الاقتصاد الخفي يتم اعتماد مجموعة من المعايير<sup>2</sup> هي: معيار المشروعية، معيار السوق، معيار الاتصال بالدولة.

الفرع الأول: تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخفية<sup>3</sup> حسب معيار المشروعية: يمكن تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخفية وفقا لمعيار المشروعية إلى أنشطة اقتصادية مشروعة وأخرى غير مشروعة.

1. الأنشطة الاقتصادية الخفية المشروعة: هي أنشطة اقتصادية غير مخالفة للقوانين والتشريعات التي

تسنها الدولة، لكن لا يتم التصريح بها كليا أو جزئيا للجهات الرسمية وبالتالي فالمداخل المتولدة عنها

لا تخضع للضرائب، ويتم استبعادها من الحساب عند تقدير المجاميع الاقتصادية الكلية مثل الناتج

الداخلي الخام والدخل الوطني. ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

<sup>1</sup> عاطف وليم أندراوس. الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية 2005 ص2

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص 16.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق. ص 24.

1-1. الصنف الأول: يشمل الأنشطة الخفية المولدة للمداخل النقدية ومن أمثلتها:

- الأنشطة الحرفية المختلفة والصناعات اليدوية التقليدية.
- أنشطة أصحاب المهن الحرة الذين لا يصرحون بالقيم الفعلية للخدمات التي يقدمونها للجمهور مثل الأطباء والمحامون والمحاسبون والمهندسون... الخ
- أنشطة الوساطة والسمسرة.
- أنشطة الباعة المتجولون.

2-1. الصنف الثاني: يشمل الأنشطة الاقتصادية الخفية غير النقدية، أي الأنشطة التي لا يتم التعامل

فيها بواسطة النقود مثل الأنشطة الفلاحية المختلفة وكذا إنتاج الحلويات والخبز... الخ التي تتم داخل المنازل، حيث يتم استهلاك منتجات هذه الأنشطة إما استهلاكاً ذاتياً من طرف منتجها أو تتم مبادلتها بمنتجات أخرى عن طريق المقايضة.

2. الأنشطة الاقتصادية الخفية غير المشروعة: هي أنشطة اقتصادية مخالفة للقوانين والتشريعات التي

تسنها الدولة وتتم ممارستها في سرية تامة بعيداً عن أعين السلطات الرسمية ولا يتم أخذها في الحساب عند تقدير المجاميع الاقتصادية الكلية. ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف هي:

1-2. الصنف الأول: يشمل أنشطة الجريمة مثل إنتاج وتهريب السلع غير المشروعة كالمخدرات

والأسلحة، بالإضافة إلى السرقة والاعتداء والرشوة والفساد والكسب غير المشروع والقمار... الخ.

2-2. الصنف الثاني: يشمل الأنشطة التي تخالف اللوائح التنظيمية التي تضعها الدولة لتحقيق بعض

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تهريب السلع المشروعة المحظور استيرادها والمتاجرة في السوق السوداء للعملات الصعبة الأجنبية... الخ.

2-3. الصنف الثالث: يتضمن جميع الأنشطة التي تخالف قوانين العمل والهجرة مثل العمالة في

الأنشطة المشروعة التي تخالف التشريع المعمول به كالسن، وعدد ساعات العمل، عدم

التصريح بالعدد الفعلي للعمال لدى إدارة الضمان الاجتماعي... الخ

الفرع الثاني: تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخفية حسب معيار السوق: وحسب هذا المعيار يمكن تصنيف

مختلف الأنشطة الاقتصادية الخفية، سواء المشروعة أو غير المشروعة، إلى أنشطة اقتصادية خفية سوقية

تنتج سلعا وخدمات تتم مبادلتها في السوق بواسطة النقود، وإلى أنشطة اقتصادية خفية غير سوقية تنتج

سلعا وخدمات يتم استهلاكها إما ذاتيا أو تتم مبادلتها بطرق غير رسمية عن طريق المقايضة.

1. النشاط الاقتصادي الخفي السوقي: ويتعلق الأمر بالأنشطة المنتجة للسلع والخدمات السوقية غير

المصرح بها والتي تتم عن طريق عمل معوض مستقل أو مأجور. ويمكن تصنيفه حسب

D.BLADES إلى<sup>1</sup>:

1-1. النشاط الاقتصادي المشروع غير المصرح به والذي يمكن أن يأخذ الأشكال التالية:

- الإنتاج المنجز من طرف عمال أجراء غير مصرح بهم.
- الإنتاج المحقق من قبل مؤسسات تنشط في الخفاء.
- الأجور المدفوعة للأجراء غير المسجلين وغير المصرح بهم.
- الأجور المدفوعة للأجراء المسجلين والذين يشتغلون خارج أوقات العمل المصرح بها.

2-1. المداخل العينية المستترة والمتستر عنها الناشئة عن بعض الممارسات مثل:

- سرقة بعض المواد الأولية التي تتم داخل بعض المؤسسات أو الهيئات.
- سرقة بعض المنتجات النهائية التي تتم داخل بعض المؤسسات أو الهيئات.

<sup>1</sup> E. ARCHAMBAULT, Xavier. GREFFE, les économies non officielles. Edition la découverte. P13.Paris 1984.

- سرقة قسم من أوقات العمل.

إن وجود مثل هذه المداخل العينية المتستر عليها من شأنها تخفيض القيم المضافة الفعلية

المحققة داخل هذه المؤسسات لأنها سوف تزيد من قيمة الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط لديها.

3-1. إنتاج وتوزيع بعض المنتجات غير المشروعة والتي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- إنتاج و توزيع بعض المنتجات الممنوعة مثل المخدرات.
- عمليات تهريب بعض السلع وكذا عمليات المتاجرة بالعملات الصعبة الأجنبية في السوق السوداء.

2. النشاط الاقتصادي الخفي غير السوقي<sup>1</sup> (البدائي): هذا النوع من النشاط الاقتصادي يشمل مختلف

المنتجات غير المصرح بها، والتي لا تتم مبادلتها في السوق، والتي تم انجازها بواسطة عمل غير

معوّض. ويمكن أن يتم استهلاك هذه المنتجات إما استهلاكاً ذاتياً أو أن تتم مقايضتها أو يتم تحويلها

بدون مقابل. ويمكن تصنيف النشاط الإنتاجي الخفي غير السوقي إلى ثلاثة أصناف هي:

1-2. النشاط الإنتاجي المنزلي: هذا الصنف من النشاط يشكل القدر الأعظم لنشاط الاقتصاد

الخفي غير السوقي. ويمكن التفرقة بين النشاط الإنتاجي المنزلي وبين مختلف الأنشطة

الترفيهية أو الشخصية الأخرى من خلال اعتماد معيار يتمثل في إمكانية القيام بهذا النوع

من النشاط من طرف الغير. ووفقاً لهذا المعيار فإن النشاط الإنتاجي المنزلي هو ذلك

النشاط الذي يمكن أن يؤديه شخص آخر بمقابل. فمثلاً يمكن القيام بأشغال البيت من طرف

عامل يتم استئجاره لهذا الغرض، لكن لا يمكن له أن يقوم مثلاً بالأكل بدلاً من أهل

البيت. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الإنتاج المنزلي يتم إنتاجه وتوزيعه واستهلاكه

<sup>1</sup> . ARCHAMBAULT, Xavier. GREFFE, les économies non officielles. Edition la découverte. P13.Paris 1984.

ذاتيا داخل البيوت، أم الجزء الذي يذهب إلى التراكم (البناء الذاتي، ترميم المساكن الخ...) لا يمثل إلا نسبة ضئيلة.

2-2. **النشاط الإنتاجي الجماعي:** هذا النوع من النشاط يتعلق بالأنشطة الجماعية التي تتم داخل العائلة الموسعة التي تضم الأم، الأب، الأبناء، الإخوة، الجد، الجدة... الخ. ويتضمن هذا النوع من النشاط عمليات التحضير الجماعي للأطعمة، القيام بالتصليحات بصورة جماعية، القيام بأشغال النسيج والخياطة بصورة جماعية داخل البيوت.

3-2. **النشاط الإنتاجي التعاوني:** إن النشاط الجماعي التعاوني التطوعي والذي يطلق عليه في الجزائر اسم "التويزة" ينتشر بكثرة في الزراعة والري والبناء ويحتل مكانة متميزة في المناطق الريفية (حفر الآبار، بناء السدود الصغيرة، بناء المساكن، القيام بالنشاط التعاوني الزراعي... الخ)، ورغم أهميته النسبية فإنه لم تتم أية محاولة لتقديره من طرف المشرفين على الحسابات الاقتصادية في مختلف البلدان.

**الفرع الثالث: تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخفية وفقا لمعيار الاتصال بالدولة:** يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات يتضمنها الاقتصاد الكلي لأي بلد هي: قطاع اقتصادي عام رسمي، قطاع اقتصادي خاص رسمي، قطاع اقتصادي خفي<sup>1</sup>. هذا الأخير هو عبارة عن ظاهرة اقتصادية لها خصوصيتها، ولتحديد هذه الظاهرة يتم اعتماد معيار الاتصال بين هذا القطاع الاقتصادي الخفي والدولة. حيث تتم مختلف المعاملات في هذا القطاع بعيدا عن رقابة الدولة من خلال مسارين أحدهما سري والثاني "ذاتي". وبناء على ذلك يمكن تقسيم القطاع الاقتصادي الخفي إلى قطاعين فرعيين هما:

1. قطاع سري تمارس فيه أنشطة اقتصادية مخالفة للقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة.

2. قطاع ذاتي تمارس بداخله أنشطة اقتصادية غير مخالفة للقوانين والتشريعات تنتج سلعاً وخدمات يتم

<sup>1</sup> الاقتصاد الظلي. عاطف وليم أندراوس. ص 23. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية 2005

استهلاكها ذاتيا أو تتم مبادلتها عن طريق المقايضة.

### المطلب الثالث: حجم الاقتصاد الخفي وأسباب نموه

يتضمن هذا المطلب ثلاثة فروع يخصص الفرع الأول لحجم الاقتصاد الخفي و يتعلق الثاني بحجم العمالة في الاقتصاد الخفي أما الفرع الثالث فيتناول أسباب نمو الاقتصاد الخفي وتطوره.

**الفرع الأول: حجم الاقتصاد الخفي:** يحتاج صانعو السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم إلى المعلومات والبيانات التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية الخفية مثل حجم هذه الأنشطة وحجم العمالة المستخدمة في هذا القطاع لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة. وللحصول على مثل هذه البيانات والإحصاءات قام الاقتصاديون والإحصائيون بإجراء تقديرات للوقوف على مدى ضخامة هذا النوع من النشاط الاقتصادي.

إن أنشطة الاقتصاد الخفي تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي، تقدر قيمتها سنويا بملايير الدولارات الأمريكية، وهي تمثل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام لمعظم البلدان إلا أنها تظل خارج السجلات الرسمية للحسابات الاقتصادية الوطنية لمختلف البلدان<sup>1</sup>.

هناك صعوبات كثيرة تواجه القائمين على الإحصاءات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم عندما يحاولون تقدير حجم النشاط الاقتصادي الخفي، لأن المشتغلين في هذا القطاع يبذلون كل ما في وسعهم للتستر على مثل هذه الأنشطة. وعلى الرغم من ذلك جرت محاولات عديدة في مختلف البلدان قام بها اقتصاديون للوقوف على حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية. والجدول التالي يعطينا نظرة عامة حول نسبة النشاط الاقتصادي الخفي من قيمة الناتج الوطني الخام (PNB) التي تم تقديرها بأساليب غير مباشرة أو عن طريق المؤشرات التي تقدم تقديرات تقريبية لأنشطة الاقتصاد الخفي التي تحقق قيما مضافة كان يجب أن يتضمنها الناتج الوطني الخام الرسمي في بعض البلدان في الفترة من 1993/1990، والجدول

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص22. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

الموالي يوضح ذلك:

البلد	مصر	المغرب	البيرو	بلغاريا	أذربيجان	اسبانيا
النسبة % للنتاج الوطني الخام	76-68	45-39	60-40	28-20	43-28	30-24

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، ص21. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

وتشير بعض التقديرات التي أجريت في بعض البلدان النامية إلى وجود قطاع اقتصادي خفي يمثل في بعض البلدان نسبة كبيرة جدا لا يمكن تجاهلها<sup>1</sup> قد تصل إلى ثلاثة أرباع قيمة الناتج الوطني الخام المسجل رسميا مثل مصر وتايلاند. أما التقديرات التي أجريت في بعض بلدان التحول الاقتصادي (البلدان الاشتراكية سابقا) بما فيها جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق فإنها تشير إلى وجود نشاط اقتصادي خفي يتراوح حجمه ما بين 28 و 43 % من قيمة الناتج الوطني الخام المسجل رسميا.

وفي دراسة أخرى أجريت على بعض مجموعات البلدان (البلدان النامية، بلدان التحول الاقتصادي، بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2000 تم تسجيل ما يلي<sup>2</sup>:

ففي البلدان النامية تم تسجيل أكبر النسب لحجم الاقتصاد الخفي حيث بلغت نسبته في مصر 69%، و77% في نيجيريا، أما في تايلاندا فقد بلغت هذه النسبة 70 %، وبلغت حوالي 67% في بوليفيا. أما بالنسبة لبلدان التحول الاقتصادي بما فيها جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق فقد تم تسجيل أكبر نسبة لحجم الاقتصاد الخفي في جورجيا حيث بلغت 64 % من قيمة الناتج الوطني الخام المسجل رسميا، وبلغت هذه النسبة 44 % في روسيا، أما في بلغاريا فبلغت 34 % . أما في ما يتعلق ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد تم تسجيل أكبر نسبة للاقتصاد الخفي في اليونان حيث بلغت 30 % من قيمة الناتج الوطني الخام المسجل رسميا وثلاثا إيطاليا بنسبة 28 %، وبلغت هذه النسبة 10 % في كل من النمسا والولايات المتحدة.

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص22. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006  
<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص24،25،26.

**الفرع الثاني: حجم العمالة في الاقتصاد الخفي:** يمكن تقسيم العمال الذين يشتغلون في الأنشطة الاقتصادية الخفية إلى فئتين فئة تشتغل في الاقتصاد الرسمي، وأخرى لا تشتغل إلا في الاقتصاد الخفي. فبعض العمال الذين يشتغلون في الاقتصاد الرسمي غالبا ما يلجأون إلى القيام بأعمال إضافية في الأنشطة الاقتصادية الخفية خارج أوقات العمل الرسمية وفي بعض الأحيان قد يقومون بهذه الأنشطة خلال أوقات العمل الرسمية. أما الفئة التي لا تشتغل إلا في الاقتصاد الخفي، فإنها تزاوّل العمل في مثل هذه الأنشطة الاقتصادية الخفية إما لكونها تقدم أجورا أكبر أو لأنهم لا يجدون عنها بديلا أو لأن القوانين التنظيمية لا تسمح لهم بالعمل في الأنشطة الاقتصادية الرسمية وهو حال المهاجرين غير الشرعيين.

إن حجم العمالة في الاقتصاد الخفي بلغ مستويات كبيرة في أغلب بلدان العالم لدرجة أنه لا يمكن إهمالها فمثلا بلغ عدد العمال الذين يشتغلون في الاقتصاد غير الرسمي حوالي 35 مليون شخص في مجموع البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أواخر تسعينات القرن الماضي، وفي إيطاليا كان عددهم يمثل ما بين 30-48 % من مجموع عدد العاملين في عام 1997، وتراوح نسبتهم بين 12-32 % في إسبانيا، وكانت في حدود 20 % في السويد.<sup>1</sup>

وتشير بعض الدراسات التي أجريت على العمالة في الاقتصاد الخفي إلى أن قوة العمل التي يتم استخدامها في الأنشطة الاقتصادية الخفية تتكون أساسا من الأطفال الذين هم دون السن القانونية للعمل، وكذلك الشباب الذين لم يجدوا عملا في الأنشطة الاقتصادية الرسمية، بالإضافة إلى فئة المتقاعدين والإناث والعمال غير المهرة والأفراد الذين لديهم مستوى تعليميا منخفضا إضافة إلى الوافدين الجدد من فئة المهاجرين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> . عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص27. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006  
<sup>2</sup> إبراهيم تهايمي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، ص109، جامعة قسنطينة، 2004.

الفرع الثالث: أسباب نمو وتطور الاقتصاد الخفي: تشير أغلب الدراسات التي أجريت في بعض البلدان

حول الاقتصاد الخفي إلى أن أسباب نموه وتطوره يمكن إرجاعها إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

1- ارتفاع معدلات الضرائب والأعباء الاجتماعية: أظهرت أغلب الدراسات التي أجريت على الاقتصاد

الخفي بأن ارتفاع معدلات الضرائب والأعباء الاجتماعية يعتبران من بين أهم الأسباب التي تؤدي

إلى زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية، حيث تبين أنه كلما كان الفرق كبيرا بين التكلفة الكلية

للعاملة في الاقتصاد الرسمي وصافي إيرادات العمل كلما زاد ميل أصحاب العمل والعمال إلى

الانخراط في أنشطة الاقتصاد الخفي<sup>1</sup>.

2- القوانين التنظيمية: تعتبر القوانين أو اللوائح التنظيمية التي تصدرها الحكومة لتنظيم سوق العمل

(الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي والتقاعد المسبق وتشغيل المهاجرين...الخ) أو التي تتعلق

بتنظيم مختلف الأسواق الأخرى (سوق السلع، السوق المالية...الخ) من بين العوامل الرئيسية التي

تتسبب في نمو وتطور الاقتصاد الخفي في مختلف البلدان. حيث أنه كلما كان الحد الأدنى للأجور

مرتفعا وكلما كانت القيود كبيرة على تشغيل المهاجرين وكلما كانت القيود كبيرة على باقي الأسواق

الرسمية الأخرى كلما زاد اللجوء إلى الأسواق غير الرسمية، وبالتالي زيادة الأنشطة الاقتصادية

الخفية.

3- الحظر: يلجأ الأشخاص الذين يمارسون بعض الأنشطة الاقتصادية المحظورة قانونا مثل إنتاج

المخدرات والمتاجرة بها والتي تدر مداخيل معتبرة إلى السرية التامة بعيدا عن أعين السلطات

العمومية، فمثلا الأنشطة غير المشروعة في الولايات المتحدة تتراوح نسبتها بين 30-50 % من

الأنشطة المشروعة للاقتصاد الخفي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص28. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

<sup>2</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص43. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

4- خدمات القطاع العمومي: أظهرت الدراسات التي أجريت في بعض البلدان أن حجم الاقتصاد الخفي

يكون ضئيل جدا في البلدان التي تحقق إيرادات ضريبية مرتفعة نتيجة لتطبيق معدلات ضريبية

منخفضة، والتي تطبق قوانين تنظيمية بسيطة وغير معقدة، والتي يوجد بها قطاع عمومي منضبط

ويؤدي خدماته بكفاءة عالية. أما في حالة العكس فإن انتشار الأنشطة الاقتصادية الخفية يكون أوسع<sup>1</sup>.

5- الفساد الإداري: تشير الدراسات القليلة التي تتعلق بالفساد الإداري بأن حجم النشاط الاقتصادي الخفي

يكون كبيرا نسبيا في البلدان التي ينتشر فيها الفساد كاستغلال السلطة في تحقيق المصالح الخاصة<sup>2</sup>.

#### المطلب الرابع: قياس وتقدير حجم الاقتصاد الخفي

إن عملية قياس وتقدير حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية تشكل الشغل الشاغل لجميع أصحاب القرار في

مختلف بلدان العالم على اختلاف درجات نموها الاقتصادي وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي لا يمثل

فيها القطاع الحديث إلا جزءا بسيطا من النشاط الاقتصادي. فانتشار الأنشطة الاقتصادية الخفية يؤدي إلى

تشوه وانحراف<sup>3</sup> مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تكون هذه المؤشرات مقيمة بقيم تختلف عن

قيمها الفعلية، فمثلا يكون الناتج الداخلي الخام منقوصا ويكون معدل نموه مقذرا بأقل من قيمته الفعلية،

وكذلك الحال بالنسبة لباقي المؤشرات الأخرى كالناتج الوطني الخام والدخل الوطني، ومن جهة أخرى

سيكون معدل البطالة مرتفعا بسبب ظهور عدد كبير من البطالين المزيفين (الذين يشتغلون فعلا في

مختلف الأنشطة الاقتصادية الخفية). وبالتالي فإن أي سياسة اقتصادية مبنية على مؤشرات اقتصادية

مشوهة لا تؤدي إلا إلى نتائج مخالفة للتوقعات، ومن هنا تظهر الأهمية الكبيرة لقياس وتقدير حجم

الاقتصاد الخفي بالنسبة لمختلف البلدان سواء المتقدمة أو النامية. ولحل هذا الإشكال قام الاقتصاديون

باستحداث أساليب وطرائق لقياس وتقدير حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية، حيث أصبح بالإمكان تقدير

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص 44.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص 45.

<sup>3</sup> E. ARCHAMBAULT, Xavier. GREFFE, les économies non officielles. Edition la découverte. P14.Paris 1984.

حجم هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية سواء باستخدام الأساليب المباشرة أو باستخدام الأساليب غير المباشرة:

1. الأساليب المباشرة<sup>1</sup>: ويتم ذلك إما عن طريق المسح بالعينة حيث يتم تقدير حجم النشاط الاقتصادي الخفي انطلاقاً من بيانات المسح، أو عن طريق تدقيق الحسابات الضريبية أو المراجعة الضريبية وذلك من خلال تقدير المداخل الخاضعة للضريبة والتي لم يتم التصريح بها لإدارة الضرائب.
2. الأساليب غير المباشرة: ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1-2. طريقة الفروق بين الدخل والإنفاق: يتم تقدير حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية عن طريق التفاوت الموجود بين إحصاءات الدخل وإحصاءات الإنفاق. فهذه الطريقة تعتمد على الفروق التي يمكن أن تكون بين مستوى الإنفاق ومستوى الدخل. فإذا كان الإنفاق أكبر من الدخل المصرح به فإن الفرق قد يرجع إلى مداخل مولدة في الأنشطة الاقتصادية الخفية. فأغلب أفراد المجتمع يحصلون على مداخلهم من مصادر متنوعة، وأن هناك قسماً من هذه المداخل لا يتم الإفصاح عنها أو إخفاء جزء منها على الأقل عن السلطات الرسمية، وإن هذه المداخل غير المصرح بها سوف تتحول إلى إنفاق إن عاجلاً أو آجلاً. وحسب هذه الطريقة فإن معاملات الاقتصاد الخفي سوف تظهر في صورة إنفاق<sup>2</sup> وليس في صورة دخل. وهذه الفروق التي قد تكون بين الدخل والإنفاق سوف تعطينا صورة معينة عن حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية، وبالتالي فإن التغيرات السنوية للفروق الموجودة بين المداخل والإنفاق يمكن أن تحدد لنا الاتجاه العام لتطور ظاهرة الاقتصاد الخفي. ويمكن الحصول على حجم الاقتصاد الخفي وفقاً لهذه الطريقة بأسلوبين الأول جزئي والثاني كلي. فعلى المستوى الجزئي

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص 54. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

<sup>2</sup> محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، ص 28. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996

فيتم الحصول على حجم الاقتصاد الخفي من خلال المقارنة بين الدخل والإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج المتوصل إليها على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، أما على المستوى الكلي فيتم الحصول على حجم الاقتصاد الخفي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات الاقتصادية الوطنية المتعلقة بالإنفاق مع تقديرات الدخل التي تتم بالاعتماد على الإيرادات الضريبية، والفروق التي يمكن الحصول عليها فهي تمثل تقديرا للدخل غير المصرح به للإدارة الضريبية.

2-2. طريقة (مقاربة) الطلب على النقود:<sup>1</sup> يمكن كذلك تقدير حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية من خلال الطلب على السيولة النقدية (وخاصة الأوراق النقدية ذات القيم الكبيرة)، حيث يتم ذلك عن طريق مقارنة نسبة النقود السائلة إلى الكتلة النقدية للبلد المعني. ففي البلدان التي بها أنظمة مصرفية متطورة والتي يتم فيها استخدام النقود الائتمانية على نطاق واسع (أكثر من 70 % من حجم الكتلة النقدية) يميل فيها حجم الاقتصاد الخفي للانخفاض والعكس صحيح، حيث يزداد حجم الاقتصاد الخفي في البلدان التي يتم فيها استخدام النقود السائلة (الأوراق النقدية) على نطاق واسع حيث يزداد الطلب على السيولة لأن جميع المعاملات الاقتصادية الخفية تتم بواسطة النقود السائلة لكي لا يتم ترك أي آثار يمكن للسلطات العمومية أن تركز عليها لملاحقة المشتغلين في مجال الاقتصاد الخفي.

2-3. طريقة المدخلات المادية لاستهلاك الكهرباء<sup>2</sup>: لقد تم استخدام هذا الأسلوب لأول مرة سنة 1996 كمؤشر لتقدير نمو النشاط الاقتصادي الخفي. وحسب هذا الأسلوب يتم استخدام استهلاك الكهرباء كمؤشر مادي لحجم النشاط الاقتصادي الكلي للبلاد بصفة عامة، فإذا كان

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص73،72. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

<sup>2</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص80 دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

الاستهلاك الفعلي الكلي للكهرباء أكبر من الكمية التي يتطلبها حجم النشاط الاقتصادي الرسمي فإن الفرق يمكن اعتباره كمؤشر لنمو الأنشطة الاقتصادية الخفية.

### المطلب الخامس: الاقتصاد الخفي في البلدان النامية

يتضمن هذا المطلب فرعين حيث يتناول الفرع الأول حجم ونمط الاقتصاد الخفي في البلدان النامية بصفة عامة، أما الفرع الثاني فيتم خلاله تناول موضوع الاقتصاد الخفي في الجزائر.

**الفرع الأول: حجم ونمط الاقتصاد الخفي في البلدان النامية:** ينتشر الاقتصاد الخفي بكثرة في البلدان النامية<sup>1</sup> مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث تم فيها تسجيل أكبر النسب لحجم الاقتصاد الخفي حيث بلغت نسبته خلال فترة 1998-1999 69% في مصر و77% في نيجيريا و67% في بوليفيا و70% في تايلندا.

ففي أغلب البلدان النامية يتم إنتاج واستهلاك الكثير من المنتجات داخل المنازل، وأن الحدود التي تفصل الإنتاج المنزلي عن الإنتاج الفلاحي غير واضحة المعالم في أغلب الأحيان، لذا فإن الاقتصاد الخفي يشكل في بعض هذه البلدان نمط الإنتاج المسيطر<sup>2</sup> حيث نجده يلقي قبولا اجتماعيا كبيرا ويحظى باعتراف السلطات الرسمية في الكثير من الأحيان، وأنه يمثل نسبة معتبرة قد تصل إلى ثلاثة أرباع قيمة الناتج الداخلي الخام<sup>3</sup>.

وفي البلدان النامية يمكن أن نميز بين نمطين رئيسيين من الاقتصاد الخفي هما:

1- **النمط البدائي للاقتصاد الخفي:** ويتعلق الأمر بالأنشطة المنتجة التي لها مخرجات غير سوقية والتي تعتبر بمثابة استمرار طبيعي ومباشر للنشاط المنزلي في هذه البلدان مثل الإنتاج الزراعي المخصص للاستهلاك الذاتي والأنشطة المتعلقة بالتجهيز الذاتي للمناطق الريفية.

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص24. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

<sup>2</sup> E. ARCHAMBAULT, Xavier. GREFFE, les économies non officielles. Edition la découverte. P13. Paris 1984

<sup>3</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ص72،73. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006

فالقسم الأعظم من هذا النشاط الاقتصادي لا يتم تقويمه بالنقود وبالتالي لا يمكن حسابه، وبذلك لا يتم أخذه في الحسبان عند القيام بحساب المجاميع الاقتصادية الكلية مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر.

2- **النمط الحديث للاقتصاد الخفي:** ويتعلق الأمر بالأنشطة المنتجة التي لها مخرجات سوقية مثل الأنشطة الحرفية التقليدية والأنشطة التجارية البسيطة، بالإضافة إلى بعض الخدمات. إن ظهور هذا النوع من النشاط الاقتصادي في البلدان النامية له علاقة بالهجرة الريفية، حيث أن أغلب الذين يهجرون الأرياف لا يجدون عملا في المدن لأن القطاع الرسمي الموجود في أغلب البلدان النامية لا يستوعب كل العمالة الوافدة، مما يؤدي بهؤلاء إلى العمل في الأنشطة الاقتصادية الخفية التي تنتشر داخل المنازل والأقبية. كل هذه الأنشطة الاقتصادية تنمو وتتطور خارج الإطار الرسمي، وأنها تحظى بقبول اجتماعي ورسمي في أغلب الأحيان، لأنها تساعد في التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية وتخفف من عدد البطالين وتساعد على تغطية النقص الملحوظ في بعض السلع والخدمات مثل خدمات النقل.

**الفرع الثاني: الاقتصاد الخفي في الجزائر:** لقد تواجدت الأنشطة الاقتصادية الخفية في الجزائر بصفة دائمة وبرزت بشكل لافت للانتباه مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي وبدأت في التطور خلال حقبة الثمانينات في أعقاب الانتقال من نظام التسيير المخطط نحو اقتصاد السوق، ومنذ سنة 1990 تسارع نمو هذه الأنشطة وتوسعت بسبب جملة من العوامل لخصها التقرير الصادر بالجزائر من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزائر<sup>1</sup> سنة 2003 في النقاط التالية:

- الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة من القرن الماضي.
- رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعجز المنتج الوطني عن رفع تحدي النوعية.

<sup>1</sup> تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ص 120

- إعادة هيكلة الجهاز الاقتصادي وخاصة العمومي منه.
- تطور القطاع الخاص الذي لا يخضع لرقابة جيدة.
- تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.
- المشاكل الأمنية التي عاشتها الجزائر منذ عام 1992.
- فرض الرسوم الجمركية الباهظة على العديد من المنتجات الأمر الذي أدى إلى ظهور وانتشار ظاهرتي الغش والتهرب.

كل هذه العوامل أدت إلى تباطؤ شديد في وتيرة إنشاء مناصب الشغل في الجزائر. وقد استحال على القطاع الاقتصادي الرسمي – الذي كان يواجه صعوبات كبيرة – استيعاب العرض الكبير لليد العاملة الناتج عن النمو الديمغرافي من جهة، والتسريح الاقتصادي الجماعي للعمال الناجم عن حل المؤسسات الاقتصادية العمومية في إطار عملية الخوصصة من جهة ثانية. وأدى الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه إلى زيادة البطالة.

وفي ظل هذه الأوضاع التي شهدتها الجزائر، تطورت الأنشطة الاقتصادية الخفية وتوسعت حيث قامت بتوفير مناصب شغل ومداخل للبطالين الذين لم يستفيدوا من تدابير الشبكة الاجتماعية وبرامج التشغيل المختلفة بسبب القيود المالية التي فرضتها الهيئات الدولية على الجزائر<sup>1</sup>. مما أدى إلى ارتفاع عدد المشتغلين في الاقتصاد الخفي إلى حوالي 1.4 مليون عامل.

لقد أظهرت مختلف الاستطلاعات أن الأنشطة الاقتصادية الخفية في الجزائر تتركز أساسا على مستوى التجارة والنقل والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة، والتي تتميز بمرونة كبيرة في علاقات العمل، وذلك بسبب الطابع المؤقت لعقود العمل وعدم استقرار العاملين والفوارق في

<sup>1</sup> تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ص121

الأجور.<sup>1</sup> وأن أغلب الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية الخفية هم من فئة الشباب العاطلين عن العمل والعمال الذين فقدوا مناصب عملهم بعد حل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

ويشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المشار إليه سابقا بأن هذه الأنشطة قد انتشرت بسرعة بسبب مقدرتها على التكفل بالأوضاع التي لا يستجيب لها الاقتصاد الرسمي، بسبب وجود نوع من التكامل بين القطاع الرسمي وقطاع الاقتصاد الخفي، وهذا القطاع الأخير شكل بالفعل ما يمكن تسميته مجازا بصمام أمان لأزمة سوق العمل التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة. ونشير في الأخير إلى أن حجم نشاط الاقتصاد الخفي في الجزائر يمثل حوالي 35 % من الناتج الداخلي الخام<sup>2</sup> حسب بيانات وزارة التجارة، وهي نسبة لا تعكس حجمه الفعلي مقارنة بما يجري في الواقع.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 122

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 123

# الفصل الثاني

نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

## مقدمة الفصل الثاني:

تم تخصيص الفصل الثاني من هذا البحث لتقديم وعرض نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي بطريقة انتقادية حيث قدمنا في المبحث الأول الكثير الملاحظات التي تتعلق بحقل الملاحظة بصفة عامة وبحقل الإنتاج بصفة خاصة، وبيننا بهذا الخصوص بأن النظام الحالي للحسابات الاقتصادية في تحديده لحقل الإنتاج لا يستند إلى أي أساس نظري واضح يتعلق بالقيمة. حيث تم استبعاد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بدون تقديم أي مبرر موضوعي، مما أدى إلى ظهور بعض التناقضات. وتناولنا في المبحث الثاني من هذا الفصل عناصر حقل الملاحظة حيث قمنا بعرض الأعراف الاقتصادية بعد تصنيفهم إلى قطاعات مؤسسية وفروع، وقمنا كذلك بعرض مختلف العمليات الاقتصادية التي تتم بين هؤلاء الأعراف خلال فترة الملاحظة وقدمنا بعض الملاحظات سواء بخصوص تصنيف الأعراف أو بتصنيف العمليات الاقتصادية الناجمة عن تحديد حقل الإنتاج، وقدمنا كذلك ملخصا للعمليات المتعلقة بالسلع والخدمات وملخصا لعمليات التوزيع وأظهرنا من خلال ذلك قصور نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي حيث يتم الاستناد بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968 في حساب أهم مجمع من مجاميع الإنتاج ألا وهو الناتج الداخلي الخام (Le PIB) أو في حساب الدخل النقدي الوطني (الذي يوافق مفهوم الدخل الوطني حسب نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية) وما ينجر عن ذلك من تناقضات مع المعايير التي يعتمد عليها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي. وفي المبحث الثالث قمنا بعرض الهيكل أو الإطار المحاسبي للنظام الحالي وقدمنا بخصوصه بعض الملاحظات.

### المبحث الأول: حقل الملاحظة الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:

لتحديد حقل الملاحظة الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية قمنا بالتطرق أولاً إلى تحديد حقل الإنتاج وذلك بغرض التمييز بين الأنشطة المنتجة والأنشطة غير المنتجة من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، وبعد ذلك تطرقنا إلى التحديد المكاني لحقل الملاحظة أي تحديد المحيط الاقتصادي للجزائر، ثم قمنا بعدها بالتطرق للتحديد الزمني لحقل الملاحظة (فترة الملاحظة).

**المطلب الأول: تحديد حقل الإنتاج:** يقف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية – في ما يتعلق بنظرته إلى الإنتاج – موقفاً وسيطاً<sup>1</sup> بين النظامين الدوليين للمحاسبة الوطنية: نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية الخاص بالبلدان الرأسمالية (SCN<sub>68</sub>) ونظام المحاسبة للنتائج المادي (SCPM) الخاص ببلدان أوروبا الشرقية (البلدان الاشتراكية سابقاً). فحقل الإنتاج الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية نجده أضيق من حقل الإنتاج الخاص بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية (SCN<sub>68</sub>) حيث تم استبعاد بعض الخدمات (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية، الخدمات المتعلقة بالسكن والشؤون العقارية). في حين نجد حقل الإنتاج لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية أوسع من حقل الإنتاج الخاص بنظام المحاسبة للنتائج المادي (SCPM).

**معيار التمييز بين الأنشطة المنتجة والأنشطة غير المنتجة<sup>2</sup>:** للتمييز بين الأنشطة المنتجة والأنشطة غير المنتجة اعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية معيار التبادل في السوق، ووفقاً لهذا المعيار فإن كل سلعة (أو خدمة) تبادل (أو قابلة للتبادل) في السوق تعد من أصل نشاط منتج. هذه هي القاعدة العامة، لكن في التطبيق العملي توجد استثناءات لهذه القاعدة.

<sup>1</sup> K. AKACEM. Comptabilité nationale. OPU. Alger 1987. P33

<sup>2</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P15

**الفرع الأول: حقل الإنتاج:** إن حقل الإنتاج لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتضمن الأنشطة الاقتصادية التالية<sup>1</sup>: الصناعة بمختلف أنواعها، البناء والأشغال العمومية، الزراعة والصيد والحراجة، الخدمات الإنتاجية المادية، الخدمات الإنتاجية غير المادية.

• **الخدمات الإنتاجية المادية:** تتضمن الخدمات الإنتاجية المادية وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية<sup>2</sup> ما يلي: خدمات النقل وملحقاته وما يتصل به من مستودعات ووكالات ومخازن للعبور وغيرها، خدمات المواصلات، خدمات التجارة، خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي، خدمات وسطاء ولواحق التجارة والصناعة، خدمات مكاتب الدراسات ومصالح الدراسات التابعة للشركات ومؤسسات البناء (المهندسين المعماريين والمتارين إلخ...)، مختلف خدمات التنظيف وغسل الملابس وكيها، خدمات التصليح المختلفة، كراء الآلات والعتاد.

• **الخدمات الإنتاجية غير المادية<sup>3</sup>:** إن هذا النوع من الخدمات يشمل مختلف الخدمات السوقية المقدمة للعائلات مثل خدمات الحلاقة، والخدمات المقدمة من طرف الأطباء الخواص، والخدمات المقدمة من قبل المحامين الخواص... إلخ

• **الخدمات غير الإنتاجية:** تتضمن الخدمات غير الإنتاجية وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ما يأتي<sup>4</sup>: الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية، الخدمات المنزلية، الخدمات المتعلقة بالسكن والشؤون العقارية (الإيجارات).

**الفرع الثاني: قياس الإنتاج:** يستخدم المحاسبون والاقتصاديون الأسعار لقياس قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة الملاحظة باستعمال العملة الجزائرية، وتكون القيمة عبارة عن حاصل ضرب الكميات المنتجة في أسعارها. هذه الطريقة تسمح كذلك بعملية تجميع قيم مختلف السلع والخدمات التي تم إنتاجها من

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P16

<sup>2</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P16

<sup>3</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P16

<sup>4</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P16

طرف جميع فروع الإنتاج التي يتكون منها الاقتصاد الوطني. وبهذا الصدد ميز الذين قاموا بإعداد نظام

الحسابات الاقتصادية الجزائرية بين عدة أشكال مختلفة للأسعار، وفي ما يأتي توضيح لذلك:

- **سعر التكلفة:** ويتضمن تكلفة الاستهلاكات الوسيطة+ تعويضات الأجراء + استهلاك الأصول الثابتة.
- **سعر الخروج من المعمل:** هو عبارة عن سعر السوق من وجهة نظر المنتج لأنه يستبعد تكاليف توزيع المنتج، أي أنه يمثل السعر المفوتر من طرف المنتج. حيث أن تكاليف توزيع المنتج تتضمن الهوامش التجارية + مصاريف النقل.
- **سعر الخروج من المعمل = سعر التكلفة + الضرائب المرتبطة بالإنتاج (ILP) - إعانات الإنتاج المستلمة من طرف المنتج + الفائض الصافي للاستغلال.**
- **سعر الإنتاج:** هو عبارة عن سعر الخروج من المعمل بدون أي رسوم. وهو السعر الذي يتم به تقييم الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.
- **سعر الاستلام:** هو عبارة عن سعر السوق من وجهة نظر المستهلك أو المستخدم.

- **سعر الاستلام = سعر الخروج من المعمل متضمنا جميع الرسوم + تكاليف التوزيع.**

**المطلب الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة لنظام SCEA:** المقصود بالتحديد المكاني لحقل الملاحظة هو

تحديد الفضاء (أو المحيط) الاقتصادي للجزائر، أي تحديد الحدود المكانية للاقتصاد الجزائري. وللوصول إلى

ذلك فإن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تبنى معيار الإقامة<sup>1</sup> المعتمد من طرف نظام الأمم المتحدة

للمحاسبة الوطنية (SCN<sub>68</sub>). وهذا خلافا لما كان معمول به في نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية السابق

CNA الذي كان يتبنى معيار الإقليم الموروث عن نظام المحاسبة الوطنية الفرنسية CNF<sub>62</sub>، ووفقا

لهذا المعيار فإنه كان يتم تسجيل العمليات الاقتصادية التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديين الموجودين

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P13

(الحاضرين) داخل المحيط الجغرافي للجزائر فقط، بغض النظر عن كونهم مقيمين أو غير مقيمين. أما بعد صدور نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي ودخوله حيز التطبيق العملي فإنه أصبح يتم تسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل المحيط الاقتصادي للجزائر بغض النظر عن جنسياتهم.

**الفرع الأول: الوحدة الاقتصادية المقيمة:** فحسب نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية (SCN<sub>68</sub>)، تسمى وحدة اقتصادية مقيمة كل وحدة اقتصادية تمارس نشاطا اقتصاديا بصفة منتظمة لمدة زمنية لا تقل عن سنة داخل المحيط الاقتصادي للبلد بغض النظر عن جنسيتها.

إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تبنى نفس معيار الإقامة الذي تبناه نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1968 من أجل التحديد المكاني لحقل الملاحظة. وحسب هذا المعيار، فإن الاقتصاد الجزائري يتكون من مجموع الوحدات المقيمة (الأعوان الاقتصاديون المقيمون) داخل المحيط الاقتصادي للجمهورية الجزائرية.

**الفرع الثاني: المحيط الاقتصادي للجمهورية الجزائرية:** يشمل المحيط الاقتصادي للجزائر المحيط الجغرافي للجمهورية الجزائرية مضافا إليه ما يلي<sup>1</sup>:

- جميع القنصليات والسفارات الجزائرية المتواجدة بالخارج.
- المياه الإقليمية للجمهورية الجزائرية.
- المجال الجوي للجمهورية الجزائرية.
- الأسطول البحري الجزائري (بما في ذلك بواخر وسفن الصيد البحري).
- الأسطول الجوي الجزائري.

ويجب استبعاد من المحيط الاقتصادي للجمهورية الجزائرية ما يأتي:

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P

• القنصليات والسفارات الأجنبية المتواجدة بالجزائر.

• ممثليات المؤسسات والهيئات الدولية الموجودة بالجزائر.

ويجب إدراج ما يأتي ضمن الوحدات المقيمة:

• الموظفون والعمال الجزائريون (مدنيين وعسكريين) الذين يعملون بالسفارات والقنصليات الجزائرية

المتواجدة بالخارج.

• السياح الجزائريون بالخارج.

• العمال الجزائريون الذين يعملون في السفارات الأجنبية الموجودة بالجزائر.

• فروع الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تمارس أنشطة دائمة لمدة لا تقل عن سنة داخل الجزائر.

• الشركات والمؤسسات الجزائرية التي تمارس أنشطة بصفة مؤقتة (أقل من سنة) خارج الجزائر.

• المتعاونون التقنيون العاملون بالجزائر.

ولا يدخل ضمن الوحدات المقيمة ما يلي:

• الموظفون الدبلوماسيون والعسكريون الأجانب العاملون بالجزائر.

• الموظفون التابعون للمؤسسات والمنظمات الدولية العاملون بالجزائر.

• السياح الأجانب الموجودون بالجزائر.

• المسافرون من رجال الأعمال وكل الزوار الأجانب الموجودون في الجزائر لفترة زمنية تقل عن سنة.

• العمال الأجانب الموظفون بالخارج من طرف القنصليات والسفارات الجزائرية المتواجدة بالخارج.

• العمال الجزائريون المهاجرون بالخارج.

**المطلب الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة<sup>1</sup>:** ويتعلق الأمر هنا بتحديد الفترة الزمنية أو فترة الملاحظة التي

أخذ بها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية عند ملاحظة وقياس وتسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي قام

بها مختلف الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل المحيط الاقتصادي للجزائر. وبما أن المحاسبة العمومية

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P29

ومحاسبة الشركات تأخذان السنة التجارية الممتدة من 01/ 01 إلى 12/ 31 من نفس السنة كفترة زمنية للملاحظة، فإنه من المنطقي أن تأخذ المحاسبة الوطنية بنفس فترة الملاحظة، لأن المحاسبة العمومية ومحاسبة الشركات تعدان من بين أهم المصادر الإحصائية التي تعتمد عليها المحاسبة الوطنية.

### المبحث الثاني: عناصر حقل الملاحظة لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

في هذا المبحث سنتطرق بالتفصيل لكل من الأعوان الاقتصاديين وكذا مختلف العمليات الاقتصادية التي يقوم هؤلاء الأعوان خلال فترة الملاحظة.

**المطلب الأول: الأعوان الاقتصاديون لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:** نظرا للعدد الكبير للأعوان الاقتصاديين الذين ينشطون داخل اقتصاد البلد، ومن أجل رصد سلوكهم الاقتصادي خلال فترة الملاحظة قام الاقتصاديون والمحاسبون بتصنيف هؤلاء الأعوان وفقا لتصنيفات أساسية وأخرى إضافية.

**الفرع الأول: تصنيف الأعوان الاقتصاديين وفقا لتصنيفات الأساسية:** تم حسب هذا النوع تصنيف الأعوان الاقتصاديين وفقا لمعيارين، الأول مؤسسي (تنظيمي) والثاني وظيفي. فحسب التصنيف المؤسسي يتم تصنيف الأعوان الاقتصاديين تبعا للتنظيمات أو المؤسسات التي ينتمون إليها. وحسب التصنيف الوظيفي يتم تصنيف الأعوان الاقتصاديون حسب الوظيفة الأساسية لكل عون اقتصادي. ووفقا لهذين التصنيفين الأساسيين قام نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بتصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات مؤسسية وفروع.

**أولا: القطاعات المؤسسية الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية:** وفقا للمعيار المؤسسي صنف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات المؤسسية الآتية<sup>1</sup>:

**1. قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية (SQS):** يشمل هذا القطاع المؤسسي مجموع الشركات وأشباه

الشركات غير المالية العمومية والخاصة، وهي فقط التي تقوم بمختلف عمليات الإنتاج وفقا لنظام الحسابات

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P10

الاقتصادية الجزائرية. تضم أشباه الشركات كل المؤسسات الفردية الصغيرة التي لها محاسبة خاصة بها والتي تكون مواردها مستقلة تماما عن موارد العائلة التي تمتلكها<sup>1</sup>.

2. قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة (MEI): هذا القطاع المؤسسي هو عبارة عن قطاع مركب يشمل كلا من العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة التي لا تمتلك محاسبة خاصة بها، أي تلك المؤسسات الفردية الصغيرة التي تستخدم أقل من عاملين أجيرين بصفة دائمة، أو تلك التي لا تكون مواردها مستقلة عن موارد العائلة المالكة لها<sup>2</sup>.

3. قطاع الإدارات العمومية (AP): وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية فإن قطاع الإدارات العمومية في الجزائر<sup>3</sup> يشمل ما يأتي: الإدارات المركزية (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، الوزارات الخ...)، الإدارات المحلية (الولايات، الدوائر، البلديات)، إدارة الضمان الاجتماعي، المنظمات والهيئات التي تقوم بتأدية الخدمات للعائلات.

4. قطاع المؤسسات المالية (IF): يضم هذا القطاع المؤسسي مختلف المؤسسات التي تتكفل بعمليات تمويل الاقتصاد الوطني، كالبنوك وشركات التأمين وغيرها. أي أن هذا القطاع تتضمن البنك المركزي (بنك الجزائر) والبنوك التجارية العمومية والخاصة سواء كانت جزائرية أو أجنبية. بالإضافة إلى بنك الجزائر للتنمية (BAD) والمؤسسات المالية الأخرى.

5. قطاع باقي العالم (RDM): في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تم استخدام مصطلح "باقي العالم" (RDM) بدلا من مصطلح "الخارج" الذي كان مستخدما من طرف نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية CNA السابق. وهذا القطاع يشمل مختلف الأعوان الاقتصاديين غير المقيمين داخل المحيط الاقتصادي للجزائر والذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان المقيمين.

<sup>1</sup> أحمد لهبيبات، التجربة الجزائرية في ميدان المحاسبة الوطنية، مرجع سبق ذكره ص 109.

<sup>2</sup> أحمد لهبيبات، نفس المرجع السابق ص 110

<sup>3</sup> أحمد لهبيبات، نفس المرجع السابق ص 110

ثانيا: الفروع الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية: يعتبر تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى فروع تصنيفا وظيفيا، يستخدم أساسا في الحسابات المتعلقة بالسلع والخدمات مثل حسابات الإنتاج والاستغلال والنتائج من جهة، وفي جداول المدخلات والمخرجات من جهة أخرى. وبهذا الصدد فإن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يميز بين مجموعة من الفروع<sup>1</sup> هي: فروع الإنتاج، فروع الخدمات السوقية غير الإنتاجية، وفرع العائلات.

1. فروع الإنتاج: إن فروع الإنتاج الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تتضمن كل الفروع المنتجة التابعة لقطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية بالإضافة إلى تلك المنتمية للمؤسسات الفردية الصغيرة التابعة لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة MEI. وحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية فإن مدونة فروع الإنتاج تتضمن ما يلي:

- الفرع 01: الزراعة، الحراثة والصيد.
- الفرع 02: الماء والطاقة.
- الفرع 03: المحروقات.
- الفرع 04: الخدمات والأشغال العمومية البترولية.
- الفرع 05: المقالع والمحاجر.
- الفرع 06: الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية.
- الفرع 07: صناعة مواد البناء، الخزف والزجاج.
- الفرع 08: البناء والأشغال العمومية.
- الفرع 09: الصناعات الكيمائية، الكاوتشوك والبلاستيك.
- الفرع 10: الصناعات الغذائية.
- الفرع 11: الصناعات النسيجية وصناعة الأقمشة والملابس.
- الفرع 12: صناعة الجلود والأحذية.
- الفرع 13: صناعات الخشب والفلين والورق.
- الفرع 14: الصناعات المختلفة.

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P11

- الفرع 15: فرع النقل والمواصلات.
- الفرع 16: فرع التجارة.
- الفرع 17: الفنادق، المقاهي والمطاعم.
- الفرع 18: الخدمات المقدمة للمؤسسات.
- الفرع 19: الخدمات المقدمة للعائلات.

2. فروع الخدمات السوقية غير الإنتاجية<sup>1</sup>: وتشمل جميع الفروع التي تقوم بتقديم الخدمات السوقية مثل

المؤسسات المالية، بالإضافة إلى دواوين السكن والشؤون العقارية.

3. فرع العائلات: تم إدراج فرع العائلات ضمن الفروع الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية دون

تقديم أي توضيح يذكر مما ترك الأمر مبهماً.

الفرع الثاني: تصنيف الأعوان الاقتصاديين وفقاً للتصنيفات الإضافية<sup>2</sup>: إضافة إلى التصنيفات الأساسية التي

سبق ذكرها قدم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بعض التصنيفات الإضافية نذكر منها:

1. التصنيف وفق النشاط الاقتصادي: قام نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بتصنيف الأنشطة الاقتصادية

ضمن مدونة خاصة تدعى مدونة الأنشطة الاقتصادية والمنتجات (NAP) أو مدونة الأنشطة الاقتصادية

والمنتجات وتجميعاتها (NAPR)، بالإضافة إلى مدونة أخرى تتعلق بقطاعات النشاط (NSA).

2. التصنيف وفق القطاعات الاجتماعية: وفقاً لهذا التصنيف تم تصنيف الأعوان الاقتصاديين كالتالي:

• قطاع الدولة: ويضم القطاع الاقتصادي العمومي وجزء معتبر من قطاع الاقتصاد المختلط. فالقطاع

العمومي هو القطاع الذي تعود ملكيته بالكامل للدولة، أما قطاع الاقتصاد المختلط فهو القطاع الذي تعود

فيه أغلب الحصص للدولة.

• القطاع التعاوني: ويشمل كلا من قطاع التسيير الذاتي والتعاونيات والمنظمات الاجتماعية.

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P11

<sup>2</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P12

• **القطاع الخاص:** هو القطاع الذي تعود ملكيته بالكامل للخواسب ويشمل كذلك قطاع الاقتصاد المختلط الذي تعود فيه أغلبية الحصص للقطاع الخاص. وتم التمييز بين القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي.

**تعقيب:** إن هذا التصنيف يعتبر تصنيفا وفقا لنوع الملكية وليس وفق القطاعات الاجتماعية كما تم عرضه من طرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

3. **تصنيف وظائف الإدارات:** لقد تبنى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية نفس التصنيف المعتمد من قبل نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968 المتعلق بتصنيف وظائف الإدارات، ووفقا لهذا التصنيف يمكن للإدارات أن تتضمن كلا من المصالح العامة للإدارات العمومية، الدفاع الوطني، التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، السكن والتنمية الجماعية، الخدمات الجماعية والاجتماعية الأخرى.

4. **تصنيف "باقي العالم":**<sup>1</sup> لقد صنف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية قطاع "باقي العالم" إلى بلدان رأسمالية متقدمة، وبلدان اشتراكية، وبلدان نامية.

**المطلب الثاني: العمليات الاقتصادية**<sup>2</sup>: لقد صنف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية مختلف العمليات الاقتصادية التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون إلى ثلاثة أصناف أساسية هي: عمليات متعلقة بالسلع والخدمات، عمليات التوزيع، وعمليات مالية. وفي ما يلي سوف نتعرض لكل صنف منها بالتفصيل:

**الفرع الأول: العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات:** والمقصود هنا هو مجموع العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات الإنتاجية المختلفة التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديون داخل المحيط الاقتصادي للجزائر خلال فترة الملاحظة، وتشمل هذه العمليات كل من العمليات المتعلقة بالإنتاج الخام، والعمليات المتعلقة بالاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط، والعمليات المتعلقة بالاستهلاك النهائي، والعمليات التي تتعلق بالتراكم الخام للأصول

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P13

<sup>2</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P26

الثابتة، والعمليات التي تتعلق بالتغيرات التي تحدث في مختلف مخزونات الأعوان، والعمليات التي تتعلق بالصادرات والواردات من السلع والخدمات.

**الإنتاج الخام للفرع (PBB):** الإنتاج الخام للفرع الإنتاجي هو عبارة عن مجموع السلع و/أو الخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من طرف هذا الفرع خلال فترة الملاحظة. ويمكن الحصول على قيمة الإنتاج الخام لأي فرع من فروع الإنتاج من خلال ضرب الكميات المنتجة في أسعارها. ونشير إلى أن الإنتاج الخام يتم تقييمه في ظل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بسعر الإنتاج، أي أنه لا يتضمن الرسوم.

**الاستهلاك الوسيط (CI) أو الإنتاجي (CP):** الاستهلاك الوسيط أو الإنتاجي لفرع إنتاجي معين هو عبارة عن مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم استخدامها داخل العملية الإنتاجية من طرف هذا الفرع خلال فترة الملاحظة. وعليه يكون مجموع الاستهلاكات الوسيطة أو الإنتاجية عبارة عن مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم استخدامها من طرف جميع فروع الإنتاج التي يتكون منها اقتصاد البلد داخل مختلف العمليات الإنتاجية خلال فترة الملاحظة.

يتضح مما تقدم بأن الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط) يقتصر على السلع والخدمات الإنتاجية فقط دون سواها. حيث أن الخدمات غير الإنتاجية لا تكون موضوع استهلاك إنتاجي بالاتفاق، لأن الشيء الذي لا يكون موضوعاً للإنتاج لا يمكن أن يكون موضوعاً للاستهلاك الوسيط أو النهائي. وبالتالي فإن الخدمات الإنتاجية يمكن أن تكون موضوع استهلاك وسيط أو نهائي، بينما الخدمات غير الإنتاجية لا يمكن أن تكون موضوع استهلاك بل يمكنها أن تكون فقط موضوع شراء حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

**الاستهلاك النهائي (CF)<sup>1</sup>:** يتضمن مجموع الاستهلاك النهائي مجموع المنتجات (سلع وخدمات إنتاجية) التي تم استهلاكها بصفة نهائية وتامة من طرف مختلف الأعوان الاقتصاديين المقيمين غير المنتجين فقط. فالاستهلاك النهائي يتعلق فقط بالسلع والخدمات الإنتاجية دون سواها، وهذا يعني أنه يتم استبعاد الخدمات غير

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P23

الإنتاجية، باعتبارها لا تمثل موضوعا للإنتاج وبالتالي لا يمكن أن تكون موضوعا للاستهلاك النهائي. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الاستهلاك النهائي يخص الأعوان الاقتصاديين المقيمين فقط لأن غير المقيمين يتم حساب استهلاكهم النهائي ضمن البلدان التي يقيمون بها بصفة منتظمة. ومن جهة ثالثة، فإن الاستهلاك النهائي يخص الأعوان الاقتصاديين غير المنتجين، لأن الأعوان الاقتصاديين المنتجين لا يوجد لديهم – بالاتفاق – استهلاك نهائي بل لديهم فقط استهلاكات وسيطة أو إنتاجية. وبناء على ذلك فإن الاستهلاك النهائي حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يقتصر فقط على الأعوان غير المنتجين مثل العائلات والإدارات العمومية والمؤسسات المالية ومصالح ودواوين السكن والشؤون العقارية.

**الاستهلاك النهائي للأعوان الاقتصاديين المقيمين:** يتضمن الاستهلاك النهائي للأعوان المقيمين مجموع الاستهلاك النهائي الذي تم داخل المحيط الجغرافي للجزائر من طرف كل الأعوان الاقتصاديين المقيمين، بالإضافة إلى مجموع الاستهلاك النهائي الذي تم خارج المحيط الجغرافي للجزائر من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين، أي أنه يتضمن مختلف المشتريات المباشرة التي يقوم بها هؤلاء المقيمون عند خروجهم إلى الخارج، وهي حالة السياح الجزائريون بالخارج. ووفقا لمعيار الإقامة فإن الاستهلاك النهائي للأعوان المقيمين يجب ألا يتضمن مشتريات الأعوان الاقتصاديين غير المقيمين التي تتم داخل المحيط الجغرافي للجزائر كمشتريات السياح الأجانب مثلا.

**الاستهلاك النهائي للعائلات:** لقد قام نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بإدماج كل من المؤسسات الفردية الصغيرة وقطاع العائلات في قطاع واحد مركب أطلق عليه قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة (MEI). وبالتالي أصبح لدينا قطاعا مركبا يضم أعوانا اقتصاديين منتجين لديهم استهلاك وسيط (إنتاجي)، وأعوانا غير منتجين لديهم استهلاك نهائي. فالأعوان التي لديها استهلاك نهائي هي العائلات، أما المؤسسات الفردية الصغيرة فلديها استهلاك وسيط. وبالتالي فإنه عند ذكر الاستهلاك النهائي لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة فإن الأمر يتعلق فقط بالعائلات دون المؤسسات الفردية الصغيرة.

**الاستهلاك النهائي للوحدات المؤسسية المقيمة:** إن الاستهلاك النهائي للوحدات المؤسسية المقيمة يتكون من مجموع الاستهلاك النهائي للفروع غير المنتجة. أي أن الاستهلاك النهائي للوحدات المؤسسية المقيمة حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يشمل كلا من الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات  $CF_{mei}$ ، والاستهلاك النهائي للإدارات العمومية  $CF_{ap}$ ، والاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية  $CF_{if}$ .

**الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات:** حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، فإن الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات يتضمن المنتجات النهائية التي تم اقتناؤها من طرف العائلات خلال فترة الملاحظة، مضاف إليها الاستهلاك الذاتي التي قامت بها العائلات بالإضافة إلى مختلف التعويضات العينية التي استلمتها العائلات خلال نفس فترة الملاحظة.

**ملاحظة:** حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، فإن الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات لا يتضمن كلا من الإيجارات والمشتريات من الأراضي والمساكن، لأن الإيجارات لا تعتبر خدمات إنتاجية وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية وبالتالي لا يمكن أن تكون موضوعا للاستهلاك النهائي، حيث تم اعتبارها من طرف النظام كشكل من أشكال مداخيل الملكية، أما المشتريات من الأراضي والمساكن فإنها تمثل جزءا من التراكم الخام للأصول الثابتة لقطاع العائلات.

**المجاميع المختلفة المتعلقة بالاستهلاك النهائي:** إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية قام بالتمييز بين عدد من مجاميع الاستهلاك النهائي، وفي ما يأتي توضيح لذلك:

1. **الاستهلاك النهائي الداخلي:** ويقصد به مجموع الاستهلاك النهائي الذي يتم داخل المحيط الجغرافي للجزائر

والذي يشمل الاستهلاك النهائي لكل من العائلات المقيمة والعائلات غير المقيمة على حد سواء... [1]

2. **الاستهلاك النهائي للعائلات المقيمة الذي يتم خارج المحيط الجغرافي للجزائر:** ويقصد به الاستهلاك

النهائي الذي تم خارج الجزائر من طرف عائلات مقيمة كالسياح الجزائريون مثلا.. [2]

3. الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات: ويتكون من [1] + [2]..... [3]

4. الاستهلاك النهائي النقدي الفردي للعائلات: ويتضمن [3] + المشتريات من الخدمات غير الإنتاجية

(كالإيجارات مثلا) التي تقوم العائلات المقيمة بشرائها. [4]...

ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد فإن مفهوم الاستهلاك النهائي النقدي الفردي للعائلات – والذي يطلق

عليه كذلك مصطلح "الاستهلاك النهائي الإجمالي للعائلات" – يوافق تماما مفهوم الاستهلاك النهائي للعائلات

وفقا لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968 (SCN<sub>68</sub>).

تعقيب: يتم حساب قيمة الاستهلاك النهائي النقدي الفردي للعائلات من خلال إضافة قيمة مشتريات العائلات من

الخدمات غير الإنتاجية، وهذا الأمر فيه خروج صريح عن القاعدة المعتمدة من قبل نظام الحسابات الاقتصادية

الجزائرية عند تصنيف الاستهلاكات. وحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، فإن مثل هذه المشتريات –

كما يدل عليها اسمها – تعتبر خدمات غير إنتاجية وبالتالي لا يمكن أن تكون من ضمن مكونات الاستهلاك

النهائي بأي حال من الأحوال. وهذا الأمر يدل على قصور نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، مما جعله

يضطر إلى استخدام معايير خاصة بنظام محاسبي آخر وهو نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968.

الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية  $CF_{AP}$ : حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، فإن الاستهلاك

النهائي للإدارات العمومية هو عبارة عن الفرق ما بين قيمة مبيعات هذه الإدارات وبين قيمة مشترياتها من

السلع والخدمات الإنتاجية.

الاستهلاك النهائي الخام للإدارات العمومية: يشير مصطلح الاستهلاك النهائي الخام للإدارات العمومية إلى

قيمة مختلف السلع والخدمات الإنتاجية التي تم شراؤها واستهلاكها من طرف الإدارات العمومية قبل طرح قيمة

مبيعاتها. وبالرغم من اعتبار الإدارات العمومية قطاعا غير منتج من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية

الجزائرية، إلا أن بعض الإدارات العمومية تقوم بإنتاج وبيع بعض السلع مثل الحصى والرمل والخشب

والماء...إلخ. ولا يتم إدخال هذا النوع من النشاط ضمن الإنتاج الخاص بالفروع المنتجة ويتم الاكتفاء فقط بطرح قيمة هذه المبيعات من مشتريات الإدارات العمومية للحصول على صافي الاستهلاكات النهائية للإدارات العمومية.

**التراكم الخام<sup>1</sup> A.B:** التراكم الخام هو مصطلح يطلقه نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية على كل من التراكم الخام للأصول الثابتة (ABFF) والتغيرات التي تحدث في المخزونات (VS). هذا المصطلح غير دقيق ولا يعبر بدقة عن المعنى المطلوب، ويمكن أن يستخدم بدلا منه مصطلح التراكم الإجمالي أو الكلي ليكون أكثر دلالة ودقة.

**التراكم الخام للأصول الثابتة (ABFF):** وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، فإن التراكم الخام للأصول الثابتة لأي عون من الأعوان الاقتصاديين يمثل الزيادة التي تطرأ على أصول هذا العون من سلع التجهيز خلال فترة الملاحظة. ويتضمن التراكم الخام للأصول الثابتة كل سلع التجهيز الجديدة بالإضافة إلى مختلف التصليحات الكبرى التي تتم على هذا النوع من السلع والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة قيمتها وزيادة عمرها الإنتاجي. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يعتبر البحث المنجمي والبترولي كجزء من مكونات التراكم الخام للأصول الثابتة، بينما يتم استبعاد الأدوات الصغيرة المعمرة التي لها قيم تجارية صغيرة. وذلك دون تحديد قيمة دنيا لهذه الأدوات عكس ما هو معمول به في أنظمة محاسبة وطنية أخرى.

**التغيرات في المخزونات V.S:** التغير في المخزون هو مصطلح يطلق على ذلك الفرق الذي يمكن أن يوجد بين مخزون آخر مدة ومخزون أول مدة من نفس السنة، وبعبارة أخرى هو عبارة عن الفرق بين المدخلات من المخزون والمخرجات منه خلال نفس السنة (فترة الملاحظة).

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P25

**الصادرات من السلع والخدمات (X):** إن مصطلح الصادرات من السلع والخدمات يقصد به قيمة السلع والخدمات الإنتاجية التي تذهب إلى باقي العالم. وحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، فإن الصادرات الجزائرية لا تتضمن سلع العبور، والسلع الموجهة لأغراض العرض أو الدراسة، وخروج العتاد من أجل التصليح. بينما نجدها تتضمن كذلك المشتريات المباشرة للأعوان الاقتصاديون غير المقيمين التي تتم داخل الجزائر. يتم تقويم الصادرات بقيمة (FOB) بدون الرسوم. وهي تعني القيمة حتى الحدود الجمركية للبلد المصدر. وهي تتضمن قيمة السلعة المراد تصديرها + تكلفة النقل من موقع الإنتاج حتى الحدود الجمركية + رسوم التصدير.

**الواردات من السلع والخدمات (M):** يطلق مصطلح الواردات من السلع والخدمات على قيمة مجموع السلع والخدمات الأجنبية الآتية من "باقي العالم". وحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، فإن الواردات لا تشمل المشتريات المباشرة التي تتم بالخارج من طرف أعوان اقتصاديين مقيمين بالجزائر مثل المشتريات المباشرة التي يقوم بها السياح الجزائريون بالخارج. يتم تقويم الواردات بقيمة (CIF)، وتعني القيمة حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، وهي تتضمن قيمة السلعة المستوردة + تكاليف النقل والشحن والتأمين، لكنها لا تتضمن الرسوم الجمركية التي تفرضها سلطات البلد المستورد على الواردات.

**الفرع الثاني: عمليات التوزيع:** تتضمن عمليات التوزيع حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ما يلي:

1. مختلف العمليات التي تتعلق بتوزيع القيمة المضافة (وهي تلك العمليات التي يطلق عليها عادة مصطلح التوزيع الأولي للمداخيل) المتحققة من طرف مختلف فروع الإنتاج على مختلف الأعوان الاقتصاديين المالكين لعوامل الإنتاج المختلفة التي شاركت في عمليات الإنتاج.

2. مختلف العمليات المتعلقة بإعادة توزيع المداخيل من خلال الضرائب والإعانات.

وبناء على ذلك فإن عمليات التوزيع حسب التصنيف المقدم من طرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تتضمن ما يأتي:

- تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف مختلف الفروع المنتجة وغير المنتجة.
- إعانات الاستغلال التي تقدمها الإدارات العمومية إلى بعض فروع الإنتاج.
- الضرائب والرسوم.
- الفائض الخام للاستغلال أو نتيجة الاستغلال.
- مداخيل أو عوائد الملكية.
- مداخيل أو عوائد المؤسسة.
- التأمينات على الخسائر.
- التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية.

**تعويضات الأجراء RS :** حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية فإن تعويضات الأجراء تتضمن مختلف

التعويضات النقدية والعينية التي يدفعها أرباب العمل إلى عمالهم، وهي تشمل الأجور والمرتببات + الاشتراكات الاجتماعية الفعلية (CSE) + الاشتراكات الاجتماعية الصورية<sup>1</sup> (CSF) ، ويمكن التعبير عن

$$RS=SB + CSE + CSF$$

ذلك بالمعادلة الآتية:

**إعانات الاستغلال SE :** هي إعانات تقدمها الإدارات العمومية إلى بعض المؤسسات الإنتاجية، وهي تمثل

نوعاً من أنواع التحويلات. هذه الإعانات يمكن أن تكون في شكل تحويلات نقدية أو على شكل إعفاء من

الضرائب. ويتم تقديم مثل هذه الإعانات إلى المنتجين من أجل تعويض الخسائر التي قد تنتج عن تحديد أسعار

بعض المنتجات من طرف السلطات العمومية بهدف تنفيذ سياسة اجتماعية معينة. ومن أجل تشجيع المنتجين

على إنتاج بعض المنتجات تلجأ السلطات العمومية عادة، إلى تقديم إعانات أو مساعدات إلى المنتجين من

خلال إعفائهم من تسديد الضرائب بصفة كلية أو جزئية لفترة زمنية معينة.

**الضرائب والرسوم:** وتشمل مختلف الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ومختلف الرسوم.

<sup>1</sup> قادة أقسام و عمر صخري. نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية. مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية. الجزائر 1987 ص23.

**الفائض الخام للاستغلال EBE:** إن الفائض الخام للاستغلال لأي فرع إنتاجي هو عبارة عن نتيجة الاستغلال المحققة في الفرع الإنتاجي المعني. وهو بذلك يمثل رصيد حساب الاستغلال، أي أنه عبارة عن الرصيد المتبقي بعد طرح كل من الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج وتعويضات الأجراء المدفوعة من طرف هذا الفرع المنتج من القيمة المضافة المحققة داخل نفس الفرع الإنتاجي مضاف إليها مبلغ إعانات الاستغلال المستلمة.

**مداخل الملكية RP:** إن عوائد الملكية حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تشمل الفوائد، أرباح الأسهم، الإيجارات (إيجارات المساكن والمباني)<sup>1</sup>، الإتاوات redevances التي تفرض على عملية استغلال الأراضي، حقوق التأليف، براءات الاختراع، الإجازات والرخص، الأصول الأخرى غير المادية.

**ملاحظة:** إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية أدرج الإيجارات ضمن عمليات التوزيع باعتبارها خدمات غير إنتاجية وفقا لنظام المحاسبة للنتائج المادي (SCPM) الخاص بالبلدان الاشتراكية سابقا الذي أخذ منه نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بعض المفاهيم عكس ما هو معمول به في نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968 الذي يدرج الإيجارات ضمن العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات لأنها تعتبر من بين الخدمات الإنتاجية من وجهة نظره.

**مداخل المؤسسة RE:** إن مداخل المؤسسة حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تتضمن كل من دخل المؤسسة الفردية، ودخل المؤسسة بالنسبة لحالة الشركات وأشباه الشركات، والمداخل المقطعة من طرف المقاولين الأفراد، وكذا المداخل المقطعة من طرف مقاولي أشباه الشركات.

**التأمينات على الخسائر:** إن العمليات المتعلقة بالتأمينات على الخسائر تتضمن كل من أقساط التأمين على الخسائر، وتعويضات التأمين على الخسائر.

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P15

**ملاحظة:** إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية أدرج العمليات المتعلقة بالتأمينات على الخسائر ضمن عمليات التوزيع في حين تعتبر من بين العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات في ظل نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية، وذلك بسبب اعتبار قطاع المؤسسات المالية قطاعا غير منتج من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، والتي لا تختلف عن وجهة نظر نظام المحاسبة للناتج المادي SCPM الذي يعتبره قطاعا غير منتج.

**الإعانات الاجتماعية (PS):** يقصد بالإعانات الاجتماعية تلك الإعانات النقدية أو العينية التي تقدمها الإدارات العمومية (بصفة عامة) أو إدارة الضمان الاجتماعي (بصفة خاصة) إلى قطاع العائلات، كتعويض مصاريف العلاج والأدوية وتعويضات حوادث العمل ومنح التقاعد، بالإضافة إلى الإعانات الاجتماعية المباشرة التي تقدمها بعض المؤسسات إلى عمالها.

**التحويلات الجارية TC:** يقصد بالتحويلات الجارية تلك التحويلات التي تتم بدون مقابل. وتتمثل أساسا في المنح والإعانات كمنح الدراسة والمنح أو الإعانات التي تقدم للعجزة والمكفوفين والمعوقين واللاجئين. وفي ميدان المحاسبة الوطنية فإن مصطلح التحويلات الجارية يأخذ مفهوما أوسع، حيث يتم استخدام هذا المصطلح للدلالة على قائمة التحويلات الجارية مجتمعة في حسابات القطاعات المؤسسية مثلا.

**التحويلات الجارية من وإلى الخارج:** إن التحويلات الجارية من وإلى الخارج تشمل كل التحويلات الجارية الدولية سواء كانت عمومية أو خاصة.

**التحويلات الرأسمالية:** إن التحويلات الرأسمالية تتمثل أساسا في إعانات الاستثمار التي يقدمها قطاع الإدارات العمومية إلى بعض فروع الإنتاج. ويمكن لهذه التحويلات أن تتضمن تعويضات الخسائر والأضرار التي تتعرض لها تجهيزات فروع الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك توجد تحويلات رأسمالية تتم بين حكومات مختلف البلدان تكون في شكل هبات لتمويل خسائر التجارة الدولية.

**الفرع الثالث: العمليات المالية:** يقصد بالعمليات المالية في ظل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية مجموع العمليات المختلفة التي تتعلق بخلق ودوران وسائل الدفع ووسائل التوظيف ووسائل التمويل، بالإضافة إلى تلك التي تتعلق بالاحتياطات التقنية للتأمينات. إن العمليات المالية تبين لنا تغير حقوق وديون كل عون مؤسسي خلال فترة الملاحظة.

**مدونة العمليات المالية:** إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تبنى نفس المدونة المتعلقة بالعمليات المالية التي تبناها نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968. ويمكن تصنيف العمليات المالية وفقا لوظيفتها إلى:

1. **وسائل الدفع:** يمكن التمييز بين نوعين من وسائل الدفع، وسائل الدفع المحلية ووسائل الدفع الدولية.
  - وسائل الدفع المحلية: وتتكون أساسا من النقود القانونية والنقود الائتمانية (الودائع الجارية). فالنقود القانونية تشمل مختلف الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة، وهي تمثل قمة السيولة. أما النقود الائتمانية فهي عبارة عن التزام من المصارف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين عند الطلب، وهي تشمل جميع الودائع الجارية والودائع المنظورة القابلة للتحويل. إن النقود والودائع المنظورة القابلة للتحويل، وكما هي مبينة في مدونة العمليات المالية لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968 تتكون أساسا من الأوراق والقطع النقدية المتداولة وكذا الودائع المنظورة (تحت الطلب) القابلة للتحويل مثل الحسابات الجارية.
  - وسائل الدفع الدولية: وتتكون من الذهب النقدي والعملات الصعبة

2. **وسائل التوظيف:** إن وسائل التوظيف الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تشمل ما يأتي:

- الودائع الأخرى أي الودائع لأجل، وكل الودائع غير القابلة للتحويل.
- السندات قصيرة الأجل أي السندات التي تقل عن السنة.

- السندات طويلة الأجل وهي سندات لمدة سنة أو أكثر.
- مساهمات المالكين في رأس مال أشباه الشركات.
- وسائل أخرى (غير مصنفة).

3. وسائل التمويل: تتضمن وسائل التمويل الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ما يأتي:

- القروض قصيرة الأجل وهي عبارة عن قروض لا تتجاوز مدتها السنة، وتشمل القروض (غير المذكورة ضمن ما تقدم) المقدمة للمؤسسات والعائلات والإدارات العمومية.
- الاعتمادات التجارية المقدمة للمؤسسات والعائلات والإدارات العمومية.
- القروض طويلة الأجل وهي قروض لا تقل مدتها عن السنة، وتشمل كل القروض طويلة الأجل غير المذكورة ضمن ما سبق ذكره.

4. حقوق الأفراد لدى شركات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد: إن حقوق الأفراد تتضمن التزامات مؤسسات التأمين وصناديق التقاعد تجاه العائلات أو الأفراد، وهذه الالتزامات تمثل ديونا بالنسبة لهذه المؤسسات أو الهيئات وحقوقا للعائلات أو الأفراد.

الفرع الرابع: العمليات غير المالية: يطلق مصطلح العمليات غير المالية على مجموع العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات وعمليات التوزيع وذلك من أجل تمييزها عن العمليات المالية. وبالتالي يكون ملخص العمليات غير المالية يتضمن ما يلي:

- مجاميع الإنتاج والتي هي عبارة عن ملخص للعمليات المتعلقة بالسلع والخدمات.
- مجاميع الدخل والتي هي عبارة عن ملخص لعمليات التوزيع.

أولاً: مجاميع الإنتاج الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية: في ظل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتم التمييز بين مجمعين رئيسيين للإنتاج هما: الإنتاج الكلي الخام والإنتاج الداخلي الخام.

أ. الإنتاج الكلي الخام (la PTB)<sup>1</sup>: يقصد بمصطلح الإنتاج الكلي الخام حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية مجموع الإنتاج الخام الذي تم إنتاجه من طرف مجموع فروع الإنتاج المقيمة داخل المحيط الاقتصادي للجزائر بغض النظر عن جنسياتها، أي أنه يتضمن كل السلع والخدمات الإنتاجية سواء كانت نهائية أو وسيطة والتي تم إنتاجها داخل الجزائر من طرف مختلف فروع الإنتاج المقيمة خلال فترة الملاحظة.

طرق حساب الإنتاج الكلي الخام: هناك ثلاث طرق لحساب الإنتاج الكلي الخام هي طريقة الإنتاج، طريقة الإنفاق، طريقة الدخل.

1. الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنتاج: يسمح نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بحساب قيمة الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنتاج بسعر الإنتاج وبسعر السوق.

• الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنتاج بسعر الإنتاج: هو عبارة عن مجموع الإنتاج الخام خارج الرسوم لمجموع فروع الإنتاج المقيمين، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

$$la PTB_{PP} = \sum PBB$$
 حيث ترمز ( la PTB<sub>PP</sub> ) إلى الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج، وترمز (  $\sum PBB$  ) إلى الإنتاج الخام لمجموع فروع الإنتاج المقيمين.

• الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنتاج بسعر السوق: هو عبارة عن مجموع الإنتاج الخام لمجموع فروع الإنتاج المقيمين مضافا إليه مجموع الرسوم. ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

$$la PTB_{PM} = \sum PBB + \sum TAXES$$

( la PTB<sub>PM</sub> ) ترمز إلى الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق،  $\sum TAXES$  ترمز الى مجموع

الرسوم، وهي تتضمن الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية والرسوم التعويضية. ويتم التعبير عن

ذلك من خلال العلاقة التالية:  $\sum TAXES = \sum TVA + \sum DTD + \sum TC$

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P17

حيث يشير الرمز TVA  $\sum$  مجموع الرسوم على القيمة المضافة، و يشير الرمز DTD  $\sum$  إلى القيمة

الكلية للرسوم والحقوق الجمركية، ويشير الرمز TC  $\sum$  إلى مجموع الرسوم التعويضية.

ويمكن حسابه كذلك وفقا للعلاقة التالية:  $La PTB_{pm} = La PTB_{pp} + \sum TAXES$

2. الإنتاج الكلي الخام بطريقة الدخل: يمكن حساب قيمة الإنتاج الكلي الخام بطريقة الدخل بسعر السوق

وبسعر الإنتاج.

• الإنتاج الكلي الخام بطريقة الدخل بسعر السوق: ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La PTB_{pm} = \sum CP + \sum RS_{bp} + (\sum ILP - \sum SE)_{bp} + \sum TAXES + \sum EBE_{bp}$$

حيث يرمز  $\sum CP$  إلى مجموع الاستهلاكات الإنتاجية أو الوسيطة.

$\sum RS_{bp}$  يرمز إلى مجموع تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف فروع الإنتاج.

$(\sum ILP - \sum SE)_{bp}$  يرمز إلى مجموع الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ناقصا إعانات

الاستغلال.

$\sum EBE_{bp}$  يرمز إلى الفائض الخام للاستغلال لفروع الإنتاج.

• الإنتاج الكلي الخام بطريقة الدخل بسعر الإنتاج: ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La PTB_{pp} = \sum CP + \sum RS_{bp} + (\sum ILP - \sum SE)_{bp} + \sum EBE_{bp}$$

حيث يرمز  $\sum CP$  إلى مجموع الاستهلاكات الإنتاجية أو الوسيطة.

$\sum RS_{bp}$  يرمز إلى مجموع تعويضات الأجراء لفروع الإنتاج.

$(\sum ILP - \sum SE)_{bp}$  يرمز إلى مجموع الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ناقصا مجموع إعانات

الاستغلال.

$\sum EBE_{bp}$  يرمز إلى الفائض الخام للاستغلال لفروع الإنتاج.

3. الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنفاق: يمكن حساب قيمة الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنفاق بسعر السوق

وبسعر الإنتاج.

• الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنفاق بسعر السوق: ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La PTB (pm) = \sum CP + \sum CF + \sum ABFF + \sum VS + X - M$$

حيث  $La PTB (pm)$  ترمز إلى قيمة الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق.

و  $\sum CP$  ترمز إلى مجموع الاستهلاكات الإنتاجية أو الوسيطة.

و  $\sum CF$  ترمز إلى مجموع الاستهلاكات النهائية للوحدات المؤسسية المقيمة.

و  $\sum ABFF$  يرمز إلى مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة.

و  $VS$  يرمز إلى مجموع التغيرات التي حدثت في مخزونات الأعوان الاقتصاديين المنتجين.

و  $X$  ترمز إلى مجموع الصادرات من السلع والخدمات.

و  $M$  ترمز إلى مجموع الواردات من السلع والخدمات.

ويتم تقويم الإنتاج الكلي الخام في هذه المعادلة بسعر السوق للحفاظ على التوازن بين طرفي المعادلة، وذلك

لأن كل مكونات الطرف الأيمن للمعادلة يتم تقويمها بنفس السعر.

• الإنتاج الكلي الخام بطريقة الإنفاق بسعر الإنتاج: يتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La PTB(pp) = \sum CP + \sum CF + \sum ABFF + \sum VS + X - M - \sum TAXES$$

حيث  $La PTB (pp)$  ترمز إلى قيمة الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج.

و  $\sum CP$  ترمز إلى مجموع الاستهلاكات الإنتاجية أو الوسيطة.

و  $\sum CF$  ترمز إلى مجموع الاستهلاكات النهائية للوحدات المؤسسية المقيمة.

و  $\sum ABFF$  يرمز إلى مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة.

و  $VS$  يرمز إلى مجموع التغيرات التي حدثت في مخزونات الأعوان الاقتصاديين المنتجين.

و  $X$  ترمز إلى مجموع الصادرات من السلع والخدمات.

و  $M$  ترمز إلى مجموع الواردات من السلع والخدمات.

ب. الإنتاج الداخلي الخام (la PIB)<sup>1</sup>: إن مصطلح الإنتاج الداخلي الخام هو مصطلح يستخدمه نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لقياس مجموع السلع والخدمات الإنتاجية النهائية التي تم إنتاجها من طرف مختلف الأعوان الاقتصاديين المنتجين والمقيمين داخل المحيط الاقتصادي للجزائر بغض النظر عن جنسياتهم. وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي الخام وقيمة مجموع الاستهلاكات الإنتاجية أو

الوسيلة. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:  $La PIB = la PTB - \sum CP$

حيث يشير الرمز La PIB إلى قيمة الإنتاج الداخلي الخام.

و la PTB يشير إلى قيمة الإنتاج الكلي الخام.

و  $\sum CP$  يشير إلى قيمة مجموع الاستهلاكات الإنتاجية أو الوسيلة.

طرق حساب الإنتاج الداخلي الخام: هناك ثلاث طرق لحساب الإنتاج الداخلي الخام هي طريقة الإنتاج، طريقة

الإنفاق، طريقة الدخل.

1. الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنتاج: إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يسمح لنا بحساب قيمة

الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنتاج بسعر الإنتاج وبسعر السوق.

• الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنتاج بسعر الإنتاج: هو عبارة عن مجموع القيم المضافة في شكلها

الخام المتحققة داخل مختلف فروع الإنتاج المقيمين، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:  $la$

$$PIB_{PP} = \sum VAB$$

حيث ترمز (la PIB<sub>PP</sub>) إلى الإنتاج الداخلي الخام بسعر الإنتاج

وترمز ( $\sum VAB$ ) إلى مجموع القيم المضافة في شكلها الخام لمجموع فروع الإنتاج المقيمين.

• الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنتاج بسعر السوق: هو عبارة عن مجموع القيم المضافة في شكلها

الخام لمجموع فروع الإنتاج المقيمين مضافا إليها مجموع الرسوم، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة

$$la PIB_{pm} = \sum VAB + \sum TAXES$$

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P17

حيث يشير الرمز  $la PIB_{pm}$  إلى الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق.

$$la PIB_{pm} = la PIB_{pp} + \sum TAXES$$

ويمكن كذلك حسابه وفقا للعلاقة التالية:

2. الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الدخل: يمكن حساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الدخل بسعر

السوق وبسعر الإنتاج

• الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الدخل بسعر السوق: ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La PIB_{pm} = \sum RS_{bp} + (\sum ILP - \sum SE)_{bp} + \sum EBE_{bp} + \sum TAXES$$

حيث  $\sum RS_{bp}$  يرمز إلى مجموع تعويضات الأجراء لفروع الإنتاج.

$(\sum ILP - \sum SE)_{bp}$  يرمز مجموع الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ناقصا مجموع إعانات

الاستغلال.

$\sum EBE_{bp}$  يرمز إلى الفائض الخام للاستغلال لفروع الإنتاج.

$\sum TAXES$  ترمز الى مجموع الرسوم، وهي تتضمن الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية

والرسوم التعويضية.

• الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الدخل بسعر الإنتاج: ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La PIB_{pp} = \sum RS_{bp} + (\sum ILP - \sum SE)_{bp} + \sum EBE_{bp}$$

حيث يرمز  $\sum RS_{bp}$  يرمز إلى مجموع تعويضات الأجراء لفروع الإنتاج.

$(\sum ILP - \sum SE)_{bp}$  يرمز إلى مجموع الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ناقصا مجموع إعانات

الاستغلال.

$\sum EBE_{bp}$  يرمز إلى الفائض الخام للاستغلال لفروع الإنتاج.

3. الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق: يمكن حساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق بسعر

السوق وبسعر الإنتاج

- الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق بسعر السوق: ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La\ PIB\ (pm) = \sum CF + \sum ABFF + \sum VS + X - M$$

حيث  $La\ PIB\ (pm)$  ترمز إلى قيمة الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق.

و  $\sum CF$  ترمز إلى مجموع الاستهلاكات النهائية للوحدات المؤسسية المقيمة.

و  $\sum ABFF$  يرمز إلى مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة.

و  $VS$  يرمز إلى مجموع التغيرات التي حدثت في مخزونات الأعوان الاقتصاديين المنتجين.

و  $X$  ترمز إلى مجموع الصادرات من السلع والخدمات.

و  $M$  ترمز إلى مجموع الواردات من السلع والخدمات.

ويتم تقويم الإنتاج الداخلي الخام في هذه المعادلة بسعر السوق للحفاظ على التوازن بين طرفي

المعادلة، وذلك لأن كل مكونات الطرف الأيمن للمعادلة يتم تقويمها بنفس السعر.

- الإنتاج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق بسعر الإنتاج: ويتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$La\ PIB\ (pp) = \sum CF + \sum ABFF + \sum VS + X - M - \sum TAXES$$

حيث  $La\ PIB\ (pp)$  ترمز إلى قيمة الإنتاج الداخلي الخام بسعر الإنتاج.

و  $\sum CF$  ترمز إلى مجموع الاستهلاكات النهائية للوحدات المؤسسية المقيمة.

و  $\sum ABFF$  يرمز إلى مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة.

و  $VS$  يرمز إلى مجموع التغيرات التي حدثت في مخزونات الأعوان الاقتصاديين المنتجين.

و  $X$  ترمز إلى مجموع الصادرات من السلع والخدمات.

و  $M$  ترمز إلى مجموع الواردات من السلع والخدمات.

$\sum TAXES$  ترمز إلى مجموع الرسوم، وهي تتضمن الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية

والرسوم التعويضية.

ج. الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>(Le PIB): لا يسمح نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية مباشرة بحساب قيمة الناتج الداخلي الخام (Le PIB) بل يكتفي فقط بحساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام (La PIB)، ومن أجل حساب قيمة الناتج الداخلي الخام يلجأ القائمون على المحاسبة الوطنية بالجزائر إلى الاستعانة بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968، لأن حقل الإنتاج لهذا النظام أوسع من حقل الإنتاج الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية. ويتم ذلك عن طريق افتراض أن جميع الفروع هي فروع منتجة بما في ذلك الفروع غير المنتجة من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

ملاحظة: نلاحظ هنا قصور نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في حساب أحد المجاميع الاقتصادية الرئيسية التي تقيس حجم النشاط الاقتصادي الفعلي للبلد.

ويمكن حساب قيمة الناتج الداخلي الخام انطلاقاً من قيمة الإنتاج الداخلي الخام (La PIB) عن طريق إتباع الخطوات التالية:

- نقوم أولاً بحساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام وفقاً لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية. ونعلم بأن الإنتاج الداخلي الخام في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية La PIB يتعلق فقط بفروع الإنتاج، أي أنه لا يتضمن الفروع غير المنتجة.
- نفترض أن كل الفروع هي فروع منتجة على الرغم من أن هذا الأمر يتعارض مع ما جاء في حقل الإنتاج الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.
- نقوم بحساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام بالنسبة للفروع غير المنتجة من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.
- نقوم بجمع قيمة الإنتاج الداخلي الخام بالنسبة للفروع المنتجة مع قيمة الإنتاج الداخلي الخام بالنسبة للفروع غير المنتجة.

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P18

- نقوم باستبعاد مجموع مشتريات فروع الإنتاج من الخدمات غير الإنتاجية لأن هذه الأخيرة تمثل استهلاكات وسيطة من وجهة نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968، بينما كانت تمثل مشتريات فقط في ظل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلات التالية:

$$\text{Le PIB} = \text{La PIB(BP)} + \text{La PIB (BNP)} - \text{SNP(BP)}$$

$$\text{Le PIB (SCN)} = \text{La PIB (SCEA)} + \text{La PIB (BNP)} - \text{SNP (BP)}$$

حيث:

- Le PIB (SCN) يمثل الناتج الداخلي الخام وفقا لنظام الأمم المتحدة.
- La PIB (SCEA) أو La PIB (BP) هو عبارة عن الإنتاج الداخلي الخام للفروع المنتجة حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.
- La PIB (BNP) الإنتاج الداخلي الخام للفروع غير المنتجة.
- SNP (BP) مشتريات فروع الإنتاج من الخدمات غير الإنتاجية.

ثانيا: مجاميع الدخل الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية: تتضمن مجاميع الدخل الخاصة بنظام

الحسابات الاقتصادية الجزائرية والتي هي عبارة عن ملخص لعمليات التوزيع ما يلي:

- أ. الدخل الداخلي<sup>1</sup> RI: وهو عبارة عن مجموع المداخل المتولدة داخل المحيط الاقتصادي للجزائر من طرف مختلف الأعوان الاقتصاديين المنتجين المقيمين بغض النظر عن جنسياتهم خلال فترة الملاحظة. ويطلق عليه كذلك مصطلح الإنتاج الداخلي الصافي، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة:

$$\text{RI} = \text{La PIN (pm)}$$

حيث: RI يرمز إلى الدخل الداخلي.

La PIN (pm) ترمز إلى الإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق.

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P21

والإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق هو عبارة الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق مطروحا منه قيمة مجموع الاهتلاكات أو مجموع استهلاك الأصول الثابتة ( $\sum CFF$ ).

ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة:  $La\ PIN(pm) = La\ PIB(pm) - \sum CFF$

**الدخل الداخلي بطريقة الإنتاج:** هو عبارة عن مجموع القيم المضافة الصافية + مجموع الرسوم.

ويمكن حساب قيمة الدخل الداخلي عن طريق العلاقة التالية:  $RI = \sum VAN + \sum TAXES$

حيث:  $RI$  يمثل الدخل الداخلي.

$\sum VAN$  تمثل مجموع القيم المضافة الصافية.

$\sum TAXES$  تمثل مجموع الرسوم.

ويمكن الحصول على مجموع القيم المضافة الصافية عن طريق طرح قيمة مجموع استهلاك الأصول

الثابتة ( $\sum CFF$ ) من مجموع القيم المضافة في شكلها الخام، ويتم التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

$$VAN = \sum VAB - \sum CFF$$

**الدخل الداخلي بطريقة الدخل:** تشير هذه الطريقة إلى التوزيع الأولي للمداخيل، أي إلى توزيع القيم المضافة.

ووفقا لطريقة الدخل يمكن حساب قيمة الدخل الداخلي حسب العلاقة التالية:

$$RI = \sum RS_{bp} + (\sum ILP - \sum SE)_{bp} + \sum ENE_{bp} + \sum TAXES$$

حيث:  $RI$  يمثل الدخل الداخلي.

ويمثل  $\sum RS_{bp}$  مجموع تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف مختلف فروع الإنتاج.

ويمثل  $(\sum ILP - \sum SE)_{bp}$  مجموع الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ناقصا مجموع إعانات

الاستغلال.

ويمثل  $\sum ENE_{bp}$  مجموع فوائض الاستغلال الصافية المتحققة في مختلف فروع الإنتاج.

**الدخل الداخلي بطريقة الإنفاق:** يمكن حساب قيمة الدخل الداخلي بطريقة الإنفاق انطلاقا من معادلة حساب

الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق التي سبق وأن تعرضنا إليها آنفا.

الدخل الداخلي بطريقة الإنفاق يتم حسابه حسب العلاقة التالية:

$$RI = \sum CF + \sum ANFF + \sum VS + X - M$$

حيث RI ترمز إلى قيمة الدخل الداخلي.

و  $\sum CF$  ترمز إلى مجموع الاستهلاكات النهائية للوحدات المؤسسية المقيمة.

و  $\sum ANFF$  يرمز إلى مجموع التراكم الصافي للأصول الثابتة والتي هي عبارة عن الفرق ما بين

قيمة مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة وقيمة مجموع استهلاك الأصول الثابتة.

و VS يرمز إلى مجموع التغيرات التي حدثت في مخزونات الأعوان الاقتصاديين المنتجين.

و X ترمز إلى مجموع الصادرات من السلع والخدمات.

و M ترمز إلى مجموع الواردات من السلع والخدمات.

ويتم تقويم الإنتاج الداخلي الخام في هذه المعادلة بسعر السوق للحفاظ على التوازن بين طرفي المعادلة، وذلك

لأن كل مكونات الطرف الأيمن للمعادلة يتم تقويمها بنفس السعر.

ب. **الدخل الوطني<sup>1</sup> RN:** يشير مصطلح الدخل الوطني حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية إلى

مجموع المداخل المتولدة من طرف مختلف الأعوان الاقتصاديين المنتجين الذين يحملون الجنسية الجزائرية

بغض النظر عن مكان إقامتهم، أي أن الأمر يتعلق بمداخل الأعوان الاقتصاديين الجزائريين فقط مهما كان

مكان إقامتهم.

وبما أننا ننطلق من قيمة الدخل الداخلي الذي يشمل مداخل مختلف الأعوان الاقتصاديين المنتجين

والمقيمين داخل المحيط الاقتصادي للجزائر لذا يجب إضافة مجموع مداخل الأعوان الاقتصاديين

الجزائريين غير المقيمين الآتية من الخارج وطرح مجموع مداخل الأعوان الاقتصاديين الأجانب المقيمين

بالجزائر والمحوالة نحو الخارج. أي إضافة رصيد تعويضات الأجراء من وإلى الخارج ورصيد مداخل

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P21

الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج إلى قيمة الدخل الداخلي. ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:  $RN =$

$$RI + S1 + S2$$

حيث:  $RN$  يرمز إلى الدخل الوطني حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

$RI$  يرمز إلى الدخل الداخلي.

$S1$  يرمز إلى رصيد تعويضات الأجراء من وإلى الخارج، وهذا الرصيد هو عبارة عن الفرق ما بين قيمة

مجموع تعويضات الأجراء الآتية من الخارج وبين قيمة مجموع تعويضات الأجراء المحولة إلى الخارج.

$S2$  يرمز إلى رصيد مداخل الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج، وهذا الرصيد هو عبارة عن الفرق ما بين

قيمة مجموع مداخل الملكية والمؤسسة الآتية من الخارج وبين قيمة مجموع مداخل الملكية والمؤسسة

المحولة إلى الخارج.

ج. **الدخل النقدي الوطني<sup>1</sup> (RMN):** من أجل تسهيل إجراء المقارنات الدولية استحدثت نظام الحسابات

الاقتصادية الجزائرية مجمعا جديدا للدخل أطلق عليه "الدخل النقدي الوطني" يكافئ مجمع الدخل الوطني

حسب نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية SCN<sub>68</sub>. هذا المجمع الجديد يتضمن مجموع المداخل المتولدة

في جميع الفروع المنتجة وغير المنتجة. ويتم حساب قيمة الدخل النقدي الوطني إما انطلاقا من قيمة الدخل

الوطني حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، أو انطلاقا من قيمة الناتج الداخلي الصافي بسعر

السوق.

• الطريقة الأولى لحساب قيمة الدخل النقدي الوطني انطلاقا من قيمة الدخل الوطني:

**الدخل النقدي الوطني = الدخل الوطني حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية + مجموع تعويضات**

الأجراء المدفوعة من طرف الفروع غير المنتجة + مجموع الضرائب غير المباشرة المدفوعة من طرف

الفروع غير المنتجة + الفائض الصافي للاستغلال الصوري للفروع غير المنتجة - قيمة مجموع الخدمات

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P22

غير الإنتاجية (الإيجارات بالخصوص) المدفوعة من طرف فروع الإنتاج. ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة

$$\text{RMN} = \text{RN}_{(\text{scea})} + \sum \text{RS}_{(\text{bnp})} + \sum \text{II}_{(\text{bnp})} + \sum \text{ENEF}_{(\text{bnp})} - \sum \text{SNP}_{(\text{bp})}$$

التالية: حيث: RMN يرمز إلى قيمة الدخل النقدي الوطني.

$\text{RN}_{(\text{scea})}$  يرمز إلى قيمة الدخل الوطني حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

ويرمز  $\sum \text{RS}_{(\text{bnp})}$  إلى مجموع تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف الفروع غير المنتجة.

ويرمز  $\sum \text{II}_{(\text{bnp})}$  مجموع الضرائب غير المباشرة المدفوعة من طرف الفروع غير المنتجة.

و  $\sum \text{ENEF}_{(\text{bnp})}$  يرمز إلى الفائض الصافي للاستغلال الصوري للفروع غير المنتجة.

ويرمز  $\sum \text{SNP}_{(\text{bp})}$  إلى قيمة مجموع الخدمات غير الإنتاجية المدفوعة من طرف فروع الإنتاج. ويتم طرح

قيمة هذه الخدمات لأنها تعتبر كخدمات وسيطة من وجهة نظر نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية

.SCN<sub>68</sub>

• الطريقة الثانية لحساب قيمة الدخل النقدي الوطني انطلاقاً من قيمة الناتج الداخلي الصافي:

الدخل النقدي الوطني = الناتج الداخلي الصافي (Le PIN) بسعر السوق + رصيد تعويضات الأجراء من

وإلى الخارج + رصيد مداخيل الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج.  $\text{RMN} = \text{Le PIN} + \text{S1} + \text{S2}$

حيث: RMN يرمز إلى الدخل النقدي الوطني.

Le PIN يرمز إلى الناتج الداخلي الصافي بسعر السوق.

S1 يرمز إلى رصيد تعويضات الأجراء من وإلى الخارج.

S2 يرمز إلى رصيد مداخيل الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج.

### المبحث الثالث: الهيكل المحاسبي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتكون من إطار محاسبي مركزي رئيسي، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق<sup>1</sup>. ويتضمن الإطار المركزي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية مجموعة من الحسابات القاعدية ومجموعة من الجداول المركزية، بالإضافة إلى بعض الجداول النوعية.

**المطلب الأول: الحسابات القاعدية<sup>2</sup>:** إن الحسابات القاعدية لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تتضمن نوعين من الحسابات، يتعلق النوع الأول بمجموعة حسابات القطاعات المؤسسية، ويتعلق النوع الثاني بمجموعة الحسابات المتعلقة بالسلع والخدمات.

**الفرع الأول: حسابات القطاعات المؤسسية<sup>3</sup>:** حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية توجد للقطاعات المؤسسية المنتجة خمسة حسابات هي على الترتيب: حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، حساب المداخل والنفقات، حساب التراكم، والحساب المالي، أما القطاعات المؤسسية غير المنتجة فيوجد لها الحسابات الثلاثة الأخيرة فقط.

**I قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية:** يوجد لهذا القطاع المؤسسي خمسة حسابات هي:

1. **حساب الإنتاج:** إن حساب الإنتاج لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية يظهر لنا العلاقة بين مخرجات الإنتاج من السلع والخدمات وبين مدخلاته من الاستهلاكات الوسيطة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج. أي أن عناصر هذا الحساب تقتصر على عمليات تتعلق بالسلع والخدمات فقط. لحساب الإنتاج جانبان، أحدهما مخصص للموارد يتم فيه تسجيل قيمة الإنتاج الخام لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية، أما الجانب الثاني فهو مخصص لتسجيل قيمة الاستهلاكات الإنتاجية أو الوسيطة التي استخدمها القطاع داخل مختلف عمليات الإنتاج خلال فترة الملاحظة. يوجد لحساب الإنتاج رصيد يدعى "القيمة

<sup>1</sup>M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P30

<sup>2</sup>M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P31

<sup>3</sup>M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979. P34

المضافة الخام" يتم تسجيله في جانب الاستخدامات. إن القيمة المضافة الخام المتحققة تبين لنا نسبة مساهمة القطاع المؤسسي المعني في قيمة الإنتاج الداخلي الخام للبلد.

جدول رقم: 01 حساب الإنتاج للشركات وأشباه الشركات الإنتاجية

الاستخدامات	الموارد
الاستهلاك الإنتاجي للقطاع الرصيد: القيمة المضافة الخام	الإنتاج الخام لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية (SQS)
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P34.

3. حساب الاستغلال: إن حساب الاستغلال يتضمن فقط عمليات التوزيع. ويبين لنا هذا الحساب كيفية التوزيع الأولي للقيمة المضافة الخام المتحققة في قطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية. ففي جانب الموارد لحساب الاستغلال يتم تسجيل القيمة المضافة الخام للقطاع المؤسسي المعني بالإضافة إلى قيمة إعانات الاستغلال المستلمة فعلا من طرف نفس القطاع المؤسسي. أما جانب الاستخدامات فإنه يبين كيفية توزيع مجموع هذه الموارد، أي أنه يتضمن تعويضات الأجراء (بما فيها الاشتراكات الاجتماعية الفعلية والصورية) المدفوعة من طرف مجموع فروع الإنتاج التابعين لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية الذين شاركوا في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى مجموع الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ILP المدفوعة من طرف هذا القطاع المؤسسي إلى قطاع الإدارات العمومية. يوجد لحساب الاستغلال رصيد يطلق عليه "الفائض الخام للاستغلال"، ويتم تسجيله في جانب الاستخدامات من الحساب. هذا الرصيد يبين نتيجة الاستغلال التي حققها القطاع المؤسسي المعني بعد دفع قيمة تعويضات الأجراء والضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ILP.

جدول رقم: 02 حساب الاستغلال للشركات وأشباه الشركات الإنتاجية

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف لقطاع (SQS)</li> <li>• الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج</li> <li>• الرصيد: الفائض الخام للاستغلال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيمة المضافة في شكلها الخام</li> <li>• إعانات الاستغلال المستلمة</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P34.

**ملاحظة:** حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA فإن الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ILP لا تتضمن الرسم على القيمة المضافة، لأن الإنتاج يتم تقويمه بسعر الإنتاج، أي خارج الرسم على القيمة المضافة.

3. **حساب المداخل والنفقات:** يتضمن هذا الحساب مجموع المداخل والنفقات الخاصة بقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية. ففي جانب الموارد نجد كل من الفائض الخام للاستغلال باعتباره المورد الأساسي للقطاع والذي تم ترحيله من حساب الاستغلال، بالإضافة إلى مبيعات القطاع من الخدمات السوقية غير الإنتاجية كالإيجارات، ويشمل كذلك كل من مداخل الملكية المستلمة وتعويضات التأمين والاشتراكات الاجتماعية الصورية والتحويلات الجارية الأخرى المستلمة. أما جانب الاستخدامات لهذا الحساب فيتضمن مشتريات القطاع من الخدمات السوقية غير الإنتاجية كالإيجارات، وتعويضات الأجراء المدفوعة من طرف القطاع بخصوص أنشطته غير الإنتاجية، إضافة إلى مداخل الملكية المدفوعة وأقساط التأمين المدفوعة والضرائب المباشرة والإعانات الاجتماعية التي يقمها القطاع والتحويلات الجارية الأخرى المدفوعة، ويكون رصيد هذا الحساب عبارة عن الادخار الخام.

جدول رقم:03 حساب المداخل والنفقات لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مشتريات السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من طرف الشركات وأشباه الشركات والمخصصة للأنشطة غير الإنتاجية لهذه الشركات وأشباه الشركات</li> <li>• مشتريات الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجارات بالخصوص)</li> <li>• تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف الشركات وأشباه الشركات لأجل أنشطتها غير الإنتاجية</li> <li>• مداخل الملكية المدفوعة (عدا الإيجارات) <ul style="list-style-type: none"> <li>- الفوائد المدفوعة</li> <li>- أرباح الأسهم المدفوعة</li> <li>- مداخل الأرض والأصول غير المادية المدفوعة</li> </ul> </li> <li>• المداخل المقطوعة من طرف مقاولي الشركات وأشباه الشركات <ul style="list-style-type: none"> <li>• أقساط التأمين على الخسائر المدفوعة</li> <li>• الضرائب المباشرة <ul style="list-style-type: none"> <li>- الضرائب على الدخل</li> <li>- الضرائب المباشرة الأخرى</li> </ul> </li> <li>• الغرامات</li> <li>• الإعانات الاجتماعية المقدمة (المدفوعة)</li> <li>• التحويلات الجارية الأخرى المدفوعة</li> <li>• استهلاك الأصول الثابتة</li> </ul> </li> <li>• الادخار الصافي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الفائض الخام للاستغلال</li> <li>• مبيعات الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجار بالخصوص)</li> <li>• دخل الملكية (عدا الإيجارات) <ul style="list-style-type: none"> <li>- الفوائد المستلمة</li> <li>- أرباح الأسهم المستلمة</li> <li>- مداخل الأرض والأصول غير المادية المستلمة</li> </ul> </li> <li>• تعويضات التأمينات على الخسائر</li> <li>• الاشتراكات الاجتماعية الصورية</li> <li>• التحويلات الجارية الأخرى</li> </ul>
المجموع	المجموع

M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P35.

المصدر:

4. حساب التراكم: يظهر حساب التراكم ويصف العمليات الخاصة بالاستثمارات التي يقوم بها قطاع الشركات

وأشباه الشركات الإنتاجية ومصادر تمويلها. ففي جانب الموارد لهذا الحساب يتم تسجيل مصادر تمويل

الاستثمارات بالنسبة للقطاع المؤسسي المعني حيث يتم تسجيل قيمة كل من الادخار الخام لقطاع الشركات

وأشباه الشركات الإنتاجية ورصيد التحويلات الرأسمالية المستلمة (وهو عبارة عن الفرق ما بين التحويلات

الرأسمالية المستلمة والتحويلات الرأسمالية المدفوعة)، بينما يتضمن جانب الاستخدامات كل من التراكم الخام للأصول الثابتة والتغيرات في المخزونات بالإضافة إلى صافي المشتريات من الأراضي والأصول غير المادية (المشتريات ناقصا المبيعات).

جدول رقم: 04 حساب التراكم لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية

الموارد	الاستخدامات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الادخار الصافي</li> <li>• استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>• صافي التحويلات الرأسمالية المستلمة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>• التغير في المخزونات</li> <li>• صافي المشتريات من الأراضي والأصول غير المادية</li> <li>• الرصيد: طاقة التمويل</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P38.

إن حساب التراكم يبين مدى مقدرة القطاع المؤسسي المعني على تمويل استثماراته تمويلا ذاتيا. فإذا ما كانت قيمة مجموع الاستخدامات أقل من قيمة مجموع الموارد فإن القطاع المؤسسي يحقق طاقة للتمويل يتم إقراضها لباقي القطاعات المؤسسية الأخرى، أما في حالة العكس فإنه يكون بحاجة إلى التمويل. ففي حالة وجود طاقة للتمويل يقوم القطاع المؤسسي المعني بالإقراض إلى القطاعات التي هي بحاجة إلى تمويل ويتم تسجيل طاقة التمويل كرصيد في جانب الاستخدامات. أما في حالة وجود احتياج للتمويل فإن القطاع المؤسسي المعني يلجأ إلى الاقتراض من باقي القطاعات التي حققت طاقات تمويلية، ويتم تسجيل الرصيد في جانب الموارد لحساب التراكم. ويسمح لنا حساب التراكم بحساب معدل التمويل الذاتي للقطاع المؤسسي والذي هو عبارة عن: قيمة الادخار الخام للقطاع ÷ مجموع استخدامات القطاع (بدون الرصيد).

**5. الحساب المالي:** إن الحساب المالي لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية يظهر التراكم المالي للقطاع

المؤسسي المعني، حيث يبين لنا التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للقطاع المؤسسي المعني خلال فترة

الملاحظة، كما يبين لنا الكيفية التي قام من خلالها القطاع المؤسسي بتحقيق عمليات مالية بغرض تغطية

احتياجه التمويلي أو من أجل استخدام طاقته التمويلية. للحساب المالي رصيد يطلق عليه "رصيد الحقوق أو الديون" ، والمعنى الاقتصادي لهذا الرصيد هو نفس المعنى الخاص بطاقة التمويل أو احتياج التمويل.

جدول رقم:05 الحساب المالي لقطاع الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية

تغير الأصول	تغير الخصوم
• تغير الحقوق	• طاقة التمويل • تغير الديون
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P38.

II. قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة: يوجد لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة خمسة

حسابات كذلك هي على الترتيب: حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، حساب المداخيل والنفقات، حساب

التراكم، والحساب المالي.

1. حساب الانتاج لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة: الجانب الأيمن لهذا الحساب مخصص

للموارد يتم فيه تسجيل قيمة الإنتاج الخام لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة، أما الجانب الأيسر

فهو مخصص لتسجيل قيمة الاستهلاكات الإنتاجية أو الوسيطة التي استخدمها القطاع داخل مختلف عمليات

الإنتاج خلال فترة الملاحظة. يوجد لحساب الإنتاج رصيد يدعى "القيمة المضافة الخام" يتم تسجيله في جانب

الاستخدامات.

جدول رقم:06 حساب الإنتاج لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

الموارد	الاستخدامات
• النتاج الخام لقطاع (MEI)	• الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط) • الرصيد: القيمة المضافة في شكلها الخام
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P43.

2. حساب الاستغلال لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة: في جانب الموارد لحساب الاستغلال لقطاع

العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة يتم تسجيل القيمة المضافة الخاصة بالقطاع المؤسسي ككل.

أما جانب الاستخدامات فإنه يتضمن تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة، بالإضافة إلى مجموع الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ILP المدفوعة من طرف هذا القطاع المؤسسي. يوجد لحساب الاستغلال رصيد يطلق عليه "الفائض الخام للاستغلال"، ويتم تسجيله في جانب الاستخدامات من الحساب.

جدول رقم: 07 حساب الاستغلال للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعويضات الأجراء</li> <li>• الضرائب غير المباشرة</li> <li>• الرصيد: الفائض الخام للاستغلال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيمة المضافة في شكلها الخام</li> <li>• إعانات الاستغلال المستلمة</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P43.

**تعقيب:** إن قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة لا يتلقى إعانات الاستغلال بخلاف ما هو وارد في حساب الاستغلال، لأن المؤسسات الفردية الصغيرة لا تتلقى الإعانات من قطاع الإدارات العمومية بسبب ضعف حجم إنتاجها.

3. حساب المداخل والنققات لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة  
جدول رقم: 08 حساب المداخل والنققات للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات</li> <li>• الاستهلاك النهائي للمؤسسات الفردية الخاصة بخدمات السكن.</li> <li>• المشتريات من الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجارات المدفوعة)</li> <li>- المدفوعة من طرف العائلات</li> <li>- المدفوعة من طرف المؤسسات الفردية</li> <li>• تعويضات الأجراء المدفوعة من طرف العائلات والمؤسسات الفردية من أجل:</li> <li>- الأنشطة الخاصة بخدمات السكن</li> <li>- الأنشطة المتعلقة بالخدمات المنزلية</li> <li>• الضرائب غير المباشرة المدفوعة من طرف العائلات والمؤسسات الفردية المتعلقة بأنشطة خدمات السكن</li> <li>• مداخل الملكية المدفوعة ( ما عدا الإيجارات)</li> <li>- فوائد</li> <li>- مداخل الأرض والأصول غير المادية</li> <li>• أقساط التأمين على الخسائر</li> <li>• اشتراكات مدفوعة للضمان الاجتماعي</li> <li>• اشتراكات اجتماعية صورية</li> <li>• ضرائب مباشرة</li> <li>- ضرائب على الأجور</li> <li>- ضرائب على المداخل الأخرى</li> <li>- ضرائب مباشرة أخرى</li> <li>• التحويلات الجارية المدفوعة</li> <li>- إلى المنظمات الاجتماعية التي هي في خدمة العائلات</li> <li>- إلى المقيمين الآخرين (باقي المقيمين)</li> <li>- إلى باقي العالم</li> <li>• استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>• الادخار الصافي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الفائض الخام للاستغلال</li> <li>• تعويضات الأجراء بما فيها الخدمات المنزلية</li> <li>• المداخل المقتطعة من أشباه الشركات</li> <li>• مبيعات الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجارات بالخصوص)</li> <li>• دخل الملكية (عدا الإيجارات)</li> <li>- الفوائد</li> <li>- أرباح الأسهم</li> <li>- مداخل الأرض والأصول غير المادية</li> <li>• تعويضات التأمين على الخسائر</li> <li>• إعانات الضمان الاجتماعي</li> <li>• الإعانات الاجتماعية المباشرة لأرباب العمل</li> <li>• منح المساعدات</li> <li>• التحويلات الجارية الآتية من:</li> <li>- المقيمين</li> <li>- باقي العالم</li> </ul>
المجموع	المجموع

**تعقيب:** بالنسبة لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة، يتم إدراج الاشتراكات الاجتماعية في جانب الموارد (ضمن بند تعويضات الأجراء) من حساب المداخل والنقبات لنفس القطاع المؤسسي، وفي الحقيقة فإن الاشتراكات الاجتماعية لا تعتبر موردا لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة بل تمثل موردا لقطاع مؤسسي آخر هو قطاع الإدارات العمومية، ولهذا يكون من الأفضل طرح قيمة هذه الاشتراكات الاجتماعية من مجموع موارد قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة.

#### 4. حساب التراكم لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

جدول رقم: 09 حساب التراكم للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>• التغيرات في المخزون</li> <li>• صافي المشتريات من الأراضي والأصول غير المادية</li> <li>• الرصيد: طاقة التمويل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الادخار الصافي</li> <li>• استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>• صافي التحويلات الرأسمالية</li> <li>المستلمة</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P45.

#### 5. الحساب المالي لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

جدول رقم: 10 الحساب المالي للعائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

تغير الخصوم	تغير الأصول
<ul style="list-style-type: none"> <li>• طاقة التمويل</li> <li>• تغيرات الديون</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تغيرات الحقوق</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P45.

### III. قطاع المؤسسات المالية: يوجد لقطاع المؤسسات المالية ثلاثة حسابات فقط لأنه يعتبر قطاعا غير

منتج من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائية، وهذه الحسابات هي: حساب المداخيل

والنفقات، حساب التراكم، والحساب المالي.

#### 1. حساب المداخيل والنفقات لقطاع المؤسسات المالية

جدول رقم: 11 حساب المداخيل والنفقات للمؤسسات المالية

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>الاستهلاك النهائي</li> <li>المشتريات من الخدمات المالية</li> <li>تعويضات الأجراء بما فيها الاشتراكات الاجتماعية السورية</li> <li>الضرائب غير المباشرة</li> <li>المشتريات من الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجارات بالخصوص)</li> <li>دخل الملكية (عدا الإيجارات)</li> <li>أقساط التأمين على الخسائر</li> <li>تعويضات التأمين على الخسائر</li> <li>الضرائب المباشرة</li> <li>الغرامات</li> <li>الإعانات الاجتماعية المباشرة</li> <li>التحويلات الجارية الأخرى</li> <li>استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>الادخار الصافي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مبيعات الخدمات المالية (العمولات)</li> <li>بيع السلع والخدمات الإنتاجية</li> <li>الإعانات المستلمة</li> <li>تعويضات التأمين على الخسائر</li> <li>أقساط التأمين على الخسائر</li> <li>الاشتراكات الاجتماعية السورية</li> <li>التحويلات الجارية الأخرى المستلمة</li> <li>بيع الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجارات بالخصوص)</li> <li>دخل الملكية (عدا الإيجارات)</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P39.

#### 2. حساب التراكم لقطاع المؤسسات المالية

جدول رقم: 12 حساب التراكم للمؤسسات المالية

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>التغير في المخزونات</li> <li>صافي المشتريات من الأراضي والأصول غير المادية</li> <li>الرصيد: طاقة التمويل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الادخار الصافي للمؤسسات المالية</li> <li>استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>صافي التحويلات الرأسمالية المستلمة</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P40.

#### 3. الحساب المالي لقطاع المؤسسات المالية

جدول رقم: 13 الحساب المالي للمؤسسات المالية

تغير الخصوم	تغير الأصول
<ul style="list-style-type: none"> <li>طاقة التمويل</li> <li>تغير الديون</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تغير الحقوق</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P40.

IV. قطاع الإدارات العمومية: يوجد لقطاع الإدارات العمومية ثلاثة حسابات فقط لأنه يعتبر قطاعا غير منتج

من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، وهذه الحسابات هي: حساب المداخيل والنفقات،

حساب التراكم، والحساب المالي.

### 1. حساب المداخيل والنفقات لقطاع الإدارات العمومية

جدول رقم: 14 حساب المداخيل والنفقات للإدارات العمومية

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك النهائي</li> <li>• تعويضات الأجراء بما فيها الاشتراكات الاجتماعية الصورية</li> <li>• الضرائب غير المباشرة</li> <li>• المشتريات من الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجارات بالخصوص)</li> <li>• دخل الملكية (عدا الإيجارات)</li> <li>- الفوائد</li> <li>- أرباح الأسهم</li> <li>- مداخيل الأرض والأصول غير المادية</li> <li>• تعويضات التأمين على الخسائر</li> <li>• الضرائب غير المباشرة</li> <li>- الحقوق والرسوم على الواردات</li> <li>- الضرائب غير المباشرة الأخرى</li> <li>• الضرائب المباشرة</li> <li>- الضرائب على الدخل</li> <li>- الضرائب المباشرة الأخرى</li> <li>• الغرامات</li> <li>• اشتراكات في الضمان الاجتماعي</li> <li>• اشتراكات اجتماعية صورية</li> <li>• تحويلات جارية أخرى آتية من:</li> <li>- باقي العالم</li> <li>- المقيمين</li> <li>• استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>• الادخار الصافي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المبيعات من السلع والخدمات الإنتاجية</li> <li>• الدخل المقتطع من الشركات وأشباه الشركات العمومية</li> <li>• بيع الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجارات بالخصوص)</li> <li>• دخل الملكية (عدا الإيجارات)</li> <li>- الفوائد</li> <li>- أرباح الأسهم</li> <li>- مداخيل الأرض والأصول غير المادية</li> <li>• تعويضات التأمين على الخسائر</li> <li>• الضرائب غير المباشرة</li> <li>- الحقوق والرسوم على الواردات</li> <li>- الضرائب غير المباشرة الأخرى</li> <li>• الضرائب المباشرة</li> <li>- الضرائب على الدخل</li> <li>- الضرائب المباشرة الأخرى</li> <li>• الغرامات</li> <li>• اشتراكات في الضمان الاجتماعي</li> <li>• اشتراكات اجتماعية صورية</li> <li>• تحويلات جارية أخرى آتية من:</li> <li>- باقي العالم</li> <li>- المقيمين</li> </ul>
المجموع	المجموع

## 2. حساب التراكم لقطاع الادارات العمومية

جدول رقم:15 حساب التراكم للإدارات العمومية

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>• التغيير في المخزونات</li> <li>• صافي المشتريات من الأراضي والأصول غير المادية</li> <li>• الرصيد: طاقة التمويل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الادخار الصافي للإدارات العمومية</li> <li>• استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>• صافي التحويلات الرأسمالية المستلمة</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P42.

## 3. الحساب المالي لقطاع الادارات العمومية

جدول رقم:16 الحساب المالي للإدارات العمومية

تغيير الخصوم	تغيير الأصول
<ul style="list-style-type: none"> <li>• طاقة التمويل</li> <li>• تغيير الديون</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تغيير الحقوق</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P42.

## V. قطاع باقي العالم (RDM) :

يوجد لقطاع باقي العالم حساب واحد يطلق عليه حساب العمليات مع الخارج وهو مصنف ضمن الحسابات

المجمعة للأمم.

الفرع الثاني: الحسابات المتعلقة بالسلع والخدمات: تتكون الحسابات المتعلقة بالسلع والخدمات وفقا لنظام

الحسابات الاقتصادية الجزائرية من الحسابات الثلاثة التالية: حساب الناتج للمنتوج (ميزانية الموارد

والاستخدامات من الناتج)، حساب الإنتاج للفرع الإنتاجي، حساب الاستغلال للفرع الإنتاجي.

1. حساب الناتج: وعبرة عن حساب متوازن لا يوجد له رصيد عكس باقي الحسابات الأخرى

جدول رقم: 17 حساب الناتج (ميزانية الموارد والاستخدامات من الناتج).

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك الإنتاجي من الناتج (ع)</li> <li>(الاستخدام الوسيط من الناتج)</li> <li>• الاستخدام النهائي من الناتج (ع)</li> <li>- الاستهلاك النهائي</li> <li>- التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>- التغير في المخزونات</li> <li>- الصادرات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإنتاج المميز للفرع (ع) والذي تم إنتاجه داخل نفس الفرع.</li> <li>• الإنتاج المميز للفرع (ع) والذي تم إنتاجه خارج الفرع.</li> <li>• الواردات من الناتج (ع)</li> <li>• الرسم على القيمة المضافة</li> <li>• الحقوق والرسوم الجمركية</li> <li>• مبيعات الإدارات العمومية</li> <li>• الهوامش التجارية</li> </ul>
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P32.

2. حساب الإنتاج للفرع المنتج: يشبه تماما حساب الإنتاج للقطاع المؤسسي المنتج.

جدول رقم: 18 حساب الإنتاج للفرع (ع).

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك الإنتاجي للفرع (ع)</li> <li>• الرصيد: القيمة المضافة الخام</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإنتاج الخام للفرع (ع)</li> </ul>
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P33.

3. حساب الاستغلال للفرع المنتج: هذا الحساب يشبه كذلك حساب الاستغلال للقطاع المنتج.

جدول رقم: 19 حساب الاستغلال للفرع (ع).

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعويضات الأجراء:</li> <li>1. الأجرور الخامة</li> <li>2. الاشتراكات الاجتماعية الصورية</li> <li>3. الاشتراكات الاجتماعية الفعلية</li> <li>• الضرائب المرتبطة بالإنتاج</li> <li>• الرصيد: الفائض الخام للاستغلال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيمة المضافة الخامة للفرع (ع)</li> <li>• إعانات الاستغلال المستلمة</li> </ul>
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P33.

**المطلب الثاني: الحسابات والجداول المركزية:** تتضمن قائمة الجداول المركزية لنظام الحسابات الاقتصادية

الجزائرية الجداول الآتية<sup>1</sup>:

- الحسابات المجمعّة للأمة (CCN).
- جدول المدخلات والمخرجات TES.
- الجدول الاقتصادي العام (التجميحي) TEE .
- جدول خلق وتوزيع المداخيل TCRR .
- جدول الموارد والاستخدامات من اليد العاملة.
- جدول الأصول الثابتة.

**ملاحظة:** هناك بعض الجداول التي لم يتم نشرها حتى الآن مثل جدول خلق وتوزيع المداخيل. وجداول

أخرى لم يتم نشرها بصفة منتظمة كما الحال بالنسبة لجدول المدخلات والمخرجات حيث لم يتم نشر سوى

جدولين فقط لسنتي 1989،1979 خلال الفترة الممتدة من عام 1979 تاريخ ظهور نظام الحسابات الاقتصادية

الجزائرية إلى سنة 2006. وأن قائمة الحسابات والجداول المركزية لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

لم تتضمن جدول العمليات المالية (TOF) على الرغم من أهميته.

**أولا: الحسابات المجمعّة للأمة:** إن الحسابات المجمعّة للأمة هي عبارة عن حسابات مركبة يتم فيها الجمع

بين مختلف المجاميع الاقتصادية الأساسية لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية. وهي تشمل الحسابات

الآتية<sup>2</sup>:

- 1- ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات المنتجة.
- 2- إنتاج الوطن حسب النشاط والقطاع الاجتماعي.
- 3- حساب الدخل الوطني المتاح وتخصيصه.
- 4- ميزانية الإيرادات والنفقات للفروع غير المنتجة (بالنسبة للوطن).
- 5- حساب الدخل النقدي الوطني المتاح وتخصيصه.
- 6- حساب التراكم للوطن.
- 7- الحساب المالي للوطن.
- 8- حساب العمليات مع الخارج.

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P46.

<sup>2</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P46.

1. ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات المنتجة: في هذه الميزانية يتم عرض جميع موارد الوطن واستخداماته من السلع والخدمات الإنتاجية. فجانبا للموارد يمثل العرض الكلي للوطن من السلع والخدمات، أما جانبا للاستخدامات فإنه يظهر لنا الطلب الكلي سواء كان طلبا وسيطا أو طلبا نهائيا. والطلب النهائي يتم تصنيفه إلى استهلاك نهائي وطلب استثماري وطلب أجنبي. ويمكن إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات بثلاثة أشكال مختلفة حسب الغرض وفي ما يلي نقتراح عرض الشكلين التاليين:

جدول رقم: 20 الشكل الأول لميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات الإنتاجية

الموارد	الاستخدامات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق</li> <li>• الواردات من السلع والخدمات</li> <li>• الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات</li> <li>• الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية</li> <li>• الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية</li> <li>• التغير في المخزونات</li> <li>• التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>• الصادرات من السلع والخدمات</li> <li>• الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط).</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P47.

كما يمكن إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات الإنتاجية انطلاقا من المعطيات التي يتضمنها جدول المدخلات والمخرجات، حيث يتضمن جانب الموارد الانتاج الخام لمجموع فروع الانتاج وكذا مجموع الواردات من السلع والخدمات بما فيها الواردات بدون دفع ويتضمن كذلك مبيعات الإدارات العمومية بالإضافة إلى مجموع الرسوم.

جدول رقم: 21 الشكل الثاني لميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات الإنتاجية

الموارد	الاستخدامات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مجموع الإنتاج الخام لفروع</li> <li>• مجموع الرسوم</li> <li>• الواردات من السلع والخدمات بما فيها الواردات بدون دفع</li> <li>• مجموع مبيعات الإدارات العمومية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات</li> <li>• الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية</li> <li>• الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية</li> <li>• التغير في المخزونات</li> <li>• التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>• الصادرات من السلع والخدمات</li> <li>• الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط).</li> </ul>
المجموع	المجموع

## 2. إنتاج الوطن حسب النشاط والقطاع الاجتماعي

جدول رقم: 22 إنتاج الوطن حسب الأنشطة وحسب القطاعات الاجتماعية

المجموع	القطاع الخاص	القطاع العمومي	
			<ul style="list-style-type: none"> <li>• القيمة المضافة الخامة للصناعة (خارج المحروقات)</li> <li>• القيمة المضافة الخامة للمحروقات</li> <li>• القيمة المضافة الخامة للبناء والأشغال العمومية</li> <li>• القيمة المضافة الخامة للزراعة</li> <li>• القيمة المضافة الخامة للنقل</li> <li>• القيمة المضافة الخامة للمواصلات</li> <li>• القيمة المضافة الخامة للتجارة</li> <li>• القيمة المضافة الخامة لباقي فروع الإنتاج الأخرى</li> <li>• الرسم على القيمة المضافة</li> <li>• الرسوم والحقوق على الواردات</li> </ul>
			الإنتاج الداخلي الخام
			الاستهلاك الإنتاجي
			الإنتاج الكلي الخام

المصدر : M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P47.

## 3. حساب الدخل الوطني المتاح وتخصيصه: هذا الحساب يتم إعداده وفقا لحقل الإنتاج الخاص بنظام

الحسابات الاقتصادية الجزائرية. يتكون هذا الحساب من جانب للموارد وآخر للاستخدامات. تتضمن موارد

هذا الحساب قيمة الدخل الداخلي المحققة من قبل الأعوان الاقتصاديين المقيمين بالجزائر مضافا إليهامداخيل الأعوان الاقتصاديين الجزائريين المقيمين بالخارج ومطروحا منها مداخيل الأعوان الاقتصاديين

الأجانب المقيمين بالجزائر ويضلف إليها رصيد التحويلات الجارية الأخرى من وإلى الخارج. أما جانب

الاستخدامات فإنه يتضمن قيمة مجموع الاستهلاك النهائي لكل من قطاع العائلات والإدارات العمومية

والمؤسسات المالية. أما رصيد هذا الحساب فهو عبارة عن الادخار الصافي الجزئي والذي هو عبارة عن

الفرق ما بين قيمة الدخل الوطني المتاح (RND) وقيمة مجموع الاستهلاك النهائي للوطن.

جدول رقم: 23 الدخل الوطني المتاح وتخصيصه

التوزيع الأولي للدخل الوطني	تخصيص الدخل الوطني
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعويضات الأجراء لفروع الإنتاج</li> <li>• الفائض الصافي للاستغلال للقطاع العمومي المنتج</li> <li>• الفائض الصافي للاستغلال للقطاع الخاص المنتج</li> <li>• الضرائب غير المباشرة المدفوعة من طرف فروع الإنتاج (-) ناقصا إعانات الاستغلال المستلمة من طرف فروع الإنتاج + مجموع الرسوم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات</li> <li>• الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية</li> <li>• الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية</li> <li>• مشتريات أخرى من السلع والخدمات الإنتاجية من أجل الأنشطة غير المنتجة لفروع الإنتاج</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدخل الداخلي (RI)</li> <li>• رصيد تعويضات الأجراء من وإلى الخارج (S1)</li> <li>• رصيد دخل الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج (S2)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الرصيد: الادخار الصافي الجزئي</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدخل الوطني (RN)</li> <li>• رصيد التحويلات الجارية الأخرى من وإلى الخارج</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدخل الوطني المتاح (RND)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدخل الوطني المتاح</li> </ul>

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P48.

4. ميزانية الإيرادات والنفقات للفروع غير المنتجة (بالنسبة للوطن): لم يتم نشر هذه الميزانية ضمن منشورات الديوان الوطني للإحصائيات للجزائر دون ذكر الأسباب.

جدول رقم: 24 ميزانية الإيرادات والنفقات للفروع غير المنتجة بالنسبة للوطن

النفقات	المدخل (الإيرادات)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعويضات الأجراء:</li> <li>* الإدارات العمومية</li> <li>* المؤسسات المالية</li> <li>* فرع خدمات السكن</li> <li>* الخدمات المنزلية</li> <li>• الضرائب غير المباشرة ناقصا إعانات الاستغلال</li> <li>• الاستهلاك النهائي</li> <li>* للإدارات العمومية</li> <li>* للمؤسسات المالية</li> <li>* فرع خدمات السكن</li> <li>* فروع أخرى (غير مصنفة)</li> <li>• المشتريات من الخدمات السوقية غير الإنتاجية (الإيجار خصوصا)</li> <li>• الدخل الصافي من الملكية والمؤسسة (باستثناء الإيجار)</li> <li>• رصيد عمليات التأمين على الخسائر</li> <li>• صافي التحويلات الجارية الأخرى المدفوعة</li> <li>• رصيد الادخار الخام للفروع غير المنتجة</li> <li>• التغير في المخزون</li> <li>• التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>* للإدارات العمومية</li> <li>* للمؤسسات المالية</li> <li>* فرع خدمات السكن</li> <li>* الفروع الأخرى</li> <li>• صافي المشتريات من الأراضي والأصول غير المادية.</li> <li>• صافي التحويلات الرأسمالية المدفوعة</li> <li>• الرصيد: طاقة التمويل للفروع غير المنتجة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مداخيل الفروع غير السوقية للإدارات العمومية</li> <li>• مداخيل المؤسسات المالية</li> <li>• مداخيل فروع الخدمات الأخرى غير المنتجة:</li> <li>* السكن</li> <li>* الخدمات المنزلية</li> <li>* أخرى غير مصنفة</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P49.

5. حساب الدخل النقدي الوطني المتاح وتخصيصه: هذا الحساب يتم إعداده وفقا لحقل الإنتاج الخاص بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1968. ويتم ذلك انطلاقا من قيمة الدخل الوطني المتوصل إليها حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، حيث يتم اعتبار جميع الفروع التي كان يعتبرها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية فروعاً غير منتجة كما لو أنها فروعاً منتجة، وبالتالي يتم أخذ جميع مداخيل هذه الفروع في الحساب. ففي جانب الموارد يتم تسجيل قيمة الدخل الوطني المتاح مضافاً إليها جميع مداخيل الفروع غير المنتجة. أما جانب الاستخدامات فيتم فيه تسجيل الاستهلاك النهائي الإجمالي للوطن الذي يتضمن مجموع المشتريات من الخدمات غير الإنتاجية. أما رصيد هذا الحساب فهو عبارة عن الادخار الصافي الإجمالي والذي هو عبارة عن الفرق ما بين قيمة الدخل النقدي الوطني المتاح (RMND) وقيمة مجموع الاستهلاك النهائي الإجمالي للوطن.

جدول رقم: 25 الدخل النقدي الوطني المتاح وتخصيصه  
الدخل النقدي الوطني (SCEA) = الدخل الوطني (SCN)

الموارد	الاستخدامات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدخل الوطني حسب SCEA</li> <li>• ناقصا الخدمات غير الإنتاجية المدفوعة من طرف فروع الإنتاج (الإيجار بالخصوص)</li> <li>• تعويضات الأجراء للفروع غير المنتجة</li> <li>• صافي الضرائب غير المباشرة (بعد خصم الإعانات) المدفوعة من طرف الفروع غير المنتجة</li> <li>• الفائض الصافي للاستغلال (SCN) الصوري للفروع غير المنتجة</li> <li>• الدخل النقدي الوطني</li> <li>• رصيد التحويلات الجارية الأخرى من وإلى الخارج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات</li> <li>• الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية</li> <li>• الاستهلاك النهائي للفروع غير المنتجة الأخرى:</li> <li>• خدمات السكن</li> <li>• خدمات أخرى</li> <li>• المشتريات من الخدمات غير الإنتاجية (إيجار) من طرف الفروع غير المنتجة</li> <li>• المشتريات من الخدمات غير الإنتاجية (إيجار + الخدمات المنزلية) من طرف العائلات</li> <li>• الرصيد: الادخار الصافي</li> </ul>
الدخل النقدي الوطني المتاح	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P50.

تعقيب: إن رصيد الدخل النقدي الوطني المتاح وتخصيصه هو الادخار الصافي الإجمالي وليس الادخار

الصافي كما هو ظاهر في الجدول.

## 6. حساب التراكم للوطن:

جدول رقم:26 حساب التراكم للوطن

الاستخدامات	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> <li>التغير في المخزونات</li> <li>التراكم الخام للأصول الثابتة</li> <li>صافي المشتريات من الأصول غير المادية من وإلى الخارج</li> <li>طاقة التمويل للوطن</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإدخار الصافي الكلي</li> <li>استهلاك الأصول الثابتة</li> <li>صافي التحويلات الرأسمالية المستلمة من وإلى الخارج</li> </ul>
المجموع	المجموع

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P50.

## 7. الحساب المالي للوطن:

جدول رقم:27 الحساب المالي للوطن

<ul style="list-style-type: none"> <li>طاقة التمويل للوطن</li> <li>تغيرات الالتزامات (الرهون)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تغير الحقوق</li> </ul>
طاقة التمويل وتغيرات الالتزامات	تغير الحقوق

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P50.

## 8. حساب العمليات مع الخارج للوطن: هذا الحساب هو عبارة عن شكل مختصر لميزان المدفوعات

جدول رقم:28 حساب العمليات مع العالم الخارجي (للوطن)

الاستخدامات	الموارد
العمليات الجارية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>الواردات من السلع والخدمات</li> <li>تعويضات الأجراء المدفوعة للخارج</li> <li>دخل الملكية والمؤسسة المدفوع للخارج</li> <li>التحويلات الجارية الأخرى المدفوعة للخارج</li> <li>رصيد العمليات الجارية مع الخارج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الصادرات من السلع والخدمات</li> <li>تعويضات الأجراء الآتية من الخارج</li> <li>دخل الملكية والمؤسسة الآتية من الخارج</li> <li>التحويلات الجارية الأخرى الآتية من الخارج</li> </ul>
مجموع استخدامات الوطن الجارية	مجموع موارد الوطن الجارية من الخارج
العمليات الرأسمالية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>صافي المشتريات من الأصول غير المادية من وإلى الخارج</li> <li>تغير الحقوق على العالم الخارجي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>رصيد العمليات الجارية مع الخارج</li> <li>صافي التحويلات الرأسمالية الآتية من وإلى الخارج</li> <li>تغير الالتزامات تجاه العالم الخارجي</li> </ul>
مجموع استخدامات الوطن	مجموع موارد الوطن من الخارج

المصدر: M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P50.

**ثانياً: جدول المدخلات والمخرجات TES:** يوضح جدول المدخلات والمخرجات درجة الارتباط الموجود بين مختلف فروع الإنتاج المكونة للاقتصاد الوطني. أي أنه يوضح بالتفصيل مختلف التدفقات التي تتم بين مختلف الفروع المنتجة خلال فترة الملاحظة. ويقدم كذلك معلومات كافية وتفصيلية تتعلق بمصدر ومصب (استخدامات) كل ناتج. في جدول المدخلات والمخرجات يتم عرض موارد الوطن المتاحة من كل ناتج من جانب الأعمدة ويتم عرض استخدامات كل ناتج من جانب الأسطر.

إن جدول المدخلات والمخرجات يستخدم فروع الإنتاج كأعوان اقتصادية وذلك بخلاف الجدول الاقتصادي العام الذي يستخدم القطاعات المؤسسية. وفروع الإنتاج الظاهرة في الجدول تمثل مجموعة وحدات الإنتاج المتجانس. حيث يكون لكل فرع إنتاجي ناتج واحد وواحد فقط من بين تلك النواتج التي تتضمنها مدونة النواتج باستثناء فرع التجارة الذي لا يوجد له أي ناتج، بل يوجد له إنتاج يتمثل في مجموع الهوامش التجارية.

يمكن استخدام المدونة الخاصة بالنواتج عند مستويات تجميع مختلفة، حيث يمكن أن تتضمن هذه المدونة ثلاثة نواتج مثلاً، كالزراعة، الصناعة والخدمات، أو قد تتضمن عدداً أكبر يصل إلى مائة ناتج أو أكثر. تخضع درجة التجميع لمجموعة من العوامل أهمها مدى وفرة أو ندرة المعلومات والبيانات الخاصة بكل ناتج، وبهذا الصدد يمكن القول أنه كلما احتوت مدونة النواتج على عدد أكبر فإن إمكانية الدراسة والتحليل تكون أفضل.

## الجدول رقم: 29 جدول مختصر للمدخلات و المخرجات

الاستخدامات الوسيطة (EI) الاستخدامات النهائية (E F)

الاستخدامات (E)	الاستخدامات النهائية Y, (EF)	الصادرات (X)	التغير في المخزون (VS)	تراكم خ أ ث (ABFF)	الاستهلاك النهائي (CF)	الاستخدام الوسيط (EI)	فرع الخدمات 3	فرع الصناعة 2	فرع الزراعة 1	الفروع النواتج
E1	Y1					EI 1	X13	X12	X11	نواتج زراعية 1
E2	Y2					EI 2	X23	X22	X21	نواتج صناعية 2
E3	Y3F					EI 3	X33	X32	X31	خدمات 3
$\sum E$	$\sum Y = (\sum EF)$	$\sum X$	$\sum VS$	$\sum ABFF$	$\sum CF$	$\sum EI = \sum CP$	CP3	CP2	CP 1	الاستهلاكات الإنتاجية للفروع (CP)
						$\sum VAB$	VAB3	VAB2	VAB1	القيمة المضافة (VAB)
						$\sum SE$				إعانات الاستغلال (SE)
						$\sum RS$				تعويضات الأجراء (RS)
						$\sum ILP$				الضرائب المرتبطة بالإنتاج (ILP)
						$\sum EBE$				الفائض الخام للاستغلال (EBE)
						$\sum X_j = \sum PBB$	X3	X2	X1	الإنتاج الخام للفروع (PBB), $X_j$
						$\sum TP$				تحويل المنتجات (TP)
<p>الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسوم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية</p> <p><math>La PIB_{pm} = \sum VAB + \sum DD + \sum TVA</math></p>						$\sum VAP$				مبيعات الإدارات العمومية (VAP)
						$\sum M$	M3	M2	M1	الواردات (M)
						$\sum DD$				الحقوق والرسوم الجمركية (DD)
						$\sum TVA$				الرسوم على القيمة المضافة (TVA)
						$\sum MC$				الهوامش التجارية (MC)
						$\sum R$	R3	R2	R1	الموارد (R)

$$EI 1 = X11 + X12 + X13$$

$$EI 2 = X21 + X22 + X23$$

$$EI 3 = X31 + X32 + X33$$

$$\sum EI = \sum CP = CP 1 + CP2 + CP3$$

$$CP1 = X11 + X21 + X31$$

$$CP2 = X12 + X22 + X32$$

$$CP3 = X13 + X23 + X33$$

$$\sum VAB = VAB1 + VAB2 + VAB3$$

$$E = R$$

$$E = EI + EF$$

$$EF = CF + ABFF + VS + X$$

$$EF1 = Y1 = CF1 + ABFF1 + VS1 + X1$$

$$\sum EF = Y = \sum CF + \sum ABFF + \sum VS + \sum X$$

الإطار I يمثل الاستهلاكات الوسيطة التي تمت بين مختلف فروع الإنتاج وهي على شكل مصفوفة تدعى مصفوفة الاستهلاك الإنتاجي .Xij

الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط) (E I)				الفروع	النواتج
الاستخدام الوسيط 4	فرع الخدمات 3	فرع الصناعة 2	فرع الزراعة 1		
EI 1	X13	X12	X11		نواتج زراعية 1
EI 2	X23	X22	X21		نواتج صناعية 2
EI 3	X33	X32	X31		خدمات 3
$\sum EI = \sum CP$	CP3	CP2	CP 1		الاستهلاكات الإنتاجية للفروع 4

الإطار II يمثل مكونات حساب الاستغلال.

$\sum VAB$	VAB3	VAB2	VAB1	القيمة المضافة (VAB) 5
				إعانات الاستغلال (SE) 6
				تعويضات الأجراء (RS) 7
				الضرائب المرتبطة بالإنتاج (ILP) 8
				الفائض الخام للاستغلال (EBE) 9

الإطار III يمثل موارد الوطن من السلع والخدمات الإنتاجية.

$\sum X = \sum PBB$	X3	X2	X1	الإنتاج الخام للفروع (PBB) 10
				تحويل المنتجات (TP) 11
				مبيعات الإدارات العمومية (VAP) 12
$\sum M$	M3	M2	M1	الواردات (M) 13
				الحقوق والرسوم الجمركية (DTD) 14
				الرسم على القيمة المضافة (TVA) 15
				الهوامش التجارية (MC) 16
$\sum R$	R3	R2	R1	مجموع الموارد ( $\sum R$ ) 17

الإطار IV يمثل الاستخدامات النهائية لمختلف النواتج.

مجموع الاستخدامات	الاستخدامات النهائية				
	مجموع الاستخدامات النهائية ( $\sum EF$ ) 9Y	الصادرات (X) 8	التغير في المخزون (VS) 7	تراكم خ أ ث (ABFF) 6	الاستهلاك النهائي (CF) 5
E1	Y1				
E2	Y2				
E3	Y3				
$\sum E$	$\sum Y = \sum EF$				

الإطار V يبين لنا كيفية حساب الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق.

$$\text{مجموع القيم المضافة } \sum VAB + \text{الرسم على القيمة المضافة (TVA) + الحقوق والرسوم الجمركية (DTD) = الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق (La PIB}_{pm})$$

استعمالات جداول المدخلات والمخرجات:<sup>1</sup> لجدول المدخلات والمخرجات استعمالات متعددة نذكر منها:

1. تسمح جداول المدخلات ولمخرجات بحساب مختلف المجاميع الاقتصادية الكلية مثل:
    - مجاميع الإنتاج (الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق وبسعر الإنتاج، الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق وبسعر الإنتاج بثلاثة طرائق مختلفة (طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق).
    - الدخل الداخلي.
    - الاستهلاك النهائي للوطن.
    - التراكم الخام للأصول الثابتة...إلخ.
  2. يسمح جدول المدخلات والمخرجات بإعداد الحسابات المتعلقة بالسلع والخدمات مثل حسابات الإنتاج والاستغلال لمختلف فروع الإنتاج وكذا حساب الناتج بالنسبة لكل ناتج ( ميزانية الموارد والاستخدامات لكل ناتج).
  3. يسمح كذلك بإعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات.
  4. يسمح الجدول كذلك بتحليل بنية (هيكل) تكاليف الإنتاج.
  5. يستعمل جدول المدخلات والمخرجات في تحديد ومعرفة فروع الإنتاج الرئيسية (المؤثرة) للاقتصاد الوطني.
  6. يستخدم جدول المدخلات والمخرجات في عمليات التنبؤ الاقتصادي، حيث يمكن استخدام نموذج ليونتيف المبني على جدول المدخلات والمخرجات في التنبؤ الاقتصادي. ويعبر عن هذا النموذج بالعلاقة التالية:  $X = (I - A)^{-1} Y$
- حيث:  $X_j$  ترمز إلى الإنتاج،  $I$  ترمز إلى مصفوفة الوحدة،  $A_{ij}$  ترمز إلى مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج والتي هي ثابتة في الفترتين القصيرة والمتوسطة،  $Y_j$  ترمز إلى الطلب النهائي.
- يستخدم هذا النموذج في تقدير الإنتاج للسنة  $T_1$  عندما يكون الطلب النهائي للسنة  $T_1$  معلوما.

<sup>1</sup> K. AKACEM. Comptabilité nationale. OPU. Alger1987. P387 .

ثالثاً: الجدول الاقتصادي العام (TEE): هو جدول شامل يتضمن جميع المعلومات والبيانات الاقتصادية المتعلقة بمختلف القطاعات المؤسسية التي يتكون منها الاقتصاد الوطني خلال سنة ما، حيث يتم فيه عرض مجموع العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات وعمليات التوزيع، يتكون من ثلاثة أقسام (أعمدة) أساسية حيث يخصص الجانب الأيمن للموارد بينما يخصص الجانب الأيسر للاستخدامات ويخصص القسم الأوسط لعرض مختلف العمليات الاقتصادية بالتفصيل، بحيث تسجل العمليات الاقتصادية التي تمثل مورداً في جانب الموارد وتسجل تلك التي تمثل استخداماً في جانب الاستخدامات.

أما من من جانب الأسطر، فيتم تقسيم الجدول الاقتصادي العام إلى قسمين رئيسيين حيث يخصص القسم الأول لمجموع العمليات غير المالية بالتفصيل بينما يخصص القسم الثاني لمجموع العمليات المالية بحيث يتم الاقتصار على الأرصدة فقط بدون أية تفاصيل، ويمكن في بعض الأحيان تخصيص قسم ثالث لعرض الأرصدة المحاسبية المختلفة.

تعرض جميع القطاعات المؤسسية من جهة الأعمدة وفق ترتيب معين، حيث يتم عرض القطاع المؤسسي الواحد مرتين، مرة في جانب الموارد وأخرى في جانب الاستخدامات، بينما يتم عرض العمليات الاقتصادية المختلفة التي تمت خلال فترة الملاحظة بين مختلف القطاعات المؤسسية في جهة الأسطر.

ويمكن أن يتم إعداد الجدول الاقتصادي العام بطريقة أخرى يتم من خلالها عرض مختلف حسابات القطاعات<sup>1</sup> المؤسسية على الترتيب، غير أن العيب الأساسي لهذه الطريقة هو عدم حدوث التوازن التلقائي بين الموارد والاستخدامات، الأمر الذي يدفع بالمحاسبين إلى إضافة عمود جديد يتعلق بالسلع والخدمات (BS) لإعادة التوازن المفقود للجدول، حيث يتم إدراج هذا العمود مرتين، مرة في جانب الموارد وأخرى في جانب الاستخدامات.

<sup>1</sup> فريديريك بولون . الاقتصاد العام . ترجمة عبد الأمير شمس الدين . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت 1991 . ص 156

يمكن للجدول الاقتصادي العام أن يقدم عرضاً شاملاً للنشاط الاقتصادي الذي تم في البلد المعني خلال فترة الملاحظة. وبهذه الصفة يمكن اعتبار الجدول للاقتصادي العام بمثابة "جدول قيادة" حقيقي للاقتصاد الوطني.

ونشير إلى أنه عند إعداد الجدول الاقتصادي العام يتم مراعاة التبسيط قدر الإمكان دون الإخلال بالمضمون لكي تسهل قراءته. إن الأعران الاقتصاديون الذين يشملهم الجدول الاقتصادي العام هم القطاعات المؤسسية الأربعة (الشركات وأشباه الشركات، المؤسسات المالية، الإدارات العمومية، العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة) بالإضافة إلى "شبه قطاع" باقي العالم (RDM).

جدول رقم: 30 الشكل الأول للجدول الاقتصادي العام

الاستخدامات						العمليات الاقتصادية (البيان)	الموارد					
Σ	RDM	IF	AP	MEI	SQS	العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات	SQS	MEI	AP	IF	RDM	Σ
						الصادرات الواردات الإنتاج الخام الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط) الاستهلاك النهائي التراكم الخام للأصول الثابتة التغير في المخزون						
						مجموع العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات (1)						
						عمليات التوزيع						
						مجموع عمليات التوزيع (2)						
						مجموع العمليات غير المالية (2) + (1) = (3)						
						العمليات المالية: طاقة التمويل احتياج التمويل						
						الأرصدة المحاسبية: القيمة المضافة الخام الفائض الخام للاستغلال الادخار الخام						

شرح الرموز المستخدمة في الجدول:  
Σ ترمز إلى المجموع، SQS ترمز إلى قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية، MEI ترمز إلى قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة، AP ترمز إلى قطاع الإدارات العمومية، IF ترمز إلى قطاع المؤسسات المالية، RDM ترمز إلى "شبه قطاع" باقي العالم.

يقدم الجدول الاقتصادي العام تفصيلات وافية تتعلق بمختلف العمليات غير المالية، بينما يكتفي فقط

بعرض كل من طاقة التمويل واحتياج التمويل بالنسبة للعمليات المالية على الرغم من أنه يعتبر جدولاً

اقتصاديا شاملا، والمبرر الذي يقدمه المحاسبون الوطنيون يتمثل في أن العمليات المالية يخصص لها جدولاً منفرداً يتم فيه عرض مختلف العمليات المالية بالتفصيل، وأنه ليست هناك ضرورة لعرض مفصل للعمليات المالية في الجدول الاقتصادي العام. ويمكن كذلك إعداد الجدول الاقتصادي العام بالطريقة التالية:

الجدول: 31 الشكل الثاني للجدول الاقتصادي العام TEE

الاستخدامات							العمليات	الموارد						
Σ	BS	RDM	IF	AP	MEI	SQS		SQS	MEI	AP	IF	RDM	BS	Σ
							الصادرات الواردات الإنتاج الخام الاستهلاك الإنتاجي							
							القيمة المضافة							
							إعانات الاستغلال تعويضات الأجراء الضرائب المرتبطة بالإنتاج							
							الفائض الخام للاستغلال							
							الرسم على القيمة المضافة الحقوق الجمركية الإيجارات الفوائد ضرائب غير مباشرة ضرائب مباشرة أقساط التأمينات تعويضات التأمينات اشتراكات اجتماعية خدمات اجتماعية خدمات مالية عوائد أخرى للملكية تحويلات جارية أخرى							
							الدخل المتاح الخام							
							الاستهلاك النهائي							
							الادخار الخام							
							تحويلات رأسمالية التراكم الخام للأصول الثابتة التغير في المخزون							
							صافي المشتريات من الأراضي من الأصول غير المادية							
							طاقة التمويل أو احتياج التمويل							
							التوازن بالنسبة للسلع والخدمات							

شرح الرموز المستخدمة في الجدول:  
 Σ ترمز إلى المجموع، SQS ترمز إلى قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية، MEI ترمز إلى قطاع العائلات  
 والمؤسسات الفردية الصغيرة، AP ترمز إلى قطاع الإدارات العمومية، IF ترمز إلى قطاع المؤسسات المالية،  
 RDM ترمز إلى "شبه قطاع" باقي العالم، BS ترمز إلى العمود الخاص بالسلع والخدمات الذي تم إدراجه من أجل إعادة  
 التوازن للجدول.

استعمالات الجدول الاقتصادي العام: للجدول الاقتصادي العام استعمالات متعددة يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1. يسمح الجدول الاقتصادي العام بالقراءة المباشرة والسريعة لمختلف المجاميع الاقتصادية، مثل الإنتاج

الداخلي الخام، الإنتاج الكلي الخام، القيمة المضافة، مجموع الاستهلاكات الوسيطة، مجموع الاستهلاك

النهائي، التراكم الخام للأصول الثابتة، الادخار الخام، الدخل المتاح الخام ... الخ، كما يساعد على حساب

مختلف المجاميع الاقتصادية المذكورة أعلاه بسرعة.

2. يسمح الجدول الاقتصادي العام بحساب بعض المعدلات السلوكية، مثل:

• الميل المتوسط لاستهلاك العائلات والذي هو عبارة عن حاصل قسمة الاستهلاك النهائي للعائلات لسنة ما

على الدخل المتاح الخام للعائلات لنفس السنة، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:  $CF/RDB$

حيث يرمز  $CF$  إلى الاستهلاك النهائي للعائلات، ويرمز  $RDB$  إلى الدخل المتاح الخام للعائلات.

• مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:  $e C/R = (\Delta CF / \Delta RDB) / (CF / RDB)$

حيث يرمز  $e C/R$  إلى مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل، ويرمز  $\Delta CF$  إلى التغير في الاستهلاك

النهائي للعائلات، ويرمز  $\Delta RDB$  إلى التغير في الدخل المتاح الخام للعائلات.

• الميل المتوسط للادخار = الادخار الخام ÷ الدخل المتاح الخام، أي  $EB / RDB$

حيث يرمز  $EB$  إلى الادخار الخام.

• معدل التراكم للوطن = (التراكم الخام × 100) ÷ الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق، ويمكن التعبير عن

ذلك بالعلاقة التالية:  $(AB * 100) / La PIB_{PM}$

• معدل العبء الضريبي للوطن وهو عبارة عن مجموع الضرائب والرسوم ÷ الإنتاج الداخلي الخام بسعر

السوق.

• معدل العبء شبه الضريبي للوطن وهو عبارة عن مجموع الاشتراكات الاجتماعية ÷ الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق.

• معدل الإقطاع الإجباري للوطن وهو عبارة عن مجموع معدل العبء الضريبي للوطن + معدل العبء شبه الضريبي للوطن.

• معدل التمويل الذاتي = الادخار الخام ÷ التراكم الخام، أي EB/AB

• معدل تغطية التجارة الخارجية وهو عبارة عن (مجموع الصادرات) × 100 ÷ مجموع الواردات،

$$\text{أي: } (\sum X * 100) / \sum M$$

**المطلب الثالث: الجداول النوعية:** تتضمن القائمة المؤقتة المتعلقة بالجدول النوعية الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الجداول التالية<sup>1</sup>:

الجدول رقم 1أ: الإنتاج الداخلي الخام ومداخل العوامل حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 1ب: الإنتاج الداخلي الخام ومداخل العوامل حسب طبيعة النشاط الاقتصادي والقطاعات الاجتماعية.

الجدول رقم 1ج: الإنتاج الداخلي الخام ومداخل العوامل حسب طبيعة النشاط الاقتصادي مع التمييز بين وسائل الإنتاج و سلع الاستهلاك.

الجدول رقم 2: الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات السوقية.

الجدول رقم 3: إنتاج ومدخلات فروع الإنتاج.

الجدول رقم 4: نفقات الإدارات العمومية وفقا لطبيعة أو نوع التكاليف والوظيفة.

الجدول رقم 5: نفقات المنظمات الاجتماعية التي هي في خدمة العائلات وفقا لطبيعة التكاليف والوظيفة.

الجدول رقم 6: تركيب الاستهلاك النهائي للعائلات والإنفاق النقدي للعائلات:

<sup>1</sup> M.P.A.T. SCEA. Document de travail. Alger 1979.P59.

• حسب نوعية النفقات.

• الاستهلاك النهائي الداخلي حسب الوظيفة.

• حسب نوعية النفقات والفئات الاجتماعية- المهنية.

• حسب الوظيفة والفئات الاجتماعية- المهنية.

الجدول رقم 7أ: تركيب التراكم الخام

أ. حسب نوع سلع التجهيز.

ب. حسب نوع النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 7ب: نفس الجدول رقم 7أ مع التمييز بين القطاعات الاجتماعية.

الجدول رقم 7ج: نفس الجدول رقم 7أ مع التمييز بين وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك.

الجدول رقم 8: استخدامات الإنتاج الداخلي الخام = القيمة بالأسعار الثابتة ومؤشرات الأسعار (الأرقام

القياسية) الموافقة.

الجدول رقم 9: الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة تبعا لنوع النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 10أ: استخدام اليد العاملة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 10ب: استخدام اليد العاملة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحسب القطاعات الاجتماعية.

الجدول رقم 11: الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات السوقية بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم 12: إنتاج ومدخلات فروع الإنتاج بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم 13: نفقات الإدارات العمومية بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم 14: الاستهلاك النهائي للمنظمات الاجتماعية التي هي في خدمة العائلات بالأسعار الثابتة وحسب

الوظائف.

الجدول رقم 15: تركيب الاستهلاك النهائي للعائلات والإنفاق النقدي للعائلات بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم 16: تركيب التراكم الخام بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم 17: مداخل العوامل المتولدة عن الإنتاج الداخلي الخام حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحسب القطاعات المؤسسية الأصلية.

الجدول رقم 18: الدخل الوطني والدخل المتاح.

الجدول رقم 19: العمليات الجارية للقطاعات العمومي والخاص.

الجدول رقم 20: العمليات الجارية (مداخل ونفقات) والعمليات الرأسمالية للشركات وأشباه الشركات غير المالية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 21: العمليات الجارية (مداخل ونفقات) والعمليات الرأسمالية للقطاعات الفرعية للإدارات العمومية.

الجدول رقم 22: نفقات مختارة للإدارات العمومية مجمعة حسب الوظائف.

الجدول رقم 23: العمليات الجارية (مداخل ونفقات) والعمليات الرأسمالية للقطاعات الفرعية للعائلات (بما فيها المؤسسات الفردية).

الجدول رقم 24: العمليات المالية للقطاعات الفرعية بالتفصيل.

الجدول رقم 25: العمليات المالية المتعلقة بالنظام النقدي مجمعة.

الجدول رقم 26أ: العمليات مع الخارج.

الجدول رقم 26ب: العمليات مع الخارج حسب المنطقة (والمنبع والوجهة).

الجدول رقم 27: جدول المدخلات والمخرجات.

الجدول رقم 28أ: الجدول الاقتصادي العام.

الجدول رقم 28ب: جدول خلق وتوزيع المداخل.

الجدول رقم 29: مؤشرات تتعلق بالثروة الوطنية.

الجدول رقم 30: جدول الأصول الثابتة للاقتصاد الوطني.

# الفصل الثالث

نظام الأمم المتحدة

للمحاسبة الوطنية لسنة 1993

## مقدمة الفصل الثالث:

خصص الفصل الثالث لتقديم وعرض نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1993 بطريقة مختصرة وفقا لمقاربة تحليل الأنظمة حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. ففي المبحث الأول قمنا بعرض حقل الملاحظة الخاص بنظام عام 1993، حيث تناولنا من خلاله حقل الإنتاج الذي لم يتغير كثيرا مقارنة مع ما كان عليه الحال في نظام سنة 1968 السابق. وتناولنا كذلك المفاهيم الجديدة التي تم استحداثها من طرف نظام 1993 التي تتعلق بالتحديد المكاني لحقل الملاحظة.

وتم تخصيص المبحث الثاني من هذا الفصل لتقديم عناصر حقل الملاحظة لنظام 1993 حيث قمنا بعرض مختلف القطاعات المؤسسية الرئيسية والقطاعات الفرعية لها، وقمنا كذلك بعرض وتقديم مختلف العمليات الاقتصادية التي تم تصنيفها بطريقة جديدة تختلف عما كان عليه الأمر في نظام 1968. وفي المبحث الثالث قمنا بعرض هيكل حسابات نظام عام 1993، حيث تم الاقتصار على عرض مختصر لكل من مجموعة الحسابات الجارية ومجموعة حسابات التراكم ومجموعة الميزانيات لأن المجال لا يتسع لتفصيل كل الأمور.

ومن خلال دراستنا لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 وقفنا على أمر مهم يتمثل في كون هذا النظام ما هو في حقيقة الأمر إلا مرحلة من مراحل تطور أنظمة المحاسبة الوطنية التي تتسم بالتغير الدوري نتيجة للمستجدات التي تحدث في اقتصاديات البلدان التي تطبقها أو نتيجة لمشاكل تتعلق بالتطبيق العملي لأنظمة المحاسبة الوطنية على أرض الواقع.

## التحضير لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1993

بدأت الكثير من المشاكل التطبيقية والمنهجية تواجه<sup>1</sup> القائمين على المحاسبة الوطنية منذ أن تم الشروع في التطبيق العملي للنظام المعدل للمحاسبة الوطنية التابع للأمم المتحدة لعام 1968. حيث استمر عدد كبير من البلدان في تطبيق نظام 1953 لفترة طويلة بعد عام 1968 قبل أن تتحول إلى تطبيق نظام 1968. وأن التطبيق الكامل لنظام 1968 لم يتم إلا في عدد محدود من البلدان. حيث اكتفى عدد كبير من البلدان التي شرعت في تطبيق نظام 1968 بإعداد حسابات المجموعة الأولى فقط. لذلك كان من الضروري التفكير في إعادة النظر في هذا النظام وما صاحبه من مشاكل نظرية أو تطبيقية. وبالفعل تم عرض ومناقشة الكثير من المشاكل النظرية والتطبيقية التي واجهت المحاسبين في المؤتمر الذي عقد في مدينة كركاس بفرنزويلا عام 1975 وتم اثر ذلك تقديم جملة من الاقتراحات والأفكار بهذا الصدد. وفي عام 1982 أوصى خبراء المحاسبة الوطنية التابعين للأمم المتحدة بضرورة مراجعة نظام 1968 وتطويره. وتم تبني هذه التوصية من طرف اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في عام 1983. وبعد ذلك تم الشروع في التحضيرات اللازمة لعملية المراجعة والتطوير، حيث تم إعداد برنامج عمل طويل الأجل تضمن جدولاً زمنياً لاجتماعات الخبراء لمعالجة مختلف المواضيع المتعلقة بنظام المحاسبة الوطنية، وإعداد البحوث وتقديم الاقتراحات بهذا الخصوص. وخلال عام 1986 تم الشروع في العمل بمشاركة العديد من المنظمات الدولية والأجهزة الإحصائية والخبراء والاستشاريين في ميدان المحاسبة الوطنية. وفي اجتماع الخبراء الذي ضم 84 خبيراً المنعقد بالمكسيك في أكتوبر 1992 تم عرض النظام المقترح في صررته الكاملة وتمت مناقشة أهدافه وكذا مناقشة أهم المرتكزات الفكرية والفلسفية للنظام. وبعد ذلك تم عرضه في اجتماع اللجنة الإحصائية خلال الفترة الممتدة من 2/22 إلى 1993/3/3 التي أوصت باعتماد مشروع نظام 1993 بالإجماع، وقد صادق على ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جويلية من نفس السنة.

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت. التطورات الحديثة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، الكويت 1995 ص 157

أهداف نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1993<sup>1</sup>: يمكن تلخيص الأفكار والأهداف التي حددتها

اللجنة الإحصائية بخصوص نظام 1993 في النقاط التالية:

1. الوضوح: لقد عبر الكثير من الخبراء عن صعوبة فهم نظام 1968 السابق الذي لم يكن واضحاً بالقدر

الكافي، لذلك فإن نظام 1993 يهدف إلى أن يكون أكثر وضوحاً ليسهل فهمه وبالتالي تطبيقه ميدانياً.

2. التبسيط: إن نظام 1968 كان معقداً جداً مما خلق صعوبات عند تطبيقه العملي، ولتقدي ذلك عمل فريق

العمل منذ البداية على أن يكون النظام مبسطاً قدر الإمكان حتى يمكن تطبيقه بسهولة، بشرط أن لا يكون

هذا التبسيط على حساب بقية الأهداف الأخرى، أي أن التبسيط لا يعني الاختصار أو الإجمال. ويمكن أن

يتحقق كل من الوضوح والتبسيط من خلال إصدار دليل توجيهي يرفق بالنظام يتم فيه شرح وتوضيح

طرائق التطبيق العملي للنظام بالإضافة إلى وسائل وطرائق تبسيط مختلف الحسابات والجداول.

3. التنسيق بين نظام 1993 وباقي الأنظمة الإحصائية الدولية الأخرى: إن التنسيق الذي يهدف إليه نظام

1993 لا يقصد به توحيد التعاريف والمفاهيم، إنما المقصود منه ضرورة أن تكون هناك جسور تسمح

بالانتقال والربط بين نظام 1993 وباقي الأنظمة الإحصائية الدولية مثل إحصاءات مالية الحكومة،

وميزان المدفوعات، وإحصاءات النقود والبنوك، ودليل النشاط الاقتصادي.. الخ.

4. المرونة: ولأن هذا النظام موجه لمختلف بلدان العالم، لذا يجب أن يتميز بالمرونة الكافية لكي يتم تطبيقه

في جميع البلدان ذات الإمكانيات الإحصائية والتنظيمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

فالنظام يتيح إمكانية تطبيقه حسب ظروف كل بلد، لأن كل بلد له الحق في اختيار التقسيمات القطاعية

المناسبة له واللازمة للأغراض التحليلية، كما يمكن لكل بلد أن يظهر أو يخفي أي من القطاعات أو

العمليات وفقاً لظروفه الاقتصادية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 158

5. **مواجهة متطلبات الاحتياجات الجديدة:** يهدف نظام 1993 لأن يكون قادرا على تلبية متطلبات المستجبات الجديدة لمواكبة التطور في مجالات التحليل الاقتصادي، فقد تكون الحاجة إلى تحليلات قطاعية بطريقة معينة أو دراسة أو أثر التغيير في أسعار الصرف الخارجي للاقتصاد الوطني، أو غير ذلك من المشاكل.

### المبحث الأول: حقل الملاحظة الخاص بنظام 1993 للمحاسبة الوطنية

لتحديد حقل الملاحظة الخاص بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 يجب أن نتطرق أولا إلى تحديد حقل الإنتاج الخاص بنظام 1993، وبعد ذلك يتم التطرق إلى التحديد المكاني لحقل الملاحظة المعتمد من طرف هذا النظام أي تحديد المحيط الاقتصادي للبلد المعني الذي يطبق نظام 1993، ثم يأتي بعدها التحديد الزمني لحقل الملاحظة أي تحديد فترة الملاحظة التي تبناها نظام 1993.

**المطلب الأول: حقل الإنتاج لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1993:** لم يتضمن حقل الإنتاج الخاص بنظام 1993 تغييرات جوهرية مقارنة بما كان عليه الحال في نظام 1968 السابق. حيث عرف نظام 1993 الإنتاج على أنه قياس للقيمة التي تنشأ عن نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية<sup>1</sup> تستخدم العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات من أجل إنتاج مخرجات من السلع والخدمات. لكن نظام 1993 اشترط بأن يتم تقديم هذا الإنتاج إلى وحدات مؤسسية أخرى. أي يجب أن تكون هناك وحدة مؤسسية مستقلة تتحمل العملية الإنتاجية وتمتلك هذه المنتجات. وأن أي عملية طبيعية لا يشارك الإنسان فيها أو في إدارتها لا تعتبر إنتاجا حسب المفهوم الاقتصادي للإنتاج المعتمد من طرف نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 مثل التكاثر الطبيعي للأسماك في المياه الدولية الذي لا يشرف عليه أحد. ويميز نظام 1993 بين نوعين من الإنتاج الأول يتمثل الأول في الإنتاج السلعي ويتعلق الثاني بإنتاج الخدمات.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 123

**الفرع الأول: حقل الإنتاج الخاص بنظام 1993:** قام نظام 1993 بالتمييز بين ثلاثة أنواع من المنتجات: منتجات سوقية، ومنتجات للاستخدام الذاتي، ومنتجات أخرى غير سوقية. وبالإضافة إلى ذلك قدم هذا النظام بعض التوضيحات الإضافية التي تساعد على التمييز بين السلع والخدمات التي تدخل ضمن حقل الإنتاج. فمن حيث المبدأ، فإن حقل الإنتاج الخاص بنظام 1993 يتضمن كل ما تم إنتاجه من سلع سواء كانت سوقية أو غير سوقية، أما بخصوص الخدمات فإن هذا النظام لم يدرجها جميعها ضمن حقل الإنتاج، بل تم إدراج فقط تلك التي يتم تقديمها من طرف وحدة مؤسسية إلى أخرى، أي تلك التي يتولد عنها دخل للوحدة المؤسسية المنتجة. لقد استبعد نظام 1993 من حقل الإنتاج جميع الخدمات الموجهة للاستخدام الذاتي بقطاع العائلات التي لم يحدث بشأنها أي تبادل والتي لم يتولد عنها دخل لأي وحدة تنظيمية (مؤسسية) أخرى، والسبب في ذلك يعود لكون هذه الخدمات ليست قابلة للتسويق لحظة إنتاجها وأن الكميات المنتجة منها ليست لها علاقة بقوى السوق كما هو الحال بالنسبة للإنتاج السلعي. وبالمقابل، فإن نظام 1993 يدخل الخدمات المنزلية مدفوعة الأجر ضمن حقل الإنتاج مثل الخدمات التي يقوم بها الخدم والسائقين والمربيات.. الخ. لقد استبعد كذلك نظام 1993 من حقل الإنتاج مختلف الخدمات الشخصية غير مدفوعة الأجر الموجهة للاستخدام الذاتي في قطاع العائلات، وعلى الرغم من ذلك فإنه اقترح إعداد تقديرات لهذه الخدمات على أن يتم عرضها في الجداول والحسابات الإضافية الملحقة.

إن نظام 1993 أزال الكثير من القيود التي وضعها نظام 1968 على إنتاج السلع للحساب الخاص في المنازل لكي يكون بالإمكان إدخالها ضمن حقل الإنتاج وذلك تماشياً مع المبدأ العام القاضي بإدراج جميع السلع ضمن دائرة الإنتاج. وبهذا الصدد قام نظام 1993 باستبعاد القيود التالية:

(1) لا يشترط أن تكون المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية منتجات أولية لإدخال المخرجات ضمن حقل

الإنتاج كما كان الحال في نظام 1968 السابق.

(2) ليس شرطاً لاعتبار أي عملية تحويل تطراً على أي منتج أولي ضمن حقل الإنتاج أن يكون المنتج

الأولي قد تم إنتاجه من طرف نفس الوحدة التي تقوم بعملية التحويل.

وبناء على ما تقدم فإن حقل الإنتاج لنظام 1993 يتضمن ما يلي:<sup>1</sup>

- كل السلع والخدمات التي يتم إنتاجها بهدف تقديمها إلى وحدات مؤسسية أخرى، بالإضافة إلى السلع والخدمات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض استخدامها كمستلزمات إنتاج داخل نفس الوحدة.
- كل السلع والخدمات الموجهة للاستخدام الخاص التي يحتفظ بها منتجوها سواء كان ذلك لأغراض استهلاكهم النهائي أو من أجل التكوين الرأسمالي.
- الخدمات المنزلية مدفوعة الأجر التي يقوم بها الخدم والسائقين والمربيين... الخ.
- كل خدمات المساكن المشغولة من طرف مالكيها، والتي هي عبارة عن صفقات مقدرة، حيث أوصى نظام 1993، خلافاً لنظام 1968، بمتابعة وتحديد هذه الصفقات كلما كان الأمر ممكناً وعرضها بصورة منفصلة ضمن الحسابات اللاحقة تلبية لاحتياجات المحللين والمهتمين بالصفقات النقدية.

#### ملاحظات:

1. لا يقتصر حقل الإنتاج الخاص بنظام 1993 فقط على الإنتاج الذي تقوم به الوحدات المؤسسية التي تبيع إنتاجها في السوق، بل يشمل كذلك كل السلع التي تم إنتاجها من طرف العائلات.
2. إن حقل الإنتاج الخاص بنظام 1993 يشمل كذلك العمليات المتعلقة بتخزين السلع الزراعية التي ينتجها قطاع العائلات لأنها تعتبر كامتداد لعملية الإنتاج السلعي.
3. يتضمن حقل الإنتاج الخاص بنظام 1993 كذلك العمليات المتعلقة بنقل المياه من مكان إلى آخر.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 124

الفرع الثاني: الخدمات المنزلية التي استبعتها نظام 1993 من حقل الإنتاج: يستبعد نظام الأمم المتحدة

للمحاسبة الوطنية لعام 1993 من حقل الإنتاج الخدمات المنزلية<sup>1</sup> التالية:

- عمليات الإصلاحات البسيطة التي يقوم بها أفراد العائلة الواحدة بالإضافة إلى أشغال التنظيف والصيانة للمسكن الذي تسكنه العائلة المعنية.
- أشغال التنظيف والصيانة وتصليح السلع المعمرة التابعة لنفس العائلة بما في ذلك السيارات التي تستعمل لتلبية احتياجات نفس العائلة. ويوصي نظام 1993 بتسجيل المواد المستخدمة في مختلف هذه العمليات ضمن الإنفاق الاستهلاكي للعائلة.
- إعداد الطعام وتقديمه داخل نفس العائلة.
- رعاية الأطفال الذين ينتمون لنفس العائلة وتربيتهم وتدريبهم وتعليمهم.
- رعاية المرضى والعاجزين وكبار السن من أفراد نفس العائلة.
- نقل أفراد العائلة أو سلعهم.

الفرع الثالث: معاملة الصفقات والأنشطة الخفية من طرف نظام 1993:

1. معاملة الصفقات والأنشطة غير المشروعة: يوصى نظام 1993 بإدخال الصفقات غير المشروعة في حقل الإنتاج، وذلك بخلاف ما كان متبعاً في نظام 1968 السابق. وأشار نظام 1993 بهذا الصدد إلى أن كون الصفقة غير مشروعة لا يبرر استبعادها من حقل الإنتاج. لأنه من الضروري أن يشمل حقل الإنتاج جميع الأنشطة الاقتصادية سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة حتى لا يحدث أي اختلال في الحسابات. فقد يتم مثلاً إنفاق مداخل متحصل عليها من عمليات غير مشروعة في عمليات مشروعة (شراء عقارات أو إنفاق استهلاكي مثلاً من مداخل متحصل عليها من بيع وصناعة المخدرات). أما عمليات السرقة وما شابهها فإن نظم 1993 لا يوصي بإدخالها ضمن حدود حقل الإنتاج.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص124

2. **معاملة الصفقات والأنشطة الخفية المشروعة من طرف نظام 1993:** يوصي نظام 1993 بإدخال مختلف العمليات الاقتصادية الخفية المشروعة ضمن حقل الإنتاج. ويطلق كذلك على هذه العمليات مصطلح "الاقتصاد الخفي" أو "الاقتصاد الموازي" لأنها تتم في الخفاء بعيدا عن الأنظار تجنباً لبعض الإجراءات الإدارية أو تهرباً من الضرائب أو الأعباء الاجتماعية.

**الفرع الرابع: قياس الإنتاج:** لقد ميز نظام 1993 بين ثلاثة أنواع من الإنتاج أو المخرجات هي: الإنتاج أو المخرجات السوقية، والإنتاج لأغراض الاستخدام الذاتي، الإنتاج أو المخرجات غير السوقية الأخرى<sup>1</sup>.

1. **قياس الإنتاج السوقي:** الإنتاج السوقي أو المخرجات السوقية هي تلك التي تباع في السوق أو من المستهدف أن تباع في السوق بهدف تحقيق الربح، والإنتاج السوقي يتضمن ما يلي:

- جميع السلع والخدمات التي تم بيعها في السوق، وتتم عملية تسجيلها عند تمام عملية نقل الملكية أو عند تقديم الخدمة ويتم التقييم بالأسعار الأساسية أو بأسعار المنتج في حالة صعوبة توفر الأسعار الأساسية بشرط ألا تتضمن قيمة الصفقة المعنية أي فوائد أو عمولة ناتجة عن تأخير الدفع.
- جميع السلع والخدمات التي تمت مقايضتها، وتتم عملية تسجيلها عند تمام عملية التبادل (نقل الملكية)، ويتم تقييمها بالأسعار الأساسية التي كان من المفروض الحصول عليها إذا تم بيعها في السوق.
- كل السلع والخدمات التي تم استخدامها كأجور عينية، وتتم عملية التسجيل عند تمام نقل الملكية ويتم تقييمها بالأسعار الأساسية التي كان من المفروض الحصول عليها إذا تم بيعها في السوق.
- كل السلع والخدمات التي تحول من وحدة مؤسسية إلى أخرى كاستهلاك وسيط أو تكوين رأسمالي، ويتم تقييمها بالأسعار الأساسية مضاف إليها أية تكاليف نقل تكون قد دفعت إلى طرف ثالث.
- كل السلع التي تم إدخالها إلى المخازن سواء كانت تامة الصنع أو نصف مصنعة.

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت. التطورات الحديثة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، الكويت 1995 ص 224

تقول القاعدة العامة المتبعة في نظام 1993 بأن يتم تسجيل الإنتاج في لحظة تمام إنتاجه بنفس القيمة سواء تم بيعه أو تم استخدامه أو ذهب إلى المخزون. وهذا يعني أن المدخلات من المخزون يتم تقييمها بالأسعار الأساسية في لحظة الدخول بينما يتم تقييم المسحوبات من المخزون بالأسعار التي تباع بها لحظة الخروج. وفي حالة وجود تضخم فإن مكاسب الحيازة لهذا المخزون يجب ألا تدخل في قيمة الإنتاج.

**2. قياس الإنتاج لأغراض الاستهلاك الذاتي:** يتم تقييم هذا النوع من الإنتاج بالأسعار الأساسية التي من الممكن أن يباع بها، وفي حالة عدم توفر الأسعار الأساسية يتم التقييم على أساس قيمة تكلفة هذا الإنتاج التي تتضمن قيمة الاستهلاك الوسيط مضاف إليها تعويضات المستخدمين وقيمة استهلاك رأس المال الثابت بالإضافة إلى أية ضرائب على الإنتاج ناقصا الإعانات. أما الخدمات التي ينتجها قطاع العائلات لأغراض الاستهلاك الذاتي والتي تتمثل في الخدمات المدفوعة الأجر المقدمة من طرف الخدم فإنه يتم تقييمها بقيمة الأجر المدفوعة لهؤلاء الخدم مضاف إليها أية مدفوعات أخرى عينية كالطعام والسكن.. الخ. أما بالنسبة لخدمات المساكن المشغولة من طرف مالكيها فإنه يتم تقييمها بقيمة الإيجارات المماثلة، ويتم حساب نفس القيمة ضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي لقطاع العائلات.

**3. قياس المنتجات غير المسوقة الأخرى وكيفية وتقييمها:** يتم تسجيل الإنتاج من السلع وقت استكمالها ويتم تسجيل الخدمات لحظة تقديمها. وبما أن هذا النوع من الإنتاج تقوم به الوحدات الحكومية والهيئات غير الهادفة للربح، وبما أنه لا يوجد سوق للخدمات الجماعية أو الخدمات الأخرى، فإن نظام 1993 يوصى بأن يتم تقييم الخدمات الحكومية والخدمات غير السوقية المقدمة من طرف الهيئات غير الهادفة للربح على أساس قيمة تكلفة إنتاج هذه الخدمات والتي تتضمن الأجر مضاف إليها قيمة الاستهلاك الوسيط وقيمة استهلاك رأس المال الثابت بالإضافة إلى الضرائب مطروح منها إعانات الإنتاج.

**المطلب الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة لنظام 1993:** من أجل التحديد المكاني لحقل الملاحظة تبنى نظام 1993 مفهوم الإقامة بالإضافة إلى مفهومين جديدين تم استحداثهما هما: الإقليم الاقتصادي للبلد، ومركز الاهتمام الاقتصادي<sup>1</sup>.

**الإقليم الاقتصادي:** يتكون الإقليم الاقتصادي لأي بلد من الآتي:

- الإقليم الجغرافي للبلد المعني والذي تتولى الحكومة المركزية إدارته، وتنتقل داخله السلع ورأس المال والأفراد بكل حرية دون أي نوع من إجراءات الجمارك أو الهجرة.
- الفضاء الجوي للبلد المعني.
- المياه الإقليمية للبلد المعني.
- الجرف القاري الممتد في المياه الدولية التي يتمتع فيها البلد المعني بحقوق خاصة.
- الجيوب الإقليمية في بقية العالم لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو غيرها.
- المناطق الحرة الموجودة داخل حدود الدولة والتي تخضع لرقابتها الجمركية رغم وجود أية إعفاءات أو مزايا تقدم لها.

ويستبعد من الإقليم الاقتصادي للبلد كل الجيوب التابعة لبلدان أجنبية أو لمنظمات دولية موجودة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني.

**مركز الاهتمام الاقتصادي:** يكون لوحدة معينة "مركز اهتمام اقتصادي" إذا كان لهذه الوحدة المؤسسية موقع إنتاج أو مسكن.. الخ ضمن الإقليم الاقتصادي للبلد الذي تمارس فيه نشاطها الاقتصادي.

#### ملاحظات:<sup>2</sup>

- لا يشترط أن يكون الموقع ثابتاً ما دام موجوداً داخل الإقليم الاقتصادي للبلد.

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت. التطورات الحديثة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، الكويت 1995 ص 218  
<sup>2</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت. نفس المجمع السابق ص 218-219-220-221.

- يكون للفرد والعائلة مركز اهتمام اقتصادي في بلد باعتباره بلد الاهتمام الرئيسي عندما يكون لهم فيه مسكن يستعملونه ويكون معظم إنفاقهم في هذا البلد.
- إن مكان إقامة الفرد هو مكان إقامة العائلة التي ينتمي إليها حتى ولو قضى فترة تقل عن سنة بعيدا عن العائلة، أما إذا كانت إقامته في الخارج بصفة دائمة (سنة فأكثر) وأصبح له مركز اهتمام اقتصادي بالخارج، فإن عضويته في العائلة الأصلية تتوقف، ويتم اعتباره مقيما في البلد المضيف حتى ولو بقي هذا الفرد من الناحية القانونية موظفا في مؤسسة في بلده الأصلي ويتقاضى راتبه منها.
- تتم معاملة مجموع الوحدات الحكومية على أنها وحدة مؤسسية واحدة بالنسبة لمفهوم الإقامة، حيث تشمل سفاراتها وقنصلياتها وقواتها وقواعدها العسكرية الموجودة في الخارج أو في أية جيوب أخرى.
- مركز الاهتمام الاقتصادي للوحدات الحكومية هو الإقليم الاقتصادي الذي تمارس فيه ولايتها وسلطة جباية الضرائب.
- المشاريع غير المنظمة التي ليست لها شخصية اعتبارية تأخذ نفس إقامة العائلة المالكة لها.
- تعتبر المؤسسات والهيئات غير الهادفة للربح مقيمة في البلد الذي تنشأ فيه ويتم تسجيلها فيه قانونيا، وإذا أنشأت فرعا لها (أو مكتبا أو موقعا إنتاجيا) في الخارج لمدة طويلة فإن هذا الأخير يعتبر مقيما في البلد الموجود به.
- إن ملكية الأراضي أو المباني تعتبر شرطا كافيا لاعتبار أن للمالك مركز اهتمام اقتصادي في البلد المعني، حتى ولو لم تكن لهذا المالك فيه أية أنشطة. وفي حالة ما إذا كان المالك مقيما في بلد آخر وليست له أي علاقة بالبلد الذي يملك فيه العقار المؤجر للغير، وكذلك ليس له في هذا البلد مركز اهتمام اقتصادي، فإن نظام 1993 يوصي بمعاملة هذه الحالة وكأن المالك قد قام بتفويض وحدة مقيمة في البلد المعني مملوكة لغير مقيم، وبالتالي يتم اعتبار الإيجارات المدفوعة من طرف المستأجرين كمدفوعات

إلى الوحدة المقيمة، أما التحويلات التي يتم تحويلها إلى المالك المقيم بالخارج فتتم معالجتها وكأنها تحويلات دخل ملكية وليست إيجارات.

- يمكن أن تختلف إقامة الشركات التابعة عن إقامة الشركة الأم.
- تتم معاملة الطلبة كمقيمين في البلدان التي جاءوا منها مهما كانت مدة دراستهم في الخارج بشرط أن يستمر ارتباطهم الاقتصادي بهذه البلدان.
- يعتبر الدبلوماسيون والعسكريون والموظفون الحكوميون، الذين يعملون في مختلف الجيوب التابعة لبلد ما مقيمون في بلدانهم الأصلية.
- يعتبر المسافرون والسياح وكذا العمال الموسميين، والعمال الذين يعبرون الحدود بصورة منتظمة للعمل في بلد مجاور، والموظفون المحليون الذين يعملون في السفارات أو القنصليات الأجنبية... الخ ، وكذا أفراد طواقم السفن والطائرات وأية معدات متحركة، كل هؤلاء يعتبرون مقيمون في بلدانهم الأصلية إذا كانت مدة إقامتهم بالخارج أقل من سنة.
- إن المنظمات الدولية لا تعتبر مقيمة في أي إقليم اقتصادي وطني، بل تتم معاملتها على أنها خارجة عن الإقليم، لكن صناديق التقاعد التي تشغلها هذه المنظمات تتم معاملتها على أنها مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي توجد فيه المنظمة. وبخصوص العاملين في هذه المنظمات فإنهم يعتبرون مقيمون في البلد الذي توجد فيه المنظمة إذا انطبقت عليهم شروط الإقامة (إقامة سنة فأكثر ولهم مركز اهتمام اقتصادي)، أما إذا لم تنطبق عليهم هذه الشروط فإنهم يعتبرون مقيمون في بلدانهم التي لهم فيها مركز الاهتمام الاقتصادي.
- يعتبر موظفو المعونة الفنية الذين يشتغلون في بلد أجنبي بعقود طويلة (سنة أو أكثر) كمقيمين في البلد الذي يعملون فيه. وتعتبر حكومة البلد المضيف كوكيل عن الحكومة أو المنظمة الدولية التي تقوم

بتمويلهم، ويترتب عن ذلك وجود تحويل للأموال من الحكومة أو المنظمة الدولية التي تقوم بالتمويل إلى حكومة البلد المضيف لتغطية مرتباتهم وتكاليفهم.

• تعتبر السفن والطائرات التي تنشط في المياه أو الأجواء الدولية مقيمة في بلد إقامة الشركة التي تعود إليها ملكية هذه الوحدات.

• يوجد للشركة التي تعمل في أكثر من بلد في وقت واحد (سكة حديد، خطوط نقل كهرباء أو غاز.. الخ) مركز اهتمام اقتصادي في جميع البلدان التي تنشط بها، ومن ثم يجب أن يكون لها حسابات متكاملة حتى يمكن معاملتها كشبه شركة. أما السفن والطائرات والوحدات المتحركة الأخرى، فإنه تتم معالجتها على أنها مملوكة للشركة الأم في البلد المقيمة فيه، وأية مبالغ يتم تحويلها من الشركة الأم إلى الفروع تعتبر استثمارات أجنبية مباشرة.

• عندما يقوم بلدان أو أكثر بإنشاء شركة مشتركة، فإن نظام 1993 يوصي بأن:

1. يتم توزيع الصفقات على البلدان المشاركة على أساس نسبة مساهمة كل بلد.

2. تتم معاملة الشركة على أنها مقيمة في البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي، ويعامل كل فرع من فروعها الموجودة في باقي البلدان الأخرى على أنه فرع أجنبي (شبه شركة) مقيم في البلد المتواجد به.

• يوصي نظام 1993 بمعاملة البنوك الإقليمية المركزية لمجموعة من البلدان على أنها شركة مشتركة توزع أصولها وخصومها بين البلدان الأعضاء في المجموعة على أساس نسبة مشاركة كل بلد، أما بالنسبة للفروع الموجودة في كل بلد فيتم اعتبار كل فرع بمثابة وحدة مقيمة في البلد الموجود به.

### المطلب الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة لنظام 1993:

ويتعلق الأمر هنا بتحديد الفترة الزمنية أو فترة الملاحظة التي أخذ بها نظام الأمم المتحدة للمحاسبة

الوطنية لسنة 1993 عند ملاحظة وقياس وتسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي قام بها مختلف الأعوان

الاقتصاديون المقيمون داخل المحيط الاقتصادي للبلد المعني. والفترة الزمنية للملاحظة المقترحة من

طرف نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 هي السنة أي الفترة الممتدة من 1/1 إلى 12/31 من نفس السنة.

### المبحث الثاني: عناصر حقل الملاحظة لنظام 1993

تحت هذا العنوان سنتطرق لكل من الأعوان الاقتصاديين وفقا لنظام 1993 والعمليات الاقتصادية التي يقوم بها هؤلاء الأعوان خلال فترة الملاحظة.

**المطلب الأول: الأعوان الاقتصاديون:** صنف نظام 1993 الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات أصلية (رئيسية) وأخرى فرعية. وقبل أن الشروع في عرض القطاعات المؤسسية الرئيسية أو الفرعية نرى أنه من الضروري أن نتعرض لخصائص الوحدة المؤسسية التي يعتبرها نظام 1993 بمثابة الوحدة الإحصائية التي يتم الاعتماد عليها عند التقسيم القطاعي، وبالإضافة إلى ذلك سنتعرض لتعريف بعض المفاهيم ذات العلاقة والأهمية بهذا المجال.

**الفرع الأول: خصائص الوحدة المؤسسية:** حدد نظام 1993 جملة من الخصائص للوحد المؤسسية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- لها حق تملك وتغيير ملكية الأصول والالتزامات.
- لها حق الدخول في صفقات مع باقي الوحدات المؤسسية الأخرى وتحمل الالتزامات الناتجة عنها.
- لها سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والالتزام بها مستقبلا.
- يمكن أن يكون لديها حسابات متكاملة.

قام نظام 1993 بالتمييز بين النوعين التاليين من الوحدات التي تنطبق عليها صفات الوحدة المؤسسية:

1. يتعلق النوع الأول بالأشخاص الطبيعيين سواء كانوا أفرادا أو جماعات في شكل عائلات، ولهذا يتم اعتبار العائلة كوحدة مؤسسية، ويدخل ضمنها المشروعات الخاصة غير المنظمة المملوكة من طرف هذه العائلات أو أحد أفرادها.

2. ويتعلق النوع الثاني بالوحدات المؤسسية أو أي كيانات اجتماعية أو قانونية معترف بها، أو ينظمها القانون أو المجتمع، بحيث يكون وجودها مستقل عن مالكيها أو القائمين بإدارتها. ويندرج ضمن هذا النوع كل الشركات المالية وغير المالية والوحدات الحكومية والهيئات غير الهادفة للربح.

**الفرع الثاني: الكيانات القانونية والاجتماعية التي يعتبرها نظام 1993 وحدات مؤسسية:** إن نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 يعتبر ثلاث فئات رئيسة من الكيانات القانونية والاجتماعية كوحدات مؤسسية هي<sup>1</sup>: الشركات، أشباه الشركات، والمؤسسات غير الهادفة للربح، وفي ما يلي تفصيل لذلك.

**أولا: الشركات:** حسب ما جاء في نظام 1993 يمكن للشركات أن توصف أو تسمى بعدة أسماء هي: شركات، مشاريع ذات شخصية اعتبارية، مؤسسات، شركات مساهمة، شركات محدودة المسؤولية، شركات تضامن محدودة المسؤولية، ويفضل نظام 1993 استخدام مصطلح الشركات<sup>2</sup>. ونظرا لاختلاف القوانين التي تنظم إنشاء الشركات من بلد لآخر فإن نظام 1993 لم يقدم تعريفا قانونيا دقيقا للشركة يكون صالحا في جميع الحالات، لكنه اكتفى بتقديم أهم الخصائص المميزة للشركات التي تتلاءم مع وجهة نظر نظام 1993 والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- الشركة كيان قانوني مستقل عن مالكيه، مقيم في البلد الذي أنشئ به ويكون له به مركز اهتمام اقتصادي. وتعامل فروع الشركة الموجودة في بلدان أخرى على أنها أشباه شركات مقيمة في البلدان الموجودة فيها.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص90

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص90

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص90-91

• الغرض من إنشاء الشركة هو إنتاج السلع أو الخدمات من أجل بيعها في السوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية. تؤول كل إيرادات الشركة (فائض التشغيل، مكاسب الاقتناء المحققة، عوائد ملكية الأصول التي تملكها الشركة) إلى مالكيها (حملة أسهم الشركة)، ويمكن أن تكون لدى الشركة أرباح غير موزعة يصفها نظام 1993 بالعوائد المستتقة.

• تعتبر الشركة مسؤولة عن أعمالها والتزاماتها وعقودها مسؤولية تامة أمام القانون، وهذه تعتبر صفة أساسية من صفات الوحدات المؤسسية في نظام 1993. بالإضافة إلى ذلك، فالشركة ملزمة بدفع الضرائب على أنشطتها الإنتاجية أو إيراداتها أو أصولها.

• تتم السيطرة الجماعية على الشركة من طرف المساهمين الذين يعينون مجلس إدارة الشركة عن طريق التصويت الجماعي، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن سياسة الشركة.

**ملكية الشركات والسيطرة عليها:** إن ملكية الشركة تكون بصورة عامة موزعة بين الوحدات المؤسسية التي تمتلك أسهمها أو حصصها، ويمكن لوحدة مؤسسية واحدة أن تمتلك جميع رأس مال الشركة. لقد استخدم نظام 1993 معياري الملكية والإدارة من أجل التمييز بين الشركات الخاصة والشركات العمومية وكذلك من أجل التمييز بين الشركات الخاصة التي تملكها وحدات مؤسسية غير مقيمة وبين الشركات الخاصة الأخرى.<sup>1</sup>

إن ملكية الشركة موزعة بين المساهمين أو حملة الأسهم ومن ثم فإن قدرة المساهم أو الشريك تتوقف على ما يملكه من أسهم أو حصص. أما السيطرة فإنها تعني القدرة على تعيين مجلس إدارة الشركة وبالتالي تقرير السياسة العامة للشركة. وقد يكون من الواضح أن ملكية أكثر من 50% من الأسهم يعتبر شرطاً كافياً للسيطرة على الشركة وبالتالي تقرير سياستها العامة. وبهذا الصدد يوصي نظام 1993 بأن الشركات التي تملك الحكومة أكثر من 50% من رأسمالها هي شركات عمومية وما سواها فهي شركات خاصة. كما يوصي النظام بأن الشركات التي تملك الوحدات المقيمة أكثر من 50% من رأسمالها هي شركات خاصة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 91

مقيمة، بينما الشركات التي تملك الوحدات غير المقيمة أكثر من 50 % من رأسمالها هي شركات خاضعة للسيطرة الأجنبية. ويعتبر نظام 1993 هذه المعايير بأنها معايير استرشادية حيث يمكن قبول أية استثناءات يكون لها ما يبررها<sup>1</sup>.

**التعاونيات وشركات التضامن محدودة المسؤولية:** إن التعاونيات التي ينشئها بعض المنتجين لأغراض تسويق منتجاتهم بصورة جماعية وكذا شركات التضامن التي يتمتع أعضاؤها بمسؤولية محدودة تتم معاملتها من طرف نظام 1993 باعتبارها كيانات قانونية مستقلة عن مالكيها مثل معاملة الشركات التي تنشأ بغرض الإنتاج السوقي لتحقيق الأرباح لمالكيها<sup>2</sup>.

**ثانياً: أشباه الشركات:** في نظام 1993 تتم معاملة أشباه الشركات كما لو أنها شركات، "أي كوحدات مؤسسية مستقلة عن الوحدات التي تنتمي إليها قانوناً"<sup>3</sup>. حيث يعتبر نظام 1993 شبه الشركة على أنها عبارة عن مشروع غير منظم ليست له شخصية اعتبارية. فشبه الشركة إما أن يكون عبارة عن:

1. مشروع لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتعود ملكيته لوحدة مؤسسية مقيمة، ويشغل كما لو أنه شركة مستقلة وتكون علاقته بمالكة كعلاقة الشركة بمساهميها، وفي هذه الحالة يتعين عليه مسك مجموعة كاملة من الحسابات.

2. مشروع لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية تملكه وحدة مؤسسية غير مقيمة، إلا أنه يعتبر مقيماً لأنه بمثابة "وحدة مؤسسية تشغل بقسط وافر من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي"<sup>4</sup> للبلاد المعني لفترة زمنية طويلة أو غير محددة.

**الأنواع الرئيسية لأشباه الشركات:** يميز نظام 1993 بين ثلاثة أنواع رئيسية لأشباه الشركات هي:

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 91

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 93

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ص 93

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق ص 93

**النوع الأول:** مشاريع لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية تملكها وحدات حكومية وتنشط في مجال الإنتاج السوقي ويتم تسييرها بنفس طريقة تسيير الشركات المملوكة ملكية عمومية.

**النوع الثاني:** مشاريع لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية تملكها العائلات ويتم تسييرها بنفس طريقة تسيير الشركات الخاصة.

**النوع الثالث:** مشاريع لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية تنتمي إلى وحدات مؤسسية مقيمة بالخارج. وهي تشمل الفروع الدائمة أو مكاتب الربط للشركات الأجنبية التي تشتغل في إقليم اقتصادي معين لفترة زمنية طويلة أو غير محددة، ومثال ذلك الوحدات التي تقوم بإنشاء الجسور أو السدود أو غيرها من المشاريع الإنشائية الكبرى.

**ملاحظة:** عندما تتم معاملة شبه الشركة كما لو أنها وحدة مؤسسية مستقلة عن مالكيها يجب أن تكون لها قيمة مضافة خاصة بها ويكون لها ادخار وأصول وخصوم، بالإضافة إلى ذلك يجب تسجيل أي تدفقات (رأس مال أو دخل) تكون قد تمت بين شبه الشركة ومالكها. والمالك هو الذي يقرر مقدار الدخل الذي يتم سحبه خلال كل فترة محاسبية.

**ثالثاً: المؤسسات غير الهادفة للربح:** حسب نظام 1993 فإن المؤسسات غير الهادفة للربح هي عبارة عن وحدات قانونية أو اجتماعية تنشأ لغرض إنتاج سلع وخدمات دون أن يكون هدفها تحقيق الربح.

تختلف الأسباب والدوافع التي تجعل الوحدات المؤسسية المختلفة تقوم بإنشاء مؤسسات غير هادفة للربح. فقد تنشأ هذه المؤسسات بغرض توفير خدمات لصالح الأشخاص أو الشركات التي تسيطر عليها أو تمويلها، وقد تنشأ لأغراض خيرية محضة، وقد يكون الغرض منها هو تقديم خدمات تعليمية أو صحية مقابل رسوم، وقد يكون من أجل تعزيز مصالح مجموعات ضغط في التجارة أو في السياسة<sup>1</sup>. ونشير إلى أن نظام

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 94

1993 قد اعتبر الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات غير الهادفة للربح هي خدمات فردية وليست خدمات جماعية.

1. خصائص المؤسسات غير الهادفة للربح: يتصف هذا النوع من المؤسسات بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أنها كيانات قانونية مستقلة عن الوحدات التي أنشأتها أو تقوم بتمويلها أو تسيطر عليها أو تديرها. وأن الغرض من إنشائها يكون محددًا في وثيقة تأسيسها. لكن في بعض البلدان وخاصة البلدان النامية، قد تكون المؤسسات غير الهادفة للربح عبارة عن كيان غير رسمي يعترف المجتمع بوجوده.
- إن الأرباح أو الفوائض التي قد تتحقق في هذا النوع من المؤسسات تبقى بداخلها ولا يحق لأعضائها الحصول على أي حصة من هذه الإيرادات.
- يتم تسيير وإدارة المؤسسات غير الهادفة للربح من طرف هيئة يتم انتخابها بأغلبية الأعضاء وتكون مسؤولة عن تعيين مديرين بالأجر.

2. أنواع المؤسسات غير الهادفة للربح: يمكن التمييز بين الأنواع التالية للمؤسسات غير الهادفة للربح:

أ. المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشتغل بالإنتاج السوقي: هي عبارة عن هيئات تنشط في مجال الإنتاج السوقي، وهي تقوم بإنتاج منتجات بغرض بيعها في السوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية. ومن أمثلتها نجد المدارس والجامعات والعيادات والمستشفيات... الخ التي تفرض رسوماً أو حقوقاً تقرر تبعاً لمتوسط التكاليف، وبالتالي يمكنها تحقيق فائض أو خسارة، وفي حالة تحقيق فائض لا يتم توزيعه بل يتم الاحتفاظ به. ويمكن لهذه المؤسسات أن تجمع أموالاً أو تقبل تبرعات أو إعانات لسد العجز إن وجد.

ب. المؤسسات غير الهادفة للربح السوقية التي تخدم المؤسسات التجارية: معظم هذا النوع من الهيئات تنشئها اتحادات المؤسسات بهدف تعزيز مصالحها، وهي تشمل مختلف الهيئات التي تخدم الأعمال كغرف التجارة والفلاحة والصناعة والاتحادات الصناعية والفلاحية... الخ. ويتم تمويل هذه الهيئات عادة من خلال

تبرعات أو اشتراكات مجموعة المؤسسات التجارية المعنية. وتصنف هذه المؤسسات ضمن المنتجين السوقيين، أما الغرف التجارية أو المنظمات المماثلة التي تسيطر عليها وتمولها بصفة أساسية وحدات حكومية فتصنف ضمن المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية.

**ج. المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشتغل بالإنتاج غير السوقي:** هي عبارة عن هيئات تنشط في مجال الإنتاج غير السوقي، حيث تقوم بإنتاج منتجات غير سوقية دون أن تهدف إلى تحقيق الربح. هذه الهيئات تتميز بأنها لا تعتمد على إيراداتها من المبيعات في تغطية نفقاتها ومن ثم يكون مصدر تمويلها يتكون أساسا من الاشتراكات والتبرعات والهبات من جهات متعددة بما في ذلك الحكومة. ويمكن تقسيم هذا النوع من المؤسسات غير الهادفة للربح إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة وتمولها بصورة رئيسية، وتم تصنيفها من طرف نظام 1993 ضمن قطاع الحكومة. هذه المؤسسات هي كيانات قانونية مستقلة عن الحكومة، ويقصد بالسيطرة هنا قدرة الحكومة على تقرير السياسة العامة أو البرنامج العام للمؤسسة وذلك من خلال حقها في تعيين المسؤولين لإدارة المؤسسة. بينما تضم المجموعة الثانية المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم العائلات والتي خصص لها نظام 1993 قطاعا رئيسيا مستقلا.

**الفرع الثالث: أسس تصنيف المنتجين:** إن نظام 1993 قام بتصنيف الوحدات المنتجة وفقا للمعايير التالية:

1. الغرض الاقتصادي الذي أنشئت من أجله الوحدة.

2. الوظيفة التي تؤديها الوحدة.

3. السلوك الذي تتبعه الوحدة في تحقيق هدفها.

وبناء على ذلك تم بتصنيفهم إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:

• **المجموعة الأولى: المنتجون لأغراض السوق:** ويطلق عليهم كذلك مصطلح المنتجون السوقيون، وقد تم

استحداث هذا المصطلح كبديل لمصطلح الصناعات الذي كان مستخدما في نظام 1968.

• **المجموعة الثانية: المنتجون لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي:** ويقصد بهم أولئك الذين يقومون عادة بإنتاج السلع والخدمات لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي سواء كانت متعلقة بمنتجات الاستهلاك النهائي أو بمنتجات التراكم الرأسمالي.

• **المجموعة الثالثة: المنتجون الآخرون لغير أغراض السوق:** ويطلق عليهم كذلك مصطلح المنتجون غير السوقيين، وقد تم استحداث هذا المصطلح كبديل لمصطلح "المنتجون الآخرون" الذي كان مستخدماً في نظام 1968. ويتعلق الأمر بالوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تقدم منتجاتها إلى العائلات أو المجتمع ككل مجاناً أو بسعر رمزي، ويمكن أن تبيع بعض الوحدات المؤسسية بعض منتجاتها بسعر يغطي تكلفة الإنتاج.

وكننتيجة لهذا التغيير تم استحداث مصطلحات أو مفاهيم جديدة تتعلق بمخرجات (منتجات) هذه المجموعات الأساسية:

أ. **المخرجات (المنتجات) السوقية:** ويطلق عليها كذلك المنتجات لأغراض السوق، لقد تم استحداث هذا المفهوم كبديل عن مفهوم البضائع الذي كان مستخدماً في نظام 1968. ويقصد بالمنتجات السوقية في نظام 1993 تلك المنتجات التي يتم بيعها أو من المستهدف بيعها في السوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية.

ب. **مخرجات الاستخدام النهائي الذاتي:** ويقصد بها تلك المنتجات التي يعاد استخدامها من طرف منتجها استخداماً نهائياً ذاتياً، وهذه عادة قد تكون في شكل استهلاك نهائي أو في شكل تراكم رأسمالي. وبما أن الشركات أو أشباه الشركات ليس لها استهلاك نهائي بالاتفاق، فإن الاستهلاك النهائي الذاتي يقتصر فقط على المشروعات غير المنظمة كما هو الحال في مجال الزراعة أين يتم استهلاك الإنتاج كله أو جزء منه من طرف العائلات المنتجة، وكذلك الحال بالنسبة لخدمات المساكن المشغولة من طرف أصحابها. أما بخصوص التراكم الرأسمالي الذاتي فإنه يمكن أن يتم في أي من القطاعات الاقتصادية.

ج. منتجات أخرى غير سوقية: لقد تم استحداث هذا المصطلح من طرف نظام 1993 كبديل عن مفهوم "سلع وخدمات أخرى" الذي كان مستعملا في نظام 1968. إن هذا النوع من المخرجات يتم إنتاجها عادة من طرف المؤسسات أو الهيئات غير الهادفة للربح التي تخدم العائلات أو من طرف الحكومة، ويتم تقديم هذه المنتجات مجانا أو بسعر رمزي للمجتمع ككل. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين تصنيف المنتجين وتصنيف المنتجات، فتحديد أحدهما يرتبط بتحديد وتعريف الآخر.

المطلب الثاني: تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات مؤسسية: يصنف نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لعام 1993 الأعوان الاقتصاديين المقيمين إلى خمسة قطاعات مؤسسية أساسية، إضافة إلى "قطاع" آخر مستقل يضم جميع الوحدات غير المقيمة أطلق عليه "قطاع بقية العالم".<sup>1</sup> لقد أطلق نظام 1993 على مجموع الوحدات المقيمة مصطلح مجموع الاقتصاد، ويقصد به اقتصاد البلد المعني أو مجازا الاقتصاد "الوطني".

القطاعات المؤسسية الرئيسية: حسب نظام 1993 فإن الوحدات المؤسسية المقيمة تم تصنيفها تصنيفا جامعا<sup>2</sup> إلى خمسة قطاعات مؤسسية رئيسية بالإضافة قطاع آخر يتعلق بغير المقيمين.

أولا: قطاع الشركات غير المالية: يتضمن هذا القطاع المؤسسي<sup>3</sup> جميع الشركات وأشباه الشركات المقيمة، بالإضافة إلى المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح التي تعمل في مجال الإنتاج السوقي مثل المدارس والجامعات والمستشفيات... الخ التي تتقاضى مقابل خدماتها يمكنها من تغطية تكاليف الإنتاج، وكذلك الجمعيات المهنية التي يتم تمويلها عن طريق اشتراكات شركات غير مالية. وعليه فإن قطاع الشركات غير المالية يشمل ما يلي:

1. الوحدات أو الشركات المقيمة غير المالية بغض النظر عن مكان إقامة المساهمين.

<sup>1</sup> المعهد العربي للتخطيط بالكويت. التطورات الحديثة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، الكويت 1995 ص 171

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 87

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 88

2. الوحدات أو أشباه الشركات المقيمة غير المالية بما في ذلك فروع الشركات الأجنبية غير المالية التي تعمل في البلد المعني لمدة طويلة.

3. المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج منتجات سوقية غير مالية، (إنتاج سلع أو خدمات غير مالية لأغراض السوق).

ويمكن تقسيم قطاع الشركات غير المالية بالاعتماد على معيار الملكية (أكثر من نصف رأس مال)، ومعيار الإدارة (القدرة على السيطرة ورسم السياسة العامة للشركة) إلى القطاعات الفرعية التالية:

- الشركات العمومية غير المالية.
- الشركات الخاصة الوطنية غير المالية.
- الشركات الأجنبية (الخاضعة للسيطرة الأجنبية) غير المالية.

**ثانياً: قطاع الشركات المالية:** يتكون قطاع الشركات المالية حسب نظام 1993 من مجموع الشركات وأشباه الشركات المقيمة التي تعمل أساساً في ميدان الوساطة المالية أو في أنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالاً وثيقاً بالوساطة المالية<sup>1</sup>. وعليه فإن هذا القطاع المؤسسي يتضمن جميع الوحدات المقيمة التالية:

1. الوحدات أو الشركات المقيمة التي تعمل في مجال الوساطة المالية أو الأنشطة المالية المساعدة التي لها صلة وثيقة بالوساطة المالية بغض النظر عن إقامة المساهمين في رأس مالها.
2. الوحدات أو أشباه الشركات المقيمة التي تعمل في مجال الأنشطة المالية.
3. الوحدات التي لا تهدف إلى الربح وتنتج منتجات سوقية ذات طبيعة مالية.

**الوساطة المالية:** الوساطة المالية وفقاً لنظام 1993 هي نشاط إنتاجي<sup>1</sup> تقوم به وحدات مؤسسية تنشأ لهذا الغرض. ولأن الوساطة المالية تختلف عن باقي الأنشطة المنتجة الأخرى، ونظراً لأهميتها في الاقتصاد، فإن نظام 1993 قد ميز الشركات المالية عن الشركات غير المالية وخصص لها قطاعاً مؤسسياً رئيسياً منفرداً.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 97

يتمثل دور الوسيط المالي في توجيه الأموال من المقرضين إلى المقترضين بالتوسط فيما بينهم. حيث يقوم الوسيط المالي بتجميع الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم مدخرات بهدف تحويلها أو إعادة تجميعها بما يتناسب مع احتياجات المقترضين. فالوسطاء الماليون "يحصلون على الأموال بتحمل خصوم على حسابهم هم أنفسهم، ليس فقط بأخذ ودائع ولكن بإصدار كمبيالات أو سندات أو أوراق مالية أخرى"<sup>2</sup>. فهم يقومون باستخدام هذه الأموال ليس لتقديم قروض للغير فحسب بل كذلك من أجل شراء الكمبيالات أو السندات أو الأوراق المالية الأخرى.

**الشركات المالية:** يعرف نظام 1993 الشركات المالية بأنها مؤسسات تشتغل أساسا في مجال الوساطة المالية، أو تمارس أنشطة مالية مساعدة ذات صلة وثيقة بالوساطة المالية. "وتتألف الشركات المالية من جميع المؤسسات التي يصنف نشاطها الأساسي في الأقسام 65 و66 و67 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الثالث)"<sup>3</sup>. إن الأنشطة المالية المساعدة تعتبر كأنشطة ثانوية بالنسبة للوسطاء الماليين، ويمكن تقديمها من طرف وكالات متخصصة أو سماسرة متخصصين مثل سماسرة الأوراق المالية وسماسرة القروض ومختلف المؤسسات التي تمارس أنشطة مالية والتي نشأت نتيجة للابتكارات المالية واسعة النطاق. هذه المؤسسات "تقدم خدمات تقترب كثيرا من الوساطة المالية لكنها ليست وساطة مالية حقيقية"<sup>4</sup>، لأن هذه المؤسسات لا تحوز أصولا مالية ولا تعرض نفسها للخطر بتحمل خصوم على حسابها هي ذاتها.

يقر نظام 1993 للمحاسبة الوطنية بصعوبة إيجاد تمييز واضح بين نشاط الوساطة المالية وبعض الأنشطة المالية الأخرى، "فالحد بين الوساطة المالية وكثير من الخدمات المساعدة للوساطة المالية قد أصبح

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص97

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص97

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص97

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص97

غير واضح نتيجة للتطور والابتكار المستمرين في الأسواق المالية<sup>1</sup>.

المؤسسات المالية التي ليست لها شخصية اعتبارية: إن الأفراد والعائلات الذين يشتغلون ببعض الأنشطة المالية مثل إقراض أو اقتراض الأموال، وبيع أو شراء العملات الأجنبية لا يتم تصنيفهم ضمن قطاع الشركات المالية، بل يصنفهم نظام 1993 ضمن قطاع العائلات. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات المالية غير المنظمة (التي ليست لها شخصية اعتبارية) التي لا تنطبق عليها مواصفات أشباه الشركات فلا يتم تصنيفها ضمن قطاع الشركات المالية. أما المؤسسات المالية غير المنظمة التي تنطبق عليها مواصفات أشباه الشركات (أي التي تكون بحوزتها مجموعة متكاملة من الحسابات المستقلة عن مالكيها)، والتي تتصف بصفات الوسطاء الماليين أو المساعدين، فإن نظام 1993 يعاملها بنفس المعاملة التي تعامل بها الشركات المالية.

**القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية:** يمكن تصنيف الشركات وأشباه الشركات المالية وفقاً لنظام 1993 للمحاسبة الوطنية إلى خمسة قطاعات فرعية هي<sup>2</sup>:

البنك المركزي، شركات الإيداع الأخرى والتي تشمل كلا من شركات الإيداع النقدي والشركات الأخرى، الوسطاء الماليون الآخرون (باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد)، الشركات المالية المساعدة، شركات التأمين وصناديق التقاعد.

**1. البنك المركزي:** هو مؤسسة مالية عمومية تمثل السلطة النقدية للبلد، وتقوم بإصدار النقود، وتحفظ بالاحتياطيات الدولية للبلد أو بجزء منها. وتقوم هذه المؤسسة في العادة بالاحتفاظ بالودائع الحكومية. وعلى البنك المركزي التزامات في شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع احتياطية للمؤسسات الأخرى التي تقبل ودائع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 98

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 98

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 98

2. شركات الإيداع الأخرى: يتضمن هذا القطاع الفرعي جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة باستثناء البنك المركزي. ويتمثل النشاط الأساسي لهذه الشركات في الوساطة المالية. ويشمل هذا القطاع الفرعي كل من شركات الإيداع النقدي، وشركات الإيداع الأخرى.

• **شركات الإيداع النقدي:** إن شركات الإيداع النقدي تتضمن جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة التي عليها التزامات في شكل ودائع تدفع عند الطلب، وقابلة للتحويل بشيك أو يمكن استخدامها كوسيلة للدفع. ومن أمثلة هذه الشركات نجد بنوك المقاصة التي لها نظام مقاصة مشترك منظم لتسهيل نقل الودائع فيما بينها بواسطة الشيكات أو بوسائل أخرى<sup>1</sup>. (حسب المفهوم الضيق للنقود).

• **شركات الإيداع الأخرى:** إن شركات الإيداع الأخرى تتضمن جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة الأخرى التي عليها التزامات في شكل ودائع قد لا تكون قابلة للتحويل الفوري، أو في شكل أدوات مالية مثل شهادات الإيداع قصيرة الأجل والتي هي بدائل قريبة من الودائع. وبالإضافة إلى ذلك يمكن لشركات الإيداع الأخرى أن تشمل مصارف الادخار أو مصارف الرهن العقاري وجمعيات التسليف. (حسب المفهوم الواسع للنقود).

ويقر نظام 1993 بأنه نتيجة للابتكارات المالية وتطور التكنولوجيا والاتصالات من جهة، وتخفيف القيود المالية في كثير من البلدان من جهة أخرى أصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين شركات الإيداع النقدي وشركات الإيداع الأخرى في بعض البلدان لأن الحدود التي تفصلهما أصبحت غير واضحة.

3. **الوسطاء الماليون الآخرون:** يتضمن هذا القطاع الفرعي جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة التي تعمل بصورة أساسية في مجال الوساطة المالية باستثناء شركات الإيداع وشركات التأمين وصناديق التقاعد. حيث تقوم هذه الشركات بجلب الأموال من الأسواق المالية (ليس في شكل ودائع) من أجل استخدامها

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 99

في امتلاك أصول مالية أخرى. ومن أمثلة هذه الشركات نجد تلك التي تشتغل في مجال تمويل الاستثمارات أو التي تشتغل بالتأجير المالي وشركات البيع بالتقسيط والشركات التي تقوم بتقديم الائتمان الاستهلاكي<sup>1</sup>.

**4. الشركات المالية المساعدة:** يتضمن هذا القطاع الفرعي جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة التي تعمل أساساً بأنشطة ذات صلة وثيقة بالوساطة المالية، إلا أنها لا تقوم هي نفسها بالوساطة المالية. وهذه الشركات تشمل سماسرة الأوراق المالية وسماسرة القروض وسماسرة التأمين... الخ، بالإضافة إلى الشركات التي تقوم بترتيب صفقات المقايضة والبيوع الآجلة وغيرها.

**5. شركات التأمين وصناديق التقاعد:** يقصد بصناديق التقاعد كل الصناديق التي تنشأ مستقلة عن الوحدات التي أنشأتها، حيث يوجد لهذه الصناديق أصولها وخصومها ومعاملاتها وحساباتها الخاصة بها، وتعمل في السوق لحسابها الخاص في مجال العمليات المالية. وهي عبارة عن صناديق تم إنشاءها من أجل تقديم مزايا أو منافع لفئات محددة من الموظفين عند التقاعد. حيث يساهم فيها كل من أصحاب العمل والعمال بصفة منتظمة. وتتم إدارتها بواسطة صاحب العمل (خاص أو حكومي) أو عن طريق المشاركة بين صاحب العمل الخاص والعمال.

**التصنيف إلى قطاعات فرعية في بعض الحالات الخاصة:** لقد أعطى نظام 1993 الإمكانية لتصنيف بعض الشركات أو المؤسسات التي تقع على مقربة بين الخط الفاصل بين قطاعي الشركات غير المالية والشركات المالية، وفي ما يلي عرض موجز لذلك:

**الشركات القابضة:** هي عبارة عن شركات تسيطر على مجموعة من الشركات التابعة، حيث تعود إليها ملكية المجموعة ككل وتقوم بتوجيهها. فإذا كان الطابع المالي هو الغالب على نشاط المجموعة ككل فإن الشركة القابضة تصنف ضمن قطاع الشركات المالية. وإذا كانت مجموعة الشركات التابعة تنشط في معظمها في

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 100، 99.

ميدان التأمينات، فإن الشركة القابضة نفسها يتم تصنيفها ضمن القطاع الفرعي الذي يدعى شركات التأمين وصناديق التقاعد.

**الهيئات التنظيمية:** إن الهيئات التي تشرف على الشركات المالية وتنظمها يتم تصنيفها وفقا لمركزها. فالهيئات التي تمثل جزءا من الحكومة ولا يمكن معاملتها كوحدات مؤسسية مستقلة يتم تصنيفها ضمن القطاع الحكومي العمومي. أما إذا كانت عبارة عن وحدات مؤسسية مستقلة فإنه يتم إدراجها مع البنك المركزي.

**الأنشطة المالية الثانوية:** لقد أدت الابتكارات المالية الحديثة إلى حدوث نمو كبير في نوع من النشاط الذي كانت تقوم به الشركات المالية أو يتم عن طريقها. حيث أصبح بإمكان الشركات غير المالية أن تقوم به. ففي بعض البلدان أصبح منتج أو بائع بعض السلع يقومون بتوفير الائتمان الاستهلاكي لزبائنهم بصورة مباشرة دون أي وساطة للمؤسسات المالية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح بإمكان الشركات غير المالية في بعض البلدان القيام بالبيع المباشر في أسواق النقد أو رأس المال دون أي وساطة مالية. وذلك بشرط أن تنشئ الشركة غير المالية المعنية وحدة مؤسسية جديدة كشركة تابعة لها للقيام بهذا النشاط المالي، وأن يبقى هذا النشاط المالي كنشاط ثانوي مقارنة بالنشاط الأساسي للشركة غير المالية.

**تصنيف الشركات وأشباه الشركات المالية وفقا لمعيار الملكية والإدارة:** يمكن تصنيف الشركات وأشباه الشركات المالية وفقا لمعيار الملكية والإدارة إلى قطاعات فرعية أخرى على النحو الآتي:

• الشركات المالية العمومية.

• الشركات المالية الخاصة.

• الشركات المالية الخاضعة للسيطرة الأجنبية.

فالشركات المالية العمومية هي تلك الشركات المالية التي تملك فيها الحكومة 50% على الأقل من

رأس مالها. أو التي تباشر عليها الحكومة رقابة فعالة سواء على إدارتها أو على تصرفاتها الاقتصادية حتى

وإن كانت الحكومة تملك أقل من 50 % من رأسمالها. أو التي يكون معظم رأسمالها مملوكا من طرف شركة عمومية أخرى تملك فيها الحكومة 50% على الأقل من رأس المال. وبهذا الصدد يوصي نظام 1993 بأن الشركات المالية التي تملك الحكومة أكثر من 50 % من رأسمالها هي شركات مالية عمومية وما سواها فهي شركات مالية خاصة. كما يوصي النظام بأن الشركات المالية التي تملك الوحدات المقيمة أكثر من 50 % من رأسمالها هي شركات مالية خاصة مقيمة، بينما الشركات المالية التي تملك الوحدات غير المقيمة أكثر من 50 % من رأسمالها هي شركات مالية خاضعة للسيطرة الأجنبية. لقد أخذ نظام 1993 بعين الاعتبار مختلف التطورات التي حدثت في الشركات المالية والأسواق والأدوات المالية عند تصنيفه لهذا القطاع المؤسسي. حيث قام بتقسيم قطاع الشركات المالية إلى خمسة قطاعات فرعية بعدما كان هذا القطاع يضم أربعة قطاعات فرعية فقط في نظام 1968، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم: 32 مقارنة بين نظامي 1968 و 1993 بالنسبة لتصنيف قطاع الشركات المالية

نظام 1968	نظام 1993
<ul style="list-style-type: none"> <li>• البنك المركزي.</li> <li>• الهيئات النقدية الأخرى.</li> <li>• شركات التأمين وصناديق التقاعد.</li> <li>• الهيئات المالية الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• البنك المركزي.</li> <li>• شركات الإيداع الأخرى، وتشمل شركات الإيداع النقدي والشركات الأخرى.</li> <li>• الوسطاء الماليون الآخرون باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد.</li> <li>• الشركات المالية المساعدة.</li> <li>• شركات التأمين وصناديق التقاعد.</li> </ul>

**ثالثا: القطاع الحكومي العام:** يشمل هذا القطاع المؤسسي جميع الوحدات الحكومية على مختلف مستوياتها.

أي أنه يتألف من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة الآتية:

- كل وحدات الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية.
- كل صناديق الضمان الاجتماعي الموجودة على كل مستوى من مستويات الحكومة.

• كل المؤسسات غير الهادفة للربح المنتجة غير السوقية التي تسيطر عليها وحدات حكومية وتقوم بتمويلها بصورة أساسية.

**تعريف الوحدة الحكومية:** الوحدة الحكومية هي عبارة عن "وحدة قانونية تنشأ بالطرق السياسية وتمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة"<sup>1</sup>.

**وظائف الوحدات الحكومية:** تتمثل الوظائف الأساسية للوحدات الحكومية في تولي مسؤولية توفير السلع والخدمات للعائلات أو للمجتمع ككل، ويمكن لها أن تنشط في مجال الإنتاج غير السوقي. وتقوم الوحدات الحكومية بتمويل تكاليف السلع والخدمات من خلال الضرائب والإيرادات الأخرى التي تتلقاها الحكومة. وتقوم الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة من خلال التحويلات. ويمكن للوحدات الحكومية أن تمتلك شركات غير منظمة تقوم بإنتاج سلع وخدمات مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع العائلات. وعندما تريد وحدة حكومية الدخول في مجال النشاط الإنتاجي، فإن ذلك يتم من خلال ثلاث بدائل هي<sup>2</sup>:

1. إنشاء شركة عمومية تسيطر عليها الوحدة الحكومية، وتقوم بإدارتها ورسم سياستها العامة.
2. إنشاء مؤسسة أو هيئة لا تهدف للربح تسيطر عليها الحكومة وتقوم بتمويلها كلياً أو جزئياً.
3. تباشر الوحدة الحكومية بنفسها عملية الإنتاج من خلال وحدة غير منظمة غير منفصلة عنها ولا توجد لها حسابات خاصة بها.

أما إذا كانت الوحدات التي أنشأتها الحكومة، والتي تخضع لإدارتها، تقوم بتحديد أسعار منتجاتها على أسس اقتصادية وتعمل بطريقة مماثلة للطريقة التي تعمل بها الشركات ولديها مجموعة متكاملة من الحسابات، فإن هذه الوحدات تنطبق عليها مواصفات أشباه الشركات، وبالتالي فهي شركات أو وحدات مستقلة عن

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 101

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 101

الوحدات الحكومية، وتتم معاملتها بنفس الطريقة التي تعامل بها الشركات العمومية وتتم معالجتها كمنتجين سوقيين. وهذا بشرط أن تكون هذه الوحدات قادرة على الاحتفاظ بحسابات مستقلة وأن تكون ماليتها منفصلة عن مالية الوحدة الحكومية التي تخضع لإدارتها، وأن تكون قادرة على تمويل الجزء الأكبر من تكويناتها الرأسمالية عن طريق مدخراتها واحتياطياتها أو عن طريق الاقتراض<sup>1</sup>. أما المؤسسات التي لا يمكن اعتبارها كأشبه شركات فإنها تبقى مندمجة ضمن الوحدات الحكومية<sup>2</sup> التي تملكها، وتصنف ضمن القطاع الحكومي العام، ويتم اعتبار منتجاتها على أنها منتجات غير سوقية، ومن أمثلة ذلك مصانع الذخيرة والمطابع الحكومية... الخ. ونشير إلى أنه من حيث المبدأ يمكن للوحدات الحكومية أن تكون كذلك ضمن المنتجين السوقيين.

يتألف القطاع الحكومي العام من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة التالية:

1. مختلف الوحدات الحكومية المركزية أو المحلية.

2. كل صناديق الضمان الاجتماعي على مختلف المستويات.

3. مختلف المؤسسات غير الهادفة للربح المنتجة غير السوقية التي تسيطر عليها وحدات حكومية وتقوم

بتمويلها بصفة أساسية.

لقد قدم نظام 1993 بديلين للتقسيمات الفرعية لقطاع الحكومة العامة وأضاف مستوى آخر من التفصيل

يمكن استخدامه وفقا لظروف وخصوصيات كل بلد، وأطلق على هذا المستوى الفرعي حكومة الولاية أو

الإقليم. وأصبحت التقسيمات الفرعية لقطاع الحكومة العامة وفقا للبديلين مقارنة مع نظام 1968 كما يلي:

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 102

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 102

جدول رقم: 33 مقارنة بين نظامي 1968 و 1993 بالنسبة لتصنيف قطاع الحكومة العامة

نظام 1968	نظام 1993	
	البديل الثاني	البديل الأول
• حكومة مركزية	• حكومة مركزية + صناديق الضمان الاجتماعي الخاصة بها.	• حكومة مركزية.
	• حكومة الولاية أو الإقليم + صناديق الاجتماعي الضمان الخاصة بها.	• حكومة الولاية أو الإقليم
• حكومة محلية	• حكومة محلية + صناديق الضمان الاجتماعي الخاصة بها.	• حكومة محلية.
• الضمان الاجتماعي		• صناديق الضمان الاجتماعي

إن الفرق بين البديلين المقترحين من طرف نظام 1993 هو الاختلاف في الطريقة التي تتم بها معالجة صناديق الضمان الاجتماعي. لقد صنف نظام 1993 صناديق التقاعد التي تتم جميع استثماراتها مع صاحب العمل ضمن القطاع الذي ينتمي إليه صاحب العمل. بينما تم تصنيف صناديق تقاعد العاملين في الحكومة ضمن قطاع الشركات المالية على الرغم من أن هذه الصناديق تقوم باستثمار أموالها عادة في الأوراق المالية الحكومية سواء كان ذلك بصفة اختيارية أو وفقا لمتطلبات قانونية. أما صناديق التقاعد المستقلة فإنها تصنف ضمن قطاع الشركات المالية. بينما تم الإبقاء على صناديق الضمان الاجتماعي ضمن القطاع الحكومي واقترح بشأنها بديلين اثنين، فإما أن تكون هذه الصناديق كقطاع فرعي مستقل كما هو مقترح في البديل الأول، وإما أن تكون جزءا من مستوى التقسيم القطاعي الفرعي لقطاع الحكومة كما هو مقترح في البديل الثاني. أما نظام 1968 فقد كان يعتبر صناديق الضمان الاجتماعي قطاعا فرعيا مستقلا تابعا لقطاع الحكومة العامة. وبهذا الخصوص فإن نظام 1993 يعالج "المساهمات والمزايا" - التي تتم من وإلى صناديق التقاعد المصنفة ضمن المشروعات المالية - كتحويلات جارية أخرى ضمن حساب التوزيع الثانوي للدخل حتى لا يتغير رصيد الادخار لقطاع العائلات من جهة، وحتى يتحقق الاتساق مع بند صافي حصة العائلات في احتياطات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد من جهة ثانية.

رابعا: قطاع العائلات: يعتبر نظام 1993 العائلة أو الأسرة بمثابة الوحدة المؤسسية لقطاع العائلات.

**تعريف العائلة:** يعرف نظام 1993 العائلة بأنها عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في السكن ويساهمون معا من مداخيلهم أو ثرواتهم في تغطية تكاليف معيشة العائلة التي ينتمون إليها ويقومون بالاستهلاك بصفة جماعية لبعض السلع مثل الطعام ولبعض الخدمات مثل الإسكان. وبصفة عامة، يكون لكل فرد من أفراد العائلة الحق في الموارد الجماعية للعائلة وفي اتخاذ بعض القرارات التي تتعلق بالاستهلاك أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

إن مصطلح "العائلة" المستخدم في نظام 1993 له مفهوم واسع، فليس بالضرورة أن تربط أفراد العائلة علاقة قرابة أسرية، فقد تتشكل عائلة من أفراد لا تربطهم أية صلة قرابة. والعائلة الواحدة قد تكون بأي حجم وتأخذ أشكالاً متنوعة وذلك تبعا للتقاليد والأعراف والأديان والثقافات المختلفة.

أما بخصوص خدم المنازل الذين تدفع لهم العائلات أجورا مقابل خدماتهم، فإن نظام 1993 يوصي بعدم اعتبارهم كجزء من هذه العائلات التي يشتغلون عندها حتى ولو كان بعضهم يعيشون مع العائلة في مسكن واحد. وتبعا لذلك فإن نظام 1993 يوصي بعدم إدخال تكاليف هؤلاء الخدم (الأجور والطعام الذي يستهلكونه) ضمن استهلاك العائلة التي يشتغلون عندها، حيث يعاملهم نظام 1993 على أنهم عائلات مستقلة.

وأوصى نظام 1993 كذلك، بأن تتم معاملة الأفراد الذين يعيشون داخل مؤسسات معينة لفترات طويلة (المرضى الذين يبقون في المستشفيات لفترة طويلة كالمصابين بالأمراض العقلية، وكذا الأفراد الذين يعيشون في أماكن العبادة المختلفة، أو الذين هم في السجون والمعتقلات لفترات طويلة، وكبار السن الذين يعيشون في دور العجزة... الخ) على أنهم عائلة مؤسسية منفردة. أما الأفراد الذين يعيشون في المدارس والجامعات الداخلية... الخ لفترات قصيرة فإن نظام 1993 يوصي بتصنيفهم ضمن عائلاتهم الأصلية التي ينتمون إليها. إن قطاع العائلات وفقا لنظام 1993 أصبح يتضمن ما يلي:

- جميع العائلات المقيمة سواء كانت عائلات بالمعنى المعتاد أو عائلات مؤسسية.

• الشركات أو الوحدات غير المنظمة غير المالية التي لا تنطبق عليها مواصفات أشباه الشركات، أي تلك التي لا يمكن فصل حساباتها أو ميزانياتها عن العائلة المالكة لها.

يتعامل نظام 1993 مع قطاع العائلات ليس على اعتباره مجرد قطاع استهلاك نهائي فحسب، بل على أنه أيضا قطاع منتج يمكن أن ينشط في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

**مشاركة قطاع العائلات في النشاط الإنتاجي:** يباشر قطاع العائلات عمليات الإنتاج من خلال شركات يملكها أو يسيطر عليها أفراد العائلة سواء كان ذلك بصورة فردية أو من خلال شراكة مع آخرين. أما إذا كان أحد أفراد العائلة يشغل كأجير في شركة أو شبه شركة أو في وحدة حكومية، فإن إنتاجه يظهر ضمن إنتاج القطاع الذي تنتمي إليه الشركة أو الوحدة التي يشغل بها، أي خارج قطاع العائلات<sup>1</sup>.

إن جميع الوحدات المنتجة في قطاع العائلات هي عبارة عن مشاريع غير منظمة ليست لها شخصية اعتبارية لأنها غير مسجلة ككيانات قانونية مستقلة عن العائلات التي تملكها أو تسيطر عليها<sup>2</sup>، وبالتالي لا يمكنها القيام بصفقات أو إبرام أي نوع من العقود مع وحدات أخرى أو تحمل أي نوع من الالتزامات، لأن أصحابها مسؤولون مسؤولية شخصية عن أي التزامات أو ديون تتحملها هذه المشاريع في سبيل الإنتاج. وأن ملكية أصول هذه المشاريع تعود لمالكي المشاريع وليست للمشاريع ذاتها<sup>3</sup>. فعندما يشغل مالك لمشروع ليست له شخصية اعتبارية داخل مشروعه الخاص فإنه يقوم بدور مزدوج، فهو يقوم بدور المنظم المسؤول وبدور العامل في نفس الوقت، ومن ثم فإن الفائض المتولد يعتبر مزيجا من نوعين مختلفين من الدخل، لذلك يوصف بأنه "دخل مختلط" من وجهة نظر نظام 1993 وليس فائض استغلال، وهذا أمر تم استحداثه في نظام 1993. أما الفائض من خدمات الإسكان للحساب الخاص فإن نظام 1993 لا يعتبره "دخلا مختلطا" بل يعتبره فائض استغلال.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 106

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 106

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 106

يقوم قطاع العائلات بإنشاء مشاريع ليست لها شخصية اعتبارية في مجالات النشاط الإنتاجي المختلفة من أجل إنتاج سلع وخدمات لبيعها في السوق أو مقايضتها. ومن ثم فإن أي منتجات يستهلكها قطاع العائلات من إنتاج هذه المشاريع المملوكة للعائلات سيتم حسابها ضمن الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات، وفي نفس الوقت سيتم حسابها ضمن إنتاج هذه المشاريع المملوكة لقطاع العائلات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم قطاع العائلات – من خلال المشاريع التي يملكها – بإنتاج منتجات غير سوقية سواء للاستهلاك النهائي الذاتي أو من أجل التكوين أو التراكم الرأسمالي للقطاع. ومثل هذه المنتجات يجب أن يتم تقييمها على أساس الأسعار المماثلة في السوق، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ. إنتاج السلع للاستخدام الذاتي ويتضمن:

- الإنتاج الفلاحي لغرض الاستهلاك النهائي الذاتي للمنتجين.
- بناء المساكن للحساب الخاص، أو ترميمها، أو توسيعها، أو تحسينها... الخ
- إعداد الأثاث والملابس... الخ للاستهلاك الخاص (لا يدخل في ذلك إعداد الطعام من أجل الاستهلاك الخاص بالأسرة لأنه يعتبر من الخدمات المنزلية).

ب. إنتاج الخدمات للاستخدام النهائي الذاتي ويتضمن:

- خدمات المساكن المشغولة من طرف مالكيها.
- الخدمات المقدمة من طرف الخدم الذين يشتغلون بمقابل أجر.

**ملاحظة:** فحسب نظام 1993 فإن هذين النوعين من الخدمات لا يتولد عنها دخل مختلط<sup>1</sup> حيث لا يوجد هناك مدخلات عمالة كما هو الأمر في حالة المساكن، ومن ثم فإن الفائض هو فائض تشغيل، وبالنسبة للخدمات المنزلية ليس هناك فائض تشغيل فالقيمة المنتجة للخدمات المنزلية هي قيمة الأجور المدفوعة إلى هؤلاء الخدم.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 107

القطاعات الفرعية لقطاع العائلات: لقد اهتم نظام 1993 بالعلاقة التي تربط بين أفراد العائلة وقوة العمل من خلال تصنيفات مصادر الدخل المتاحة. حيث يتم التمييز بين الفرد الذي يعمل لحسابه الخاص وبين الذي يعمل لدى آخرين بأجر، أو يحصل على دخله من التحويلات ومداخل الملكية. لقد أوصى نظام 1993 بتقسيم قطاع العائلات إلى قطاعات فرعية تبعا لنوع الدخل الذي يحصل عليه أفراد العائلة أو وفقا لمعايير اقتصادية اجتماعية أو جغرافية... الخ، وذلك حسب ظروف واحتياجات التحليل في كل بلد، ويقترح نظام 1993 بأن يكون تصنيف قطاع العائلات فرعيا على النحو التالي:<sup>1</sup>

1. أرباب العمل.
2. العاملون لحساب أنفسهم.
3. المستخدمون (العمال الأجراء).
4. متلقو (متحصلو) دخول الملكية والتحويلات:
  - متلقو مداخل ملكية.
  - متلقو المعاشات التقاعدية.
  - متلقو مداخل تحويلية أخرى.

يرتكز هذا التصنيف على أساس أكبر نوع من أنواع الدخل في العائلة إذا كان في العائلة أكثر من فرد متكسب. كما يمكن إعداد تصنيفات أخرى على أساس شخص مرجعي يكون هو الشخص الأكبر دخلا في العائلة، أو الأكثر تأثيرا في قرارات الاستهلاك. وبهذا الصدد يتيح نظام 1993 إمكانية إعداد تصنيفات فرعية أخرى على أساس مهنة الشخص المرجعي أو نشاطه الاقتصادي أو مستواه التعليمي أو حجم الدخل الكلي للعائلة أو حجم العائلة أو المنطقة الجغرافية (ريف/حضر)... الخ.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 107-108.

اهتم نظام 1993 كثيرا بقطاع العائلات، حيث قام بالتمييز بين ما يحصل عليه القطاع من منتجات تقوم العائلات بالإنفاق عليها بنفسها وبين تلك التي تحصل عليها بعض العائلات مجانا أو بسعر رمزي والتي تكون لها آثار واضحة على النمط الاستهلاكي للعائلة وخاصة في البلدان النامية التي تلعب فيها الحكومات دورا كبيرا في تقديم بعض المنتجات لقطاع العائلات بصورة مجانية أو بأسعار رمزية. وبهذا الصدد ميز نظام 1993 بين مفهومين أساسيين للإنفاق الاستهلاكي هما: الإنفاق الاستهلاكي النهائي والإنفاق الاستهلاكي النهائي الفعلي.

**خامسا: قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم العائلات:** حسب نظام 1993 فإن المؤسسات غير الهادفة للربح هي عبارة عن كيانات قانونية واجتماعية تنشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات دون أن تكون مصدر دخل أو ربح أو أي كسب مادي آخر للوحدات المؤسسية التي أنشأتها. وبصفة عامة فإن المؤسسات غير الهادفة للربح تعتبر من بين المنتجين غير السوقيين، حيث تقوم بتوفير السلع والخدمات للعائلات مجانا أو مقابل رسوم أو أسعار ليست لها دلالة اقتصادية. وأن أي ربح أو فائض قد تحققه هذه المؤسسات لا يتم توزيعه على مالكيها، بل يبقى في ميزانية المؤسسة أو يرحل إلى العام المقبل. وتتميز هذه المؤسسات بأنها لا تعتمد على إيراداتها من المبيعات في تغطية نفقاتها ومن ثم فإن مصدر تمويلها يتكون أساسا من الاشتراكات والتبرعات والهبات.

يتضمن قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح كافة المؤسسات غير الهادفة للربح المقيمة التي تقوم بإنتاج منتجات غير سوقية وتقوم بتقديمها مجانا أو بسعر رمزي باستثناء<sup>1</sup>:

• المؤسسات غير الهادفة للربح التي هي منتجة سوقية.

• المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية التي تسيطر عليها وحدات حكومية وتمولها بصفة أساسية.

ويشمل قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح النوعين التاليين من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم السلع والخدمات لأعضائها أو لعائلات أخرى مجانا أو بأسعار رمزية:

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 109

1. النقابات العمالية، وجمعيات المستهلكين، والأحزاب السياسية، والكنائس أو الجمعيات الدينية(بما في ذلك التي تمولها الحكومة)، والنوادي الرياضية والثقافية والترفيهية...الخ.

2. الجمعيات الخيرية ومنظمات الإغاثة والمعونة التي يتم تمويلها عن طريق التبرعات النقدية أو العينية من طرف وحدات مؤسسية أخرى.

سادسا: قطاع باقي العالم: حسب نظام 1993 فإن "قطاع باقي العالم" يتكون من مجموع الوحدات غير المقيمة التي تربطها علاقات اقتصادية مع الوحدات المؤسسية المقيمة. وباقي العالم يشمل كذلك مختلف الوحدات المؤسسية غير المقيمة والموجودة ماديا داخل الحدود الجغرافية للبلد موضوع الدراسة مثل الجيوب الأجنبية كالسفارات والقنصليات الأجنبية والقواعد العسكرية الأجنبية والمنظمات الدولية...الخ، إضافة إلى الوحدات غير المقيمة الموجودة خارج الحدود الجغرافية للبلد. تختلف الدوافع والأهداف التي تنشأ المنظمات الدولية من أجلها، فقد يتم إنشاؤها بغرض تقديم خدمات جماعية غير سوقية لفائدة أعضائها، أو بغرض القيام بدور الوساطة المالية على الصعيد الدولي (توجيه الأموال بين المقرضين والمقترضين في بلدان مختلفة)، وقد تكون المنظمة الدولية بمثابة بنك مركزي لمجموعة من البلدان.<sup>1</sup> ونشير إلى أن نظام 1993 لا يعامل المنظمات الدولية على أنها وحدات مقيمة في الدول الموجودة بها، بل يعتبرها كوحدات مقيمة في بقية العالم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 109

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 110

**المطلب الثالث: العمليات الاقتصادية وفقا لنظام 1993 :** يطلق على العمليات الاقتصادية المختلفة التي يقوم

بها مختلف الأعوان الاقتصاديون خلال فترة الملاحظة في نظام 1993 مصطلح المعاملات أو الصفقات.

**تصنيف العمليات الاقتصادية:** لقد صنف نظام 1993 العمليات الاقتصادية إلى أربعة مجموعات أساسية،

فالمجموعة الأولى تتعلق بالمنتجات من السلع والخدمات، أما المجموعة الثانية فتخص عمليات التوزيع،

وتعنى المجموعة الثالثة بالأدوات المالية، وتتضمن المجموعة الرابعة والأخيرة المعاملات المتعلقة بالتراكم.

**الفرع الأول: العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات ويرمز لها في نظام 1993 بالرمز P :** وتتعلق هذه

المجموعة من المعاملات بمصادر واستخدامات السلع والخدمات، وتنقسم هذه المجموعة من المعاملات فرعا

عند المستوى الثاني من التصنيف إلى<sup>1</sup>:

• المخرجات (المنتجات) P.1

• الاستهلاك الوسيط P.2

• الإنفاق الاستهلاكي النهائي P.3

• الإنفاق الاستهلاكي النهائي الفعلي P.4

• التكوين الرأسمالي الخام P.5

• الصادرات من السلع والخدمات P.6

• الواردات من السلع والخدمات P.7

ويمكن كذلك القيام بتصنيفات فرعية أخرى عند المستوى الثالث أو الرابع وفقا لاحتياجات التحليل

ومستوى البيانات المتاحة.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 586

**الفرع الثاني: عمليات التوزيع ويرمز لها في نظام 1993 بالرمز D :** وتتعلق هذه المجموعة بعملية توزيع الدخل المتولد إلى عوامل الإنتاج أو الحكومة من جهة، وبالعمليات المتعلقة بإعادة توزيع الدخل والثروة مثل الضرائب والإعانات والتحويلات الجارية والرأسمالية إضافة إلى مداخيل الملكية من جهة ثانية. وتنقسم هذه المجموعة من المعاملات فرعياً عند المستوى الثاني من التصنيف إلى:

- تعويضات المستخدمين (الأجراء) D.1
- الضرائب على الإنتاج والواردات D.2
- الإعانات D.3
- دخل الملكية D.4
- الضرائب الجارية على الدخل والثروة D.5
- المساهمات والمنافع الاجتماعية D.6
- التحويلات الجارية الأخرى D.7
- التعديل نتيجة التغير في صافي حقوق قطاع العائلات لدى صناديق التقاعد D.8
- التحويلات الرأسمالية D.9

ويمكن القيام بتصنيفات فرعية أخرى عند المستوى الثالث أو الرابع وفقاً لاحتياجات التحليل ومستوى البيانات المتاحة.

**الفرع الثالث: العمليات المتعلقة بالأدوات المالية ويرمز لها في نظام 1993 بالرمز F :** وتتعلق هذه المجموعة بالمعاملات النقدية والمالية والتعامل في الأدوات المالية المتنوعة. وتنقسم هذه المجموعة فرعياً عند المستوى الثاني من التصنيف إلى ما يلي<sup>1</sup>:

- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة F.1

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 587

- العملة والودائع F.2
  - الأوراق المالية باستثناء الأسهم F.3
  - القروض F.4
  - الأسهم والحصص الأخرى F.5
  - احتياطات التأمين الفنية (التقنية) F.6
  - الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع F.7
- ويمكن كذلك القيام بتصنيفات فرعية أخرى عند المستوى الثالث أو الرابع وفقا لاحتياجات التحليل ومستوى البيانات المتاحة.

#### الفرع الرابع: العمليات الأخرى المتعلقة بالتراكم ويرمز لها في نظام 1993 بالرمز K

هذا الصنف من المعاملات تم استحداثه من طرف نظام 1993. ويؤثر هذا الصنف على كمية أو قيمة الأصول والالتزامات، وتنقسم هذه المجموعة فرعيا عند المستوى الثاني من التصنيف إلى<sup>1</sup>:

- استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاك) K.1
- صافي حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة K.2
- الظهور الاقتصادي للأصول غير المنتجة K.3
- الظهور الاقتصادي للأصول المنتجة K.4
- النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير المفلحة (غير المزروعة) K.5
- الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة K.6
- الخسائر الناتجة عن الكوارث K.7
- المصادرة بدون تعويض (نزع الملكية غير المعوض) K.8

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 587

- التغييرات الأخرى في حجم الأصول غير المالية غير المصنفة في مكان آخر K.9
  - التغييرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في مكان آخر K.10
  - مكاسب/خسائر الاقتناء الاسمية (أرباح/خسائر الحيازة الاسمية) K.11
  - التغييرات في التصنيفات والهيكل K.12
- ويمكن كذلك القيام بتصنيفات فرعية أخرى عند المستوى الثالث أو الرابع وفقا لاحتياجات التحليل ومستوى البيانات المتاحة.

**الفرع الخامس: بنود الموازنة التي تم استحداثها من طرف نظام 1993 ويرمز بالرمز B :** عند إعادة ترتيب المعاملات في هيكل الحسابات تظهر مجموعة من البنود الجديدة تتعلق بالحسابات، أطلق عليها نظام 1993 مصطلح "بنود موازنة". وبنود الموازنة هذه تمثل مجاميع اقتصادية لها معنى ومدلول ضمن إطار نظام 1993 تم استحداثها من طرف نظام 1993 خدمة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي المرغوب فيه حسب الاحتياجات ومستوى التفصيل الممكن تحقيقه. ويمكن أن تنقسم بعض بنود هذه المجموعة إلى بنود فرعية على مستويات التصنيف المختلفة تبعا لاحتياجات التحليل والإمكانات المتاحة إحصائيا. وتتضمن هذه المجموعة ما يلي:

- القيمة المضافة/الناج الداخلي B.1
- فائض التشغيل (الاستغلال) B.2
- الدخل المختلط B.3
- دخل (عائد) التنظيم B.4
- ميزان المداخل الأولية/الدخل الوطني B.5
- الدخل المتاح للتصرف به B.6
- الدخل المتاح للتصرف به المعدل B.7

• الادخار B.8

• صافي الإقراض/ صافي الاقتراض B.9

• التغير في صافي القيمة المالية B.10

• الميزان الخارجي للسلع والخدمات B.11

• ميزان الحساب الخارجي الجاري B.12

• صافي القيمة المالية B.90

**ملاحظة:** إن جميع بنود التوازن السابقة تظهر في الحسابات، ويمكن أن يتم إدراجها بشكلها الخام أو بشكلها

الصافي بعد خصم قيمة استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاكات).

**الأرصدة:** إن الأرصدة تظهر عادة في الموازنات وجداول أول وآخر المدة. وتظهر هذه الأرصدة كنتيجة

لتراكم المعاملات السابقة والتيارات الأخرى، وتتأثر بالتغيرات التي تحدث عليها خلال الفترة المحاسبية.

### المبحث الثالث: هيكل حسابات نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993

إن هيكل الحسابات الذي يقترحه نظام 1993 يختلف كثيرا عن هيكل حسابات نظام 1968. وقد تطلب هذا الأمر إدخال تعديلات في بنود ومكونات مختلف الحسابات، ومن ثم تم استحداث بنود توازن جديدة وتم إدخال مجاميع واستحداث مصطلحات لم تكن موجودة في نظام 1968.

لقد تم إعداد الإطار المركزي لهيكل حسابات نظام 1993 بطريقة تتوافق مع تسلسل العمليات الاقتصادية وطريقة عرضها، حيث تم إعداد هيكل محاسبي موحد ينطبق مع جميع الوحدات ومع جميع القطاعات المؤسسية على أي مستوى من مستويات التصنيف، وكذلك بالنسبة لقطاع باقي العالم. لقد استحدث نظام 1993 طريقة جديدة يتم من خلالها عرض بنود الموازنة في كل حساب من الحسابات ضمن الإطار المركزي، حيث يتم عرض بنود الموازنة على أساس خام أو صافي ويكون الفرق بينهما هو استهلاك رأس المال الثابت.

يتكون هيكل حسابات نظام 1993 من ثلاثة مجموعات هي: مجموعة الحسابات الجارية، مجموعة حسابات التراكم، مجموعة الميزانيات.

**المطلب الأول: مجموعة الحسابات الجارية:** تتضمن الحسابات الجارية حساب الإنتاج وحسابات توزيع الدخل واستعماله.

**حساب الإنتاج:** وهو الحساب الأول في سلسلة حسابات هذه المجموعة ويبرز هذا الحساب القيمة المضافة كبنود توازن. ويتم عرض القيمة المضافة بصفة خامة وصافية بعد خصم قيمة استهلاك رأس المال الثابت. يتم إعداد هذا الحساب بالنسبة لمختلف الوحدات المؤسسية، وكذا بالنسبة للقطاعات المؤسسية، وبالنسبة للاقتصاد ككل. إن المداخل التي يولدها الإنتاج يتم ترحيلها إلى حسابات موالية، لذا فإن طريقة إعداد حساب الإنتاج

لها تأثير كبير على مختلف الحسابات الموالية<sup>1</sup>.

عند إعداد حساب الإنتاج يجب تحديد وقياس المفاهيم الأساسية كالمخرجات والاستهلاك الوسيط بنفس الطريقة. إن مخرجات الإنتاج يتم تسجيلها في جهة الموارد الموجودة على الجانب الأيسر لحساب الإنتاج، وهذه المخرجات يمكن تجزئتها إلى مخرجات سوقية وأخرى غير سوقية. ويتم تسجيل كل من الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت في جهة الاستخدامات على الجانب الأيمن للحساب. أما البند الموازن المتمثل في القيمة المضافة فيتم عرضه مرتين في الجانب الأيمن للحساب مرة بصورة خامة وأخرى بصورة صافية.

جدول رقم: 34 شكل مختصر لحساب الإنتاج حسب نظام 1993

الموارد			الاستخدامات		
القيمة	البند	دليل التصنيف	القيمة	البند	دليل التصنيف
	الإنتاج (المخرجات)	P1		الاستهلاك الوسيط	P2
	الضرائب على الإنتاج	D2		القيمة المضافة الخامة	B1 G
	ناقصا الإعانات على الإنتاج	D3		استهلاك رأس المال الثابت	K1
				القيمة المضافة الصافية	B1 N

يقيس حساب الإنتاج كل من المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة المتحققة في كل وحدة مؤسسية أو قطاع مؤسسي، والهدف من وراء ذلك هو قياس مجموع القيم المضافة المتحققة في الاقتصاد المحلي. ويعتبر الناتج الداخلي الخام أهم المجاميع الاقتصادية التي يمكن الوصول إليها انطلاقاً من حساب الإنتاج، ويتم التعبير عن ذلك من خلال المعادلة التالية:

الناتج الداخلي الخام = مجموع الإنتاج - مجموع الاستهلاك الوسيط. + مجموع صافي الضرائب على المنتجات

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 121

**المخرجات (أو الإنتاج):** هي عبارة عن السلع أو الخدمات التي يتم إنتاجها داخل منشأة وتصبح صالحة للاستعمال خارج هذه المنشأة.<sup>1</sup>

صافي الضرائب على المنتجات = الضرائب على المنتجات (D21) - الإعانات على المنتجات (D31)

أي أن الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة الخام + مجموع صافي الضرائب على المنتجات.

إن الناتج الداخلي الخام (Le PIB) يقيس القيم الإضافية التي تم تحقيقها حديثاً في الاقتصاد والتي تخصص للاستخدامات النهائية المحلية أو الصادرات.

**حسابات توزيع الدخل واستعماله:** هذه الحسابات تتكون من مجموعة من الحسابات المترابطة التي تبين كيف أن المداخل تتولد من خلال الإنتاج ويتم توزيعها على الوحدات المؤسسية التي لها حقوق في القيمة المضافة. وتتم عملية إعادة التوزيع للمداخل بين الوحدات المؤسسية من قبل الوحدات الحكومية من خلال مساهمات ومنافع (مزاي) الضمان الاجتماعي والضرائب. ويكون البند الموازن لهذه المجموعة من الحسابات هو الادخار. ويتم ترحيل الادخار إلى حساب رأس المال الذي يعتبر أول حساب من حسابات التراكم لنظام 1993.<sup>2</sup>

**حساب التوزيع الأولي للدخل:** إن حساب التوزيع الأولي للدخل يتكون من حسابين متتاليين هما حساب توليد الدخل وحساب تخصيص الدخل الأولي. ويمكن أن يقسم حساب تخصيص الدخل الأولي إلى حسابين فرعيين هما حساب دخل التنظيم وحساب تخصيص الدخل الأولي الآخر.<sup>3</sup>

**حساب توليد الدخل:** هذا الحساب يتم إعداده بالنسبة للوحدات والقطاعات المؤسسية المقيمة، ويمكن كذلك إعداده بالنسبة للاقتصاد ككل مثلما هو الحال بالنسبة لحساب الإنتاج. تتضمن موارد هذا الحساب بندا واحداً هو بند القيمة المضافة الصافية الذي تم ترحيله من حساب الإنتاج. أما الجانب الأيمن فيتضمن استخدامات

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 127

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 2

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 157

القيمة المضافة والتي تقتصر فقط على تعويضات المستخدمين والضرائب المدفوعة مخصوما منها الإعانات المستلمة. والبند الموازن لحساب توليد الدخل يطلق عليه فائض التشغيل (الاستغلال) أو الدخل المختلط وفقا لطبيعة المشروع، ويتم عرضه في جانب الاستخدامات<sup>1</sup>.

جدول رقم: 35 شكل مختصر لحساب توليد الدخل

الاستخدامات		الموارد	
دليل التصنيف	البند	دليل التصنيف	البند
D1	تعويضات المستخدمين	B1G	القيمة المضافة الخامة
D2	الضرائب على الإنتاج	B1N	القيمة المضافة الصافية
D3	ناقصا الإعانات على الإنتاج		
B2G/ B3G	فائض التشغيل/ أو الدخل المختلط		

حساب تخصيص الدخل الأولي: هذا الحساب لا يتصل مباشرة بالإنتاج، ويركز أساسا على الوحدات والقطاعات المؤسسية بوصفها متلقية للمداخل الأولية. هذه المداخل تشمل كذلك مختلف مداخل الملكية التي تتلقاها وتدفعها الوحدات أو القطاعات المؤسسية. ففي الجانب الأيسر للحساب يتم إدراج نوعين من المداخل: يتضمن النوع الأول كل من تعويضات المستخدمين، والضرائب على الإنتاج ناقصا الإعانات، وفائض التشغيل/ أو الدخل المختلط. أما النوع الثاني فيتضمن الفوائد والأرباح الموزعة، إضافة إلى الربح الذي يتلقاه مالكو الأراضي والأصول الجوفية المؤجرة إلى وحدات أخرى. أما جانب الاستخدامات لحساب تخصيص الدخل الأولي فيتضمن مداخل الملكية التي تدفعها الوحدات أو القطاعات المؤسسية. والبند الموازن لهذا الحساب هو ميزان المداخل الأولية والذي هو عبارة عن الفرق ما بين مجموع المداخل الأولية التي تتلقاها الوحدة أو القطاع المؤسسي وبين مجموع المداخل الأولية التي تدفعها الوحدة أو القطاع المؤسسي.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 157

جدول رقم: 36 شكل مختصر لحساب تخصيص الدخل الأولي

الموارد			الاستخدامات		
القيمة	البند	دليل التصنيف	القيمة	البند	دليل التصنيف
	فائض التشغيل/ أو الدخل المختلط	B2G/ B3G		مداخل الملكية المدفوعة	D4
	تعويضات المستخدمين	D1			
	الضرائب على الإنتاج	D2			
	ناقصا الإعانات على الإنتاج	D3			
	مداخل الملكية المستلمة	D4		ميزان المداخل الأولية الخامة الدخل الوطني الخام	B5G
				ميزان المداخل الأولية الصافية الدخل الوطني الصافي	B5N

إن تركيبة ميزان المداخل الأولية تختلف من قطاع مؤسسي إلى آخر<sup>1</sup>، لأن بعض أنواع المداخل الأولية تعتبر مقبوضات (موارد) لقطاعات معينة أو لغير مقيمين. ويمكن التمييز بين الموازين التالية للمداخل الأولية:

- ميزان المداخل الأولية لقطاعي الشركات المالية وغير المالية: ويتكون من فائض التشغيل (الاستغلال) مضافا إليه دخل الملكية المقبوض ومطروحا منه دخل الملكية المدفوع.
- ميزان المداخل الأولية لقطاع الحكومة العامة: ويتكون من الضرائب مخصوما منها الإعانات مضافا إليها دخل الملكية المقبوض ومخصوما منها دخل الملكية المدفوع. ويمكن أن تتضمن كذلك جزءا ضئيلا من فائض التشغيل المحقق في المشاريع غير المنظمة المملوكة للحكومة.
- ميزان المداخل الأولية لقطاع العائلات: ويتكون من تعويضات المستخدمين ومن المداخل المختلطة التي تتلقاها العائلات مضافا إليها دخل الملكية المقبوض ومخصوما منها دخل الملكية المدفوع. وتتضمن كذلك فائض التشغيل المتحقق من خدمات الإسكان التي ينتجها مالكو المساكن المشغولة من طرف أصحابها.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 163

• ميزان المداخل الأولية لقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح: ويقتصر على دخل الملكية المقبوض مخصصاً منه دخل الملكية المدفوع.

**الدخل الوطني الخام<sup>1</sup>:** يعرف الدخل الوطني الخام بأنه عبارة عن إجمالي قيمة موازين المداخل الأولية لمجموع القطاعات المؤسسية.

**الدخل الوطني الصافي:** يعرف الدخل الوطني الصافي بأنه عبارة عن صافي قيمة موازين المداخل الأولية لمجموع القطاعات المؤسسية.

**حساب دخل التنظيم:** قد تكون لدخل التنظيم فائدة وأهمية بالنسبة للمنتجين السوقيين، حيث يمكن حسابه بالنسبة للوحدات والقطاعات المؤسسية، وإن الغرض من حساب دخل التنظيم هو تحديد بند موازن إضافي يسمى دخل التنظيم.

**دخول التنظيم:** يعرف دخل التنظيم بأنه عبارة عن فائض التشغيل أو الدخل المختلط مضافاً إليه دخل الملكية المقبوض من أصول مالية أو أصول أخرى تعود ملكيتها للمشروع غير المنظم مطروحاً منه دخل الملكية المدفوع (فوائد وريع الأراضي أو غيرها من الأصول الملموسة غير المنتجة التي استأجرها المشروع)<sup>2</sup>.

جدول رقم: 37 شكل مختصر لحساب دخل التنظيم

الاستخدامات		الموارد	
دليل التصنيف	البند	دليل التصنيف	البند
D4	دخل الملكية	B2G/ B3G	فائض التشغيل/ أو الدخل المختلط
B4G	دخل التنظيم الخام	D4	دخل الملكية
B4N	دخل التنظيم الصافي		

**حساب تخصيص الدخل الأولي الآخر:** عندما يتم إعداد حساب دخل التنظيم لأي وحدة مؤسسية (أو قطاع)

فإنه يتبع بحساب تخصيص الدخل الأولي الآخر<sup>1</sup> بغرض الحصول على ميزان المداخل الأولية. ويكون أول

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 163

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 164

بند في حساب تخصيص الدخل الأولي الآخر من جانب الموارد هو دخل التنظيم، أما باقي البنود فهي: تعويضات المستخدمين التي تتلقاها العائلات، الضرائب التي تتلقاها الوحدات الحكومية مطروحا منها الإعانات المدفوعة من طرفها، دخل الملكية المقبوض من أصول مملوكة باستثناء تلك التي يتلقاها المشروع وتكون مدرجة في دخل التنظيم. أما جانب الاستخدامات لهذا الحساب فيتضمن دخل الملكية المدفوع باستثناء الفوائد والربوع المدفوعة من طرف المشاريع. والبند الموازن لهذا الحساب مماثل للبند الموازن لحساب تخصيص الدخل الأولي.

جدول رقم: 38 شكل مختصر لحساب تخصيص الدخل الأولي الآخر

الموارد		الاستخدامات	
القيمة	البند	القيمة	البند
	دليل التصنيف		دليل التصنيف
	دخل التنظيم	B4	دخل الملكية
	تعويضات المستخدمين	D1	
	الضرائب على الإنتاج	D2	
	ناقصا الإعانات على الإنتاج	D3	ميزان المداخيل الأولية الخامة الدخل الوطني الخام
	دخل الملكية	D4	ميزان المداخيل الأولية الصافية الدخل الوطني الصافي

ثانيا: حساب التوزيع الثانوي للدخل: إن حساب التوزيع الثانوي للدخل يبين كيف يتم تحويل ميزان المداخيل الأولية للوحدة المؤسسية (أو القطاع) إلى "دخل متاح للتصرف به" بعد إضافة التحويلات الجارية التي تتلقاها الوحدة المؤسسية مطروحا منها تلك التحويلات الجارية المدفوعة من طرفها باستثناء التحويلات الاجتماعية العينية. وعملية إعادة التوزيع هذه تمثل المرحلة الثانية من مراحل توزيع الدخل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 164

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 183

## جدول رقم: 39 حساب التوزيع الثانوي للدخل

الموارد			الاستخدامات		
القيمة	البند	دليل التصنيف	القيمة	البند	دليل التصنيف
	ميزان المداخل الأولية	B5		الضرائب الجارية على الدخل والثروة	D5
	الضرائب الجارية على الدخل والثروة	D5		المساهمات الاجتماعية	D61
	المساهمات الاجتماعية	D61		المزايا (المنافع) الاجتماعية باستثناء المزايا الاجتماعية العينية	D62
	المزايا (المنافع) الاجتماعية باستثناء المزايا الاجتماعية العينية	D62		التحويلات الجارية الأخرى	D7
	التحويلات الجارية الأخرى	D7		الدخل المتاح للتصرف به	B6

ملاحظة: يمكن أن يكون ميزان المداخل الأولية بصورة صافية أو بصورة خامة.

حساب إعادة توزيع الدخل العيني: يتعلق هذا الحساب بمرحلة ثالثة من مراحل توزيع الدخل. فهذا الحساب

يبين الكيفية التي يتم بها تحويل "الدخل المتاح للتصرف به" بالنسبة لكل من العائلات والمؤسسات غير الهادفة

للربح والوحدات الحكومية، إلى "دخل متاح للتصرف به معدل" ويتم ذلك من خلال إضافة وطرح التحويلات

الاجتماعية العينية. وعملية إعادة التوزيع هذه لا تشمل قطاعي الشركات المالية والشركات المالية. ويطلق

على البند الموازن لحساب إعادة توزيع الدخل العيني مصطلح "الدخل المتاح للتصرف به المعدل".<sup>1</sup>

## الجدول رقم: 40 حساب إعادة توزيع الدخل العيني

الموارد			الاستخدامات		
القيمة	البند	دليل التصنيف	القيمة	البند	دليل التصنيف
	الدخل المتاح للتصرف به	B6		التحويلات الاجتماعية العينية	D63
	التحويلات الاجتماعية العينية	D63		الدخل المتاح للتصرف به المعدل	B7

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 183

**حساب استخدام الدخل:** يهدف هذا الحساب الذي يتكون من حسابين هما: حساب "الدخل المتاح للتصرف به" وحساب "الدخل المتاح للتصرف به المعدل" إلى إظهار الكيفية التي توزع بها كل من العائلات والمؤسسات غير الهادفة للربح وكذا الوحدات الحكومية دخلها المتاح بين كل من الاستهلاك والادخار<sup>1</sup>. توجد صيغتان لحساب استخدام الدخل، ففي الصيغة الأولى التي تتعلق بحساب "الدخل المتاح للتصرف به" يتم طرح الإنفاق على "الاستهلاك النهائي" من "الدخل المتاح للتصرف به" للحصول على الادخار الذي يمثل البند الموازن للحساب. أما في الصيغة الثانية التي تتعلق بحساب "الدخل المتاح للتصرف به المعدل" فيتم طرح الإنفاق على "الاستهلاك النهائي الفعلي" من "الدخل المتاح للتصرف به المعدل" للحصول على نفس البند الموازن.

#### حساب الدخل المتاح للتصرف به:

الجدول رقم: 41 حساب الدخل المتاح للتصرف به

الموارد		الاستخدامات	
القيمة	البند	القيمة	البند
	التصنيف		التصنيف
	الدخل المتاح للتصرف به		الإنفاق على الاستهلاك النهائي
		B6	
	التعديل بسبب التغير في صافي حقوق العائلات في صناديق المعاشات التقاعدية	D8	التعديل بسبب التغير في صافي حقوق العائلات في صناديق المعاشات التقاعدية
			الادخار
			B8

**ملاحظة:** يمكن أن يكون الادخار بصورة صافية أو بصورة خامة.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 203

## حساب الدخل المتاح للتصرف به المعدل:

الجدول رقم: 42 حساب الدخل المتاح للتصرف به المعدل

الاستخدامات		الموارد	
دليل التصنيف	البند	القيمة	البند
P4	الاستهلاك النهائي الفعلي	B7	الدخل المتاح للتصرف به المعدل
D8	التعديل بسبب التغير في صافي حقوق العائلات في صناديق المعاشات التقاعدية	D8	التعديل بسبب التغير في صافي حقوق العائلات في صناديق المعاشات التقاعدية
B8	الادخار		

ملاحظة: يمكن أن يكون الادخار بصورة صافية أو بصورة خامة.

المطلب الثاني: مجموعة حسابات التراكم: يتم في حسابات التراكم تسجيل مختلف التغيرات التي تحدث على

الأصول والخصوم المالية وغير المالية بالنسبة لمختلف الوحدات المؤسسية بين ميزانيتين متتاليتين، سواء

كان ذلك من خلال المعاملات أو نتيجة لأحداث أخرى.

حساب رأس المال: في حساب رأس المال يتم تسجيل حيازة الأصول غير المالية والتخلص منها سواء كان

ذلك نتيجة لمعاملات قامت بها الوحدة المؤسسية مع وحدات مؤسسية أخرى أو نتيجة لمعاملات محاسبية

داخلية تتعلق بالإنتاج (استهلاك رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات)<sup>1</sup>.

الجدول رقم: 43 حساب رأس المال

التغيرات في الأصول		التغيرات في الخصوم وصافي القيمة المالية
P51	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	B8
K1	استهلاك رأس المال الثابت (-)	D9
P52	التغير في المخزونات	D9
P53	صافي الحيازة من الأشياء الثمينة	
K2	صافي الحيازة من الأصول غير المالية غير المنتجة	B10.1
B9	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)	

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص2

ملاحظات: <sup>1</sup>

1. التغيرات في صافي القيمة المالية (صافي الثروة) الناتجة عن الادخار والتحويلات الرأسمالية ليست بندا موازنا، وهي تساوي مجموع الجانب الأيسر من حساب رأس المال.

2. التغيرات في صافي القيمة المالية (صافي الثروة) الناتجة عن الادخار والتحويلات الرأسمالية بالنسبة لباقي العالم تشير إلى التغيرات في صافي القيمة الناجمة عن الميزان الخارجي الجاري والتحويلات الرأسمالية.

الحساب المالي: في الحساب المالي يتم تسجيل حيازة الأصول والخصوم المالية والتخلص الناتجة عن المعاملات التي قامت بها الوحدة لمؤسسية مع وحدات مؤسسية أخرى.

## الجدول رقم: 44 الحساب المالي

التغيرات في الخصوم وصافي القيمة المالية		التغيرات في الأصول	
صافي تكبد الخصوم	<b>F</b>	صافي الحيازة من الأصول المالية	<b>F</b>
		الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	<b>F1</b>
العملة (النقد) والودائع	<b>F2</b>	العملة (النقد) والودائع	<b>F2</b>
الأوراق المالية عدا الأسهم	<b>F3</b>	الأوراق المالية عدا الأسهم	<b>F3</b>
القروض	<b>F4</b>	القروض	<b>F4</b>
الأسهم والحصص الأخرى	<b>F5</b>	الأسهم والحصص الأخرى	<b>F5</b>
الاحتياطيات الفنية للتأمين	<b>F6</b>	الاحتياطيات الفنية للتأمين	<b>F6</b>
حسابات أخرى برسم الدفع	<b>F7</b>	حسابات أخرى برسم القبض	<b>F7</b>
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)	<b>B9</b>		

حساب التغيرات الأخرى في الأصول: يتكون هذا الحساب من حسابين فرعيين هما حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول وحساب إعادة التقييم.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 35

**حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول:** ويتم في هذا الحساب تسجيل التغيرات في كميات الأصول والخصوم التي تقتنيها مختلف الوحدات (أو القطاعات) المؤسسية غير الناتجة عن المعاملات مثل تدمير أصل ثابت بسبب كوارث طبيعية أو غيرها<sup>1</sup>.

**حساب إعادة التقييم:** ويتم في هذا الحساب تسجيل التغيرات في قيم الأصول والخصوم نتيجة لحدوث تغيرات في أسعارها<sup>2</sup>.

**العلاقة بين حسابات الدخل وحسابات التراكم:** إن الصلة التي تربط بين حسابات الدخل وحسابات التراكم تتمثل استعمال المدخرات (أي الدخل المتاح للتصرف به الذي لم ينفق على استهلاك السلع والخدمات) في حيازة الأصول المالية وغير المالية حتى وإن كان الأصل نقودا التي تعتبر أكثر الأصول المالية سيولة. وفي حالة ما إذا كانت المدخرات سالبة فإنه يتم التخلص من بعض الأصول أو تحمل الخصوم من أجل تمويل ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لم يتمكن "الدخل المتاح للتصرف به" من تمويله<sup>3</sup>. أما الحساب المالي فإنه يبين الطريقة التي يتم بها توجيه الأموال بين مختلف الوحدات المؤسسية من خلال الوسطاء الماليين، لأن الوصول إلى التمويل يعتبر شرطا مسبقا لممارسة الكثير من الأنشطة الاقتصادية<sup>4</sup>.

**المطلب الثالث: الميزانيات:** إن الميزانيات تبين قيم مخزونات الأصول والخصوم القائمة التي تقتنيها الوحدات المؤسسية في بداية ونهاية الفترة المحاسبية. يمكن تلخيص المعادلة المحاسبية الأساسية التي تربط الميزانية الافتتاحية بالميزانية الختامية بالنسبة لقيمة أصل منفرد كما يلي<sup>5</sup>:

• قيمة المخزون من نوع معين من الأصول في الميزانية الافتتاحية.

مضافا إليها (+)

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص2  
<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص2  
<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص2  
<sup>4</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص2  
<sup>5</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص219

- القيمة الكلية للأصول التي تم امتلاكها مطروحا منها (-) القيمة الكلية للأصول التي يجري التخلص منها في معاملات تمت خلال الفترة المحاسبية. (تسجل المعاملات المتعلقة بالأصول المالية في الحساب المالي، وتسجل المعاملات المتعلقة بالأصول غير المالية في حساب رأس المال).

مضافا إليها (+)

- قيمة التغيرات الأخرى الموجبة أو السالبة في حجم الأصول المحتفظ بها (نتيجة لاكتشاف أصل جوفي أو تدمير أصول نتيجة لكارثة طبيعية أو غيرها) ويتم تسجيل هذه التغيرات في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

مضافا إليها (+)

- قيمة مكاسب الاقتناء الاسمية الموجبة أو السالبة التي تكتسب على الأصل خلال الفترة المحاسبية نتيجة لتغير سعره. ويتم تسجيل هذا المكسب في حساب إعادة التقييم (ويمكن تقسيمها إلى مكاسب اقتناء محايدة تعكس التغير في المستوى العام للأسعار ومكاسب اقتناء حقيقية تعكس التغيرات في السعر النسبي للأصل المعني)

وهذا يساوي (=) قيمة مخزون الأصل في الميزانية الختامية.

# الفصل الرابع

معالم النظام المقترح

لحسابات الاقتصادية للجزائر

## مقدمة الفصل الرابع:

يخصص هذا الفصل لعرض معالم النظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر. وفي بحثنا هذا سيتم الاقتصار على حقل الملاحظة وعناصره فقط، لأن المجال لا يسمح بعرض شامل للنظام بكل تفاصيله حيث سيكون هذا الأمر موضوع أبحاث تفصيلية لاحقة في المستقبل.

فبخصوص حقل الملاحظة سيتم التركيز على حقل الإنتاج بصورة أساسية وعلى التحديد المكاني لحقل الملاحظة بدرجة أقل، وذلك لاعتقادنا بأن تحديد مفهوم الإنتاج ومنه تحديد حقل الإنتاج يعتبر حجر الأساس لأي نظام للمحاسبة الوطنية. فوجود أنظمة متباينة للمحاسبة الوطنية يعود في الأساس إلى الاختلاف في تحديد مفهوم الإنتاج بسبب الاعتماد على نظريات مختلفة للقيمة. فعندما نقوم بتحديد حقل الإنتاج بدقة نكون قد حددنا نوع وطبيعة نظام المحاسبة الوطنية المعني، ونكون كذلك قد حددنا نوع وطبيعة الأعوان الاقتصاديين والعمليات الاقتصادية التي يتضمنها.

يتمثل اقتراحنا المتعلق بحقل الإنتاج في توسيع هذا الحقل ليشمل الأنشطة التي تعتبر غير منتجة من وجهة نظر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي، أي ليشمل أغلب الخدمات التي كانت تعتبر غير إنتاجية وفقا للنظام الحالي. هذه التوسعة في حقل الإنتاج تترتب عليها الكثير من الأمور، فتوسيع الإنتاج ليشمل الإيجارات مثلا يترتب عليه تصنيف هذه الأخيرة ضمن العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات بعدما كانت تصنف ضمن عمليات التوزيع في النظام الحالي، وسيتم إدراج هذه الإيجارات ضمن الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي بعدما كان يعتبرها النظام الحالي مجرد مشتريات... الخ.

وبالإضافة إلى ذلك سنركز كذلك على التحديد المكاني لحقل الملاحظة ولو بدرجة أقل لكي نحدد الإقليم الاقتصادي للبلد، أي نحدد المكان الذي يتم فيه النشاط الاقتصادي المعني بالتسجيل والحساب بالنسبة للاقتصاد المعني، وبهذا الصدد نقترح استخدام نفس المعايير الدولية المستعملة من طرف نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية والمتعلقة بمفهوم الإقامة، ومفهوم مركز الاهتمام الاقتصادي، ومفهوم الإقليم الاقتصادي وذلك من أجل توحيد المصطلحات المستخدمة لتيسير إجراء المقارنات الدولية.

أما في ما يتعلق بعناصر الملاحظة فسنركز على كل من الأعوان الاقتصاديين والعمليات الاقتصادية التي يقوم بها هؤلاء الأعوان خلال فترة الملاحظة.

## المبحث الأول: حقل الملاحظة للنظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر

لتحديد حقل الملاحظة الخاص بالنظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر نقوم بالتطرق إلى تحديد حقل الإنتاج أولاً، وبعد ذلك نتطرق إلى التحديد المكاني لحقل الملاحظة ثانياً، وأخيراً ننتقل للتحديد الزمني لحقل الملاحظة أو فترة الملاحظة.

### المطلب الأول: تحديد حقل الإنتاج للنظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر.

قبل تحديد حقل الإنتاج الخاص بالنظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر نقوم أولاً بتقديم مفهوم الإنتاج الذي يلعب دوراً أساسياً<sup>1</sup> في تحديد نظام المحاسبة الوطنية.

**مفهوم الإنتاج:** نقترح على النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر تبنى نفس مفهوم الإنتاج الذي تبناه نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 والذي يعتمد على نظرية القيمة-المنفعة. فنظام 1993 يعرف الإنتاج على أنه قياس للقيمة التي تنشأ عن نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية<sup>2</sup> تستخدم العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات من أجل إنتاج مخرجات ذات منفعة من السلع والخدمات، بشرط أن يتم تقديم هذا الإنتاج إلى وحدات مؤسسية أخرى، مع استبعاد أي عملية طبيعية لا يشارك فيها الإنسان أو في إدارتها من النشاط الإنتاجي.

**حقل الإنتاج :** إن حقل الإنتاج للنظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر أوسع من حقل إنتاج الخاص بالنظام الحالي. حيث نقترح توسيع حقل الإنتاج ليشمل أغلب الأنشطة الاقتصادية التي كانت تعتبر غير منتجة في النظام الحالي. أي أن الأمر يتعلق بإدخال الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية (الوحدات الحكومية)، وكذا الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية (الشركات المالية)، بالإضافة إلى الخدمات التي تتعلق بالسكن والشؤون العقارية، وبعض الخدمات المنزلية إلى حقل الإنتاج. وبهذه التوسعة يصبح حقل

<sup>1</sup> AKACEM Kada ; comptabilité nationale ; OPU Alger 1987 ;P28.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص123

الإنتاج للنظام المقترح يقترب كثيرا من حقل الإنتاج الخاص بنظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993. ونقترح أن يطلق على هذا النظام المقترح مصطلح "النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر".

**تحديد حقل الإنتاج:** لتحديد حقل الإنتاج للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية نقدم التوضيحات الإضافية التالية التي تساعد على التمييز بين السلع والخدمات التي تدخل ضمن حقل الإنتاج وتلك التي تستبعد منه. فمن حيث المبدأ، فإن حقل الإنتاج للنظام الموسع يشمل كل ما تم إنتاجه من سلع مادية مشروعة، أما بخصوص الخدمات فإن النظام الموسع يدرج ضمن حقل الإنتاج فقط تلك الخدمات التي يتم تقديمها من وحدة مؤسسية إلى أخرى، أي تلك الخدمات التي يتولد عنها دخل يؤول للوحدة المؤسسية المنتجة. وفي إطار النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المنتجات هي: المنتجات السوقية، ومنتجات الاستخدام الذاتي، ومنتجات أخرى غير سوقية.

وبناء على ما تقدم فإن حقل الإنتاج للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر يصبح يشمل ما يلي:

- مختلف السلع المادية المشروعة التي يتم إنتاجها بهدف تقديمها إلى وحدات مؤسسية أخرى.
- مختلف الخدمات المشروعة التي يتم إنتاجها بهدف تقديمها إلى وحدات مؤسسية أخرى.
- مختلف السلع المادية المشروعة التي تم الاحتفاظ بها بغرض استخدامها كمستلزمات وسيطة للإنتاج داخل نفس الوحدة المؤسسية.
- مختلف الخدمات المشروعة التي تم إنتاجها بغرض استخدامها كمستلزمات وسيطة للإنتاج داخل نفس الوحدة المؤسسية.
- مختلف السلع والخدمات المشروعة الموجهة للاستخدام الخاص التي يحتفظ بها منتجها سواء كان ذلك لأغراض استهلاكهم النهائي أو من أجل التكوين الرأسمالي.
- مختلف الخدمات المنزلية مدفوعة الأجر كذلك التي يقوم بها الخدم والسائقين والمربيات... الخ.
- جميع خدمات المساكن المشغولة من طرف أصحابها أو مالكيها.

مدونة الأنشطة الاقتصادية التي يتضمنها حقل الإنتاج للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر:

يتضمن حقل الإنتاج للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر جميع الأنشطة الاقتصادية التالية:

- الزراعة والصيد والحراجة.
- الماء والطاقة.
- المحروقات بما في ذلك عمليات استخراج البترول والغاز الطبيعي.
- الخدمات والأشغال العمومية البترولية.
- الصناعات بمختلف أنواعها.
- المقالع والمحاجر واستخراج المعادن.
- البناء والأشغال العمومية.
- تجارة الجملة والتجزئة.
- عمليات التصليح والصيانة المختلفة.
- خدمات التنظيف المختلفة.
- خدمات الفنادق والمطاعم والمقاهي.
- النقل والتخزين والاتصالات.
- الخدمات المالية.
- خدمات الأنشطة العقارية والإيجارية.
- خدمات الإدارة العمومية والدفاع، بما في ذلك الضمان الاجتماعي.
- خدمات التربية والتعليم.
- خدمات الصحة والعمل الاجتماعي.
- أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى.
- الخدمات المنزلية المأجورة.
- خدمات المنظمات والهيئات الخارجية.

الخدمات المنزلية المستبعدة من حقل إنتاج النظام الموسع: إن النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر يستبعد من حقل الإنتاج جميع الخدمات المنزلية الموجهة للاستخدام الذاتي بقطاع العائلات التي لم يحدث بشأنها أي تبادل والتي لم يتولد عنها أي دخل لأي وحدة مؤسسية أخرى. والخدمات المنزلية المستبعدة من حقل إنتاج النظام الموسع يمكن ذكرها في ما يلي:

- مختلف خدمات التصليح البسيطة التي يقوم بها أفراد العائلة الواحدة داخل نفس العائلة.
- جميع أشغال الصيانة والتنظيف التي يقوم بها أفراد العائلة الواحدة على المنزل الذي تسكنه العائلة وكذا على السلع المعمرة التابعة لنفس العائلة بما في ذلك السيارات التي تستعمل لتلبية احتياجات العائلة. بينما يتم تسجيل المواد المستخدمة في مختلف هذه العمليات السابقة الذكر ضمن الإنفاق الاستهلاكي للعائلة.
- إعداد الطعام وتقديمه داخل العائلة الواحدة.
- رعاية الأطفال الذين ينتمون لنفس العائلة وتربيتهم وتدريبهم وتعليمهم.
- رعاية المرضى والعاجزين وكبار السن من أفراد نفس العائلة.
- نقل أفراد نفس العائلة أو سلعهم.

**معاملة الصفقات والأنشطة الاقتصادية الخفية:** يميز النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر بين الأنشطة الاقتصادية الخفية المشروعة والأنشطة الاقتصادية الخفية غير المشروعة ويوصي بعدم معاملتهما بنفس المعاملة بخلاف ما هو موجود في نظام 1993.

**أولاً: معاملة الصفقات والأنشطة الخفية المشروعة:** نوصي بأن يدخل النظام الموسع مختلف الصفقات الاقتصادية الخفية المشروعة ضمن حقل الإنتاج كلما كان الأمر ممكناً لتقليص حجم الاقتصاد الخفي إلى الحد الأدنى لكي تكون الأرقام المتوصل إليها تعكس الواقع الاقتصادي للجزائر قدر الإمكان.

معاملة الصفقات والأنشطة غير المشروعة: بخلاف نظام 1993 فإن النظام الموسع لا يوصي بإدخال الصفقات أو المعاملات غير المشروعة ضمن حقل الإنتاج، بل يقترح إجراء تقديرات منفصلة لهذا النوع من النشاط لمعرفة وتحديد حجمه بالنسبة لمجموع النشاط الاقتصادي للجزائر. وبالنسبة لعمليات السرقة وما شابهها فإن النظام الموسع يتفق مع نظام 1993 بخصوص عدم إدخالها تماما ضمن حقل الإنتاج.

**قياس وتقييم الإنتاج:** بخصوص قياس الإنتاج أو المخرجات فإن النظام الموسع يقترح استعمال نفس الأسعار المعتمدة من طرف نظام 1993 بهدف تيسير إجراء المقارنات الدولية، وفي ما يلي تفصيل لذلك:

- **قياس الإنتاج السوقي:** يتم تقييم الإنتاج السوقي بالأسعار الأساسية، وفي حالة صعوبة توفر الأسعار الأساسية يتم التقييم بأسعار المنتجين بشرط ألا تتضمن القيمة أي زيادات ناتجة عن تأخير الدفع، على أن تتم عملية التسجيل عندما تتم عملية نقل الملكية أو عند تقديم الخدمة. أما بخصوص السلع والخدمات التي تمت مقايضتها أو تم استخدامها كأجور عينية، فيتم تقييمها بالأسعار الأساسية التي كان من المفروض الحصول عليها إذا ما تم بيعها في السوق، على أن تتم عملية التبادل (نقل الملكية). أما بالنسبة للسلع والخدمات التي يتم تحويلها من وحدة مؤسسية إلى وحدة مؤسسية أخرى لاستخدامها كاستهلاك وسيط أو تكوين رأسمالي فإنه يتم تقييمها بالأسعار الأساسية مضاف إليها أية تكاليف نقل تكون قد دفعت إلى طرف ثالث. أما السلع التي تم إدخالها إلى المخازن فيتم تقييمها بالأسعار الأساسية في لحظة الدخول بينما يتم تقييم المسحوبات من المخزون بالأسعار التي تباع بها لحظة الخروج.

- **قياس الإنتاج المخصص لأغراض الاستهلاك الذاتي:** يتم تقييم الإنتاج المخصص لأغراض الاستهلاك الذاتي بالأسعار الأساسية التي يمكن أن يباع بها في السوق، وفي حالة عدم توفر الأسعار الأساسية يتم التقييم على أساس قيمة تكلفة هذا الإنتاج. أما بالنسبة للخدمات التي ينتجها قطاع العائلات لأغراض الاستهلاك الذاتي والمتمثلة في الخدمات المأجورة المقدمة من طرف الخدم أو غيرهم فإنه يتم تقييمها

بقيمة الأجر المدفوعة لهؤلاء مضاف إليها أية مدفوعات عينية أخرى كالطعام والسكن..الخ. أما

بخصوص خدمات المساكن المشغولة من طرف أصحابها، فإنه يتم تقييمها بقيمة الإيجارات المماثلة.

• **قياس المنتجات غير السوقية الأخرى:** يتم تسجيل الإنتاج من السلع المادية وقت استكماله ويتم تسجيل

الخدمات لحظة تقديمها. وبما أن هذا النوع من الإنتاج تقوم به الوحدات الحكومية والمؤسسات غير

الهادفة للربح، وبما أنه لا يوجد سوق للخدمات الجماعية أو الخدمات الأخرى، فإنه يتم تقييم هذا النوع

من الخدمات غير السوقية على أساس قيمة تكلفة إنتاج هذه الخدمات.

### المطلب الثاني: التحديد المكاني لحقل الملاحظة للنظام الموسع

يقصد بالتحديد المكاني لحقل الملاحظة للنظام الموسع تحديد الإقليم الاقتصادي للجزائر، أي تحديد الحدود

المكانية للاقتصاد الجزائري. وللوصول إلى ذلك فإن النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر يتبنى

معيار الإقامة. ويعتمد معيار الإقامة على معيار آخر تم استحداثه من طرف نظام 1993 للمحاسبة الوطنية

يدعى "مركز الاهتمام الاقتصادي"، وتبعاً لذلك يمكن اعتبار الوحدة المؤسسية مقيمة في الجزائر إذا كان لديها

"مركز اهتمام اقتصادي" داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر.

**الإقليم الاقتصادي للجزائر:** يتكون الإقليم الاقتصادي للجزائر من الإقليم الجغرافي للجزائر الذي تتولى

الحكومة الجزائرية إدارته، وتنتقل داخله السلع ورؤوس الأموال والأفراد بكل حرية دون أي نوع من

إجراءات الجمارك أو الهجرة

**ويضاف إليه ما يلي:**

• جميع الجيوب الديبلوماسية (القنصليات والسفارات) الجزائرية الموجودة في الخارج.

• المياه الإقليمية للجزائر.

- المجال الجوي الجزائري.
  - الأسطول البحري الجزائري بما في ذلك بواخر وسفن الصيد البحري.
  - الأسطول الجوي الجزائري.
  - المناطق الحرة التي توجد داخل الجزائر والتي تخضع لرقابتها الجمركية.
- ويجب استبعاد كل الجيوب التابعة لبلدان أجنبية أو لمنظمات دولية أو إقليمية الموجودة داخل الحدود الجغرافية للجزائر.

#### ملاحظات تتعلق بالتحديد المكاني:

- لا يشترط أن يكون "مركز الاهتمام الاقتصادي" ثابتا ما دام موجودا داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر.
- يكون للفرد والعائلة "مركز اهتمام اقتصادي" في الجزائر باعتباره بلد الاهتمام الرئيسي عندما يكون لهم فيه مسكن يستعملونه ويتم معظم إنفاقهم في الجزائر.
- إن مكان إقامة الفرد هو نفس مكان إقامة العائلة التي ينتمي إليها حتى ولو قضى فترة تقل عن سنة بعيدا عن العائلة، أما إذا كانت إقامته خارج الجزائر بصفة دائمة وأصبح له مركز اهتمام اقتصادي خارج الجزائر، فإن عضويته في العائلة الأصلية المقيمة بالجزائر تتوقف، ويتم اعتباره مقيما في البلد المضيف حتى ولو بقي هذا الفرد من الناحية القانونية موظفا في مؤسسة مقيمة في الجزائر ويتقاضى راتبه منها.
- تتم معاملة مجموع الوحدات الحكومية الجزائرية على أنها وحدة مؤسسية واحدة بالنسبة لمفهوم الإقامة، حيث تشمل كذلك كل سفاراتها وفنصلياتها الموجودة في الخارج.
- مركز الاهتمام الاقتصادي للوحدات الحكومية الجزائرية هو الإقليم الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الوحدات الحكومية ولايتها وسلطة جباية الضرائب.

- تعتبر الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح مقيمة في الجزائر إذا تم إنشاؤها وتسجيلها قانونيا بالجزائر، وإذا أنشأت هذه المؤسسات فرعا أو موقعا إنتاجيا لها في الخارج لمدة تفوق السنة فإن هذا الفرع يعتبر مقيما في الخارج داخل البلد الموجود به هذا الفرع.
- إن ملكية الأراضي أو المباني في الجزائر تعتبر شرطا كافيا لاعتبار أن للمالك مركز اهتمام اقتصادي في الجزائر، حتى وإن لم تكن له في الجزائر أية أنشطة اقتصادية.
- تتم معاملة الطلبة الأجانب كمقيمين في البلدان التي جاءوا منها مهما كانت مدة دراستهم في الجزائر بشرط أن يستمر ارتباطهم الاقتصادي بهذه البلدان. وبالمقابل، تتم معاملة الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بالخارج كمقيمين في الجزائر مهما كانت مدة دراستهم في الخارج بشرط أن يستمر ارتباطهم الاقتصادي بالجزائر.
- يعتبر الدبلوماسيون والعسكريون والموظفون الحكوميون الجزائريون، الذين يعملون في مختلف السفارات والقنصليات الجزائرية الموجودة بالخارج مقيمون في الجزائر.
- يعتبر المسافرون والسياح الجزائريون وكذا العمال الموسميين، والعمال الذين يعبرون الحدود بصورة منتظمة للعمل في بلد مجاور كل هؤلاء يعتبرون مقيمين بالجزائر.
- يعتبر الموظفون الجزائريون الذين يعملون في السفارات أو القنصليات الأجنبية المتواجدة بالجزائر مقيمين بالجزائر.
- يعتبر أفراد طواقم السفن والطائرات الجزائرية وأية معدات متحركة مقيمون في الجزائر إذا كانت مدة إقامتهم بالخارج أقل من سنة.
- إن المنظمات الدولية الموجودة بالجزائر لا تعتبر مقيمة في الإقليم الاقتصادي للجزائر، بل تتم معاملتها على أنها خارجة عن الإقليم، لكن صناديق التقاعد التي قد تشغلها هذه المنظمات تتم معاملتها على أنها مقيمة في الإقليم الاقتصادي للجزائر.

- إن الأفراد العاملون في المنظمات الدولية المتواجدة بالجزائر يعتبرون مقيمين بالجزائر إذا انطبقت عليهم شروط الإقامة (إقامة سنة فأكثر ولهم مركز اهتمام اقتصادي). أما إذا لم تنطبق عليهم هذه الشروط فإنهم يعتبرون مقيمين في بلدانهم التي لهم فيها مركز الاهتمام الاقتصادي.
- يعتبر المتعاونون التقنيون الأجانب الذين يشتغلون في الجزائر بعقود طويلة (سنة أو أكثر) كمقيمين في الجزائر. وتعتبر الحكومة الجزائرية كوكيل عن الحكومة أو المنظمة الدولية التي تقوم بتمويلهم، ويترتب عن ذلك وجود تحويل للأموال من الحكومة أو المنظمة الدولية التي تقوم بالتمويل إلى الحكومة الجزائرية لتغطية مرتباتهم وتكاليفهم.
- يوجد للشركة التي تعمل في أكثر من بلد في وقت واحد (سكة حديد، سيارات، خطوط نقل كهرباء أو غاز.. الخ) مركز اهتمام اقتصادي في جميع البلدان التي تنشط بها، ومن ثم يجب أن يكون لها حسابات متكاملة حتى يمكن معاملتها كشبه شركة. أما السفن والطائرات والوحدات المتحركة الأخرى، فإنه تتم معالجتها على أنها مملوكة للشركة الأم في البلد المقيمة فيه، وأية مبالغ يتم تحويلها من الشركة الأم إلى الفروع تعتبر استثمارات أجنبية مباشرة.

### المطلب الثالث: التحديد الزمني لحقل الملاحظة

ويتعلق الأمر هنا بتحديد الفترة المحاسبية أو فترة الملاحظة التي يأخذ بها النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر عند ملاحظة وقياس وتسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي تقوم بها مختلف الوحدات المؤسسية المقيمة داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر. وفترة الملاحظة للنظام الموسع لا تختلف عن الفترة المحاسبية الممتدة من 1/1/.... إلى 31/12/.... من نفس السنة.

## المبحث الثاني: عناصر حقل الملاحظة للنظام المقترح

يتضمن هذا العنوان الأعوان الاقتصاديين والمعاملات الاقتصادية التي تتم بينهم خلال فترة الملاحظة.

**المطلب الأول: الأعوان الاقتصاديون:** إن عدد المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون داخل الاقتصاد الجزائري كبير جدا يقدر بالملايين، ولتتبع ودراسة سلوك مختلف هؤلاء المتعاملين يقترح النظام الموسع تصنيفهم إلى مجموعات يطلق عليها مصطلح "القطاعات المؤسسية" تشترك في بعض الخصائص.

**تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات مؤسسية:** قبل الشروع في تصنيف المتعاملين الاقتصاديين نرى أنه من الأنسب التذكير ببعض المصطلحات التي لها علاقة بهذا الموضوع.

**الوحدة المؤسسية:** هي كل وحدة اقتصادية لها سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتمتع بالاستقلالية المالية والادارية حيث تمتلك مجموعة متكاملة من الحسابات، ولها الحق في إبرام الصفقات والقيام بالعمليات الاقتصادية المختلفة مع باقي الوحدات الاقتصادية الأخرى. وكذلك لها الحق في امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات<sup>1</sup>.

**أنواع الوحدات المؤسسية<sup>2</sup>:** يمكن التمييز بين نوعين من الوحدات المؤسسية هما:

1. الأشخاص الطبيعيين سواء كانوا أفرادا أو جماعات في شكل عائلات. فالعائلة باعتبارها وحدة مؤسسية

يمكن أن تدخل ضمنها المؤسسات الخاصة غير المنظمة التي ليست لها شخصية اعتبارية (وليس لها استقلالية مالية) والمملوكة من طرف هذه العائلات أو أحد أفرادها.

2. الوحدات المؤسسية وكذا أي كيانات اجتماعية أو قانونية يعترف بها القانون (أو المجتمع) وينظمها

بشرط أن تكون مستقلة تماما عن مالكيها أو القائمين على إدارتها. ويمكن لهذه الوحدات المؤسسية أن

تشمل جميع الشركات (المالية وغير المالية) والوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 87

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 87

الكيانات القانونية والاجتماعية التي يمكن اعتبارها كوحدات مؤسسية<sup>1</sup>: نقترح بأن يتبنى النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر نفس المعيار الذي تبناه نظام 1993 للمحاسبة الوطنية، وبناء على ذلك يمكن اعتبار الفئات الثلاثة الرئيسية التالية كوحدات مؤسسية:

أولاً: الشركات: وهي تلك التي يكون هدفها الأساسي تحقيق الربح سواء كانت هذه الأخيرة شركات مالية أو شركات غير مالية، وهي تتضمن مختلف الشركات العمومية والخاصة سواء كانت مملوكة من طرف جزائريين أو أجانب، ويمكن للشركات أن تشمل الأنواع التالية:

- الشركات التابعة.
- الشركات المرتبطة.
- الشركات القابضة.
- الشركات المساعدة.
- شركات التضامن.
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

#### ملاحظات:

1. لا يمكن أن تكون الشركة المنتجة بأي حال من الأحوال مستهلكاً نهائياً، حيث أنها لا تقوم بأي نوع من النفقات النهائية لفائدة العائلات عكس الهيئات غير الهادفة للربح. أي لا يكون للشركة إنفاق استهلاكي نهائي، لأنها أنشئت من أجل إنتاج السلع و/أو الخدمات لبيعها في بهدف تحقيق الربح. وعندما تقوم الشركة بتقديم سلع أو خدمات لفائدة عمالها فإن ذلك يكون بمثابة تعويض (أجر) عيني للعمال<sup>2</sup> فقط وليس إنفاقاً استهلاكياً.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 90  
<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 91

2. تعود مختلف الإيرادات التي تحققها الشركة في نهاية المطاف إلى وحدات مؤسسية أخرى (مالكي الأسهم أو الحصص)، وذلك عكس الهيئات غير الهادفة للربح التي لا يمكنها توليد مداخيل تؤول إلى وحدات مؤسسية أخرى.

**ثانياً: أشباه الشركات:** وهي تلك المؤسسات غير المنظمة التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية<sup>1</sup> لكنها تتصرف كما لو أنها شركات، ويمكن لشبه الشركة أن يكون عبارة عن:

- مؤسسة (أو مشروع) لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتعود ملكيتها لوحدة مؤسسية مقيمة بالجزائر، وتتصرف كما لو أنها شركة مستقلة وتكون علاقتها بمالكها مثل علاقة الشركة بمساهميها، ويجب عليها في هذه الحالة مسك مجموعة متكاملة من الحسابات.

- مشروع (أو مؤسسة) ليست له شخصية اعتبارية مملوك من طرف وحدة مؤسسية غير مقيمة بالجزائر، لكنه يعتبر مقيماً لأنه ينشط داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر لفترة زمنية تفوق السنة. ويمكن لأشباه الشركات أن تشمل الأنواع التالية:

1. المشاريع غير المنظمة التي ليست لها شخصية اعتبارية والمملوكة من طرف الوحدات الحكومية الجزائرية بحيث تقوم بممارسة نشاطها في مجال الإنتاج السوقي ويتم تسييرها بنفس الطريقة التي يتم بها تسيير الشركات العمومية.

2. المشاريع غير المنظمة التي ليست لها شخصية اعتبارية المملوكة من طرف العائلات المقيمة بالجزائر والتي يتم تسييرها بنفس الطريقة التي يتم بها تسيير الشركات الخاصة.

3. المشاريع غير المنظمة التي ليست لها شخصية اعتبارية والتي تنتمي إلى وحدات مؤسسية غير مقيمة. وهي تتضمن الفروع الدائمة أو مكاتب الربط للشركات الأجنبية التي تشتغل في الإقليم

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 93

4. الاقتصادي للجزائر لفترة زمنية تفوق السنة، ومثال ذلك الوحدات المكلفة بإنشاء الطرق والجسور أو السدود أو غيرها من المشاريع الإنشائية الكبرى.

**ثالثا: المؤسسات غير الهادفة للربح<sup>1</sup>:** وهي عبارة عن وحدات مقيمة بالجزائر يتم إنشاؤها بغرض إنتاج السلع و/أو تقديم الخدمات دون أن يكون هدفها تحقيق الربح أو تكون مصدر دخل لمالكيها أو للهيئات التي تنتمي إليها. وهي عبارة عن كيانات قانونية مستقلة تماما عن الوحدات التي قامت بإنشائها أو تقوم بتمويلها. ويكون الغرض من إنشاء هذا النوع من المؤسسات محددًا في وثيقة تأسيسها. ففي حالة ما إذا حققت أنشطة هذه المؤسسات فائضا، فإنه يبقى في ميزانية المؤسسة أو يرحل إلى ميزانية العام المقبل ولا يمكن بأي حال من الأحوال لأي وحدات مؤسسية أخرى أن تمتلك هذا الفائض أو تستحوذ عليه. ويمكن التمييز بين الأنواع التالية للمؤسسات غير الهادفة للربح:

1. المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشتغل بالإنتاج السوقي والتي هي عبارة عن هيئات تنشط في مجال الإنتاج السوقي<sup>2</sup>، حيث تقوم بإنتاج منتجات بغرض بيعها في السوق بمقابل. ومن أمثلتها نجد المدارس الخاصة والعيادات الخاصة... الخ، التي تفرض حقوقا تتحد تبعا لمتوسط التكاليف، وبالتالي يمكنها تحقيق فائض. ويمكن لهذه المؤسسات أن تجمع أموالا أو تقبل تبرعات أو إعانات من الغير لسد العجز إن وجد.
2. المؤسسات غير الهادفة للربح السوقية التي تخدم المؤسسات التجارية<sup>3</sup>: معظم هذا النوع من الهيئات تنشأ اتحادات المؤسسات بهدف تعزيز مصالحها، وهي تشمل مختلف الهيئات التي تخدم الأعمال مثل الاتحادات الصناعية والفلاحية... الخ. ويتم تمويل هذه الهيئات عادة من خلال تبرعات أو اشتراكات مجموعة المؤسسات الأعضاء. وتصنف هذه المؤسسات ضمن المنتجين السوقيين.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 94

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 94

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 95

3. المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشتغل بالإنتاج غير السوقي<sup>1</sup>: وهي عبارة عن هيئات تنشط في مجال الإنتاج غير السوقي، حيث تقوم بإنتاج منتجات غير سوقية. وتتميز هذه الهيئات بأنها لا تعتمد على إيراداتها من المبيعات في تغطية نفقاتها ومن ثم فإن مصدر تمويلها يتكون أساساً من الاشتراكات والتبرعات والهيئات من أطراف مختلفة من بينها الوحدات الحكومية. ويمكن تصنيف هذا النوع من المؤسسات غير الهادفة للربح إلى صنفين:

أ. ويشمل الصنف الأول مختلف المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها وتمولها الوحدات الحكومية<sup>2</sup> بصورة رئيسية، والتي هي عبارة عن كيانات قانونية مستقلة، لكن الوحدات الحكومية هي التي تقرر سياستها العامة من خلال تعيين مسؤوليها الإداريين وإنهاء مهامهم. ويتم تصنيفها ضمن قطاع الحكومة.

ب. ويشمل الصنف الثاني مختلف المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم العائلات<sup>3</sup>.

### تصنيف الأعوان الاقتصاديين:

أسس تصنيف المنتجين: يمكن تصنيف المنتجين أو الوحدات المنتجة وفقاً لمجموعة من المعايير تتعلق بالهدف الذي أنشئت من أجله الوحدة ووظيفتها والسلوك الذي تسلكه لتحقيق هدفها إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: المنتجون السوقيون، والمنتجون لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي، والمنتجون الآخرون لغير أغراض السوق.

المنتجون السوقيون: ويقصد بهم أولئك المنتجون المقيمون بالجزائر الذين يقومون بإنتاج السلع والخدمات السوقية من أجل بيعها في السوق بأسعار تغطي جميع تكاليف الإنتاج أو معظمها بهدف تحقيق الربح. ويمكن أن يقوم هؤلاء المنتجون بإنتاج بعض المنتجات غير السوقية بصفة عرضية.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 95

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 95

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 95

المنتجون لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي: ويقصد بهم أولئك المنتجون المقيمون بالجزائر الذين يقومون عادة بإنتاج السلع والخدمات لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي سواء كانت متعلقة بمنتجات الاستهلاك النهائي أو بمنتجات التكوين الرأسمالي.

المنتجون الآخرون لغير أغراض السوق: ويطلق عليهم كذلك مصطلح المنتجون غير السوقيين، ويقصد بهم أولئك الأعوان الاقتصاديين المقيمون بالجزائر الذين يقدمون منتجاتهم إلى العائلات أو إلى المجتمع بصفة عامة مجانا أو بسعر رمزي لا يغطي التكاليف، ومن أمثلة ذلك نجد الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم العائلات. وتتم بتغطية كل أو معظم التكاليف من خلال التحويلات أو الاشتراكات. ويمكن أن يكون لهؤلاء المنتجين غير السوقيين بعض المنتجات السوقية.

تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات مؤسسية: إن النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر يقترح تصنيف المتعاملين الاقتصاديين المقيمين بالجزائر إلى خمسة قطاعات مؤسسية بالإضافة إلى قطاع مخصص لغير المقيمين يطلق عليه "قطاع باقي العالم". إن القطاعات المؤسسية المقيمة تشمل ما يلي:

• قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية.

• قطاع الشركات وأشباه الشركات المالية.

• قطاع الحكومة.

• قطاع العائلات.

• قطاع المؤسسات أو الهيئات غير الهادفة للربح وتخدم العائلات.

أما الأعوان الاقتصاديين غير المقيمين فيخصص لهم النظام قطاعا منفردا يدعى "قطاع باقي العالم".

والجدول التالي يبين لنا الاختلافات الموجودة بين النظام الحالي للحسابات الاقتصادية الجزائرية والنظام

المقترح الذي أطلقنا عليه النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر.

جدول رقم: 45 مقارنة بين النظام الحالي للحسابات الاقتصادية الجزائرية والنظام الموسع المقترح.

النظام المقترح للحسابات الاقتصادية للجزائر	النظام الحالي للحسابات الاقتصادية الجزائرية
1. قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية.	1. قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية.
2. قطاع الشركات وأشباه الشركات المالية.	2. قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة.
3. قطاع الحكومة.	3. قطاع الادارات العمومية.
4. قطاع العائلات.	4. قطاع المؤسسات المالية.
5. قطاع المؤسسات أو الهيئات غير الهادفة للربح وتخدم العائلات.	5. شبه قطاع باقي العالم.
6. شبه قطاع باقي العالم.	

وفي ما يلي نقوم بعرض هذه القطاعات المؤسسية بشيء من التفصيل.

#### 1. قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية<sup>1</sup>

يضم هذا القطاع المؤسسي جميع الشركات وأشباه الشركات غير المالية المقيمة بالجزائر بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح المقيمة التي تعمل في مجال الإنتاج السوقي. وبناء على ذلك فإن قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية يشمل ما يلي:

- جميع الشركات غير المالية المقيمة داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر بغض النظر عن مكان إقامة المساهمين.
- جميع الوحدات أو أشباه الشركات غير المالية المقيمة داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر.
- جميع فروع الشركات الأجنبية غير المالية التي تعمل في الجزائر لمدة طويلة (سنة أو أكثر).

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 96

- المؤسسات أو الهيئات غير الهادفة للربح المقيمة بالجزائر والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج سلع و/أو خدمات سوقية غير مالية.

ويمكن تصنيف الشركات غير المالية التي يتضمنها قطاع الشركات غير المالية بالاعتماد على معياري الملكية والإدارة إلى القطاعات الفرعية التالية:

- قطاع فرعي للشركات العمومية غير المالية.
- قطاع فرعي للشركات الخاصة الوطنية غير المالية.
- قطاع فرعي للشركات الأجنبية (الخاضعة للسيطرة الأجنبية) غير المالية.

## 2. قطاع الشركات وأشباه الشركات المالية<sup>1</sup>

يضم هذا القطاع المؤسسي مجموع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة بالجزائر التي تعمل أساسا في ميدان الوساطة المالية أو في أنشطة مالية مساعدة. وبناء على ذلك فإن قطاع الشركات وأشباه الشركات المالية يتضمن ما يلي:

- جميع الشركات المالية المقيمة داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر بغض النظر عن مكان إقامة المساهمين والتي تعمل في مجال الوساطة المالية أو الأنشطة المالية المساعدة.
- جميع الوحدات أو أشباه الشركات المالية المقيمة داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر والتي تعمل في مجال الأنشطة المالية.
- جميع فروع الشركات المالية الأجنبية التي تعمل في الجزائر لمدة طويلة (سنة أو أكثر).
- مختلف المؤسسات أو الهيئات غير الهادفة للربح المقيمة بالجزائر والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج منتجات سوقية ذات طبيعة مالية.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 97

- جميع المشاريع أو الشركات المالية غير المنظمة المقيمة بالجزائر التي تنطبق عليها مواصفات أشباه الشركات والتي تتصف بصفات الوسطاء الماليين أو المساعدين.

**الشركات المالية:** هي مؤسسات تشتغل أساسا في مجال الوساطة المالية أو تمارس أنشطة مالية مساعدة ذات صلة وثيقة بالوساطة المالية بالإضافة إلى الشركات التي تقوم بالتأمين وتوفير الاعتمادات لمعاشات التقاعد.

**الوساطة المالية:** هي نشاط إنتاجي<sup>1</sup> تقوم به وحدات مؤسسية تنشأ لهذا الغرض. ويتمثل دور الوسيط المالي في توجيه الأموال من المقرضين إلى المقترضين بالتوسط فيما بينهم. حيث يقوم الوسيط المالي بتجميع الأموال من المتعاملين ويقوم بتقديمها للمقرضين بالصورة التي تتناسب مع احتياجاتهم. فالوسيط المالي لا يقوم باستخدام الأموال التي قام بتجميعها في تقديم القروض للغير فقط بل ومن أجل شراء الكمبيالات أو السندات أو الأوراق المالية الأخرى كذلك.

**الأنشطة المالية المساعدة:** هذه الأنشطة تعتبر أنشطة ثانوية بالنسبة للوسطاء الماليين، ويمكن تقديمها من طرف وكالات متخصصة أو سماسرة متخصصين مثل سماسرة الأوراق المالية وسماسرة القروض ومختلف المؤسسات التي تمارس أنشطة مالية والتي نشأت نتيجة للابتكارات المالية الحديثة.

**الشركات المالية التي ليست لها شخصية اعتبارية<sup>2</sup>:** إن الشركات المالية غير المنظمة التي ليست لها شخصية اعتبارية والتي لا تنطبق عليها مواصفات أشباه الشركات وكذلك الأفراد الذين يشتغلون ببعض الأنشطة المالية مثل إقراض أو اقتراض الأموال، وبيع أو شراء العملات الأجنبية لا يتم تصنيفهم ضمن قطاع الشركات المالية.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 97  
<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 98

القطاعات الفرعية لقطاع الشركات وأشباه الشركات المالية<sup>1</sup>: يمكن تصنيف قطاع الشركات وأشباه الشركات

المالية إلى القطاعات الفرعية التالية:

- البنك المركزي (بنك الجزائر).
- شركات الإيداع الأخرى، وتشمل شركات الإيداع النقدي والشركات الأخرى.
- الوسطاء الماليون الآخرون باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد.
- الشركات المالية المساعدة.
- شركات التأمين وصناديق التقاعد.

**البنك المركزي:** أصبح يطلق على البنك المركزي الجزائري مصطلح "بنك الجزائر" منذ صدور القانون

10/90 المتعلق بالنقد والقرض<sup>2</sup> سنة 1990. واستمرت هذه التسمية حتى بعد تاريخ صدور الأمر 11/03

المتعلق بالنقد والقرض<sup>3</sup> في 2003. وبنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي. ويعد بنك الجزائر تاجرا في علاقته مع الغير. تمتلك الدولة الجزائرية مجموع رأسماله. لا يهدف بنك

الجزائر إلى تحقيق الربح وإنما هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام للجزائر، ولا يتعامل مع

الأفراد. وبنك الجزائر هو مؤسسة عمومية حيث يقوم بإصدار النقود، ويحتفظ بالاحتياطيات الدولية للجزائر

أو بجزء منها، كما يقوم كذلك بالاحتفاظ بالودائع الحكومية.

**شركات الإيداع الأخرى<sup>4</sup>:** يتضمن هذا القطاع الفرعي جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة

بالجزائر باستثناء بنك الجزائر (البنك المركزي). ويتمثل النشاط الأساسي لهذه الشركات في الوساطة المالية.

ويشمل هذا القطاع الفرعي كل من شركات الإيداع النقدي، وشركات الإيداع الأخرى.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص98

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد سنة 1990

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد سنة 2003

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص98

**شركات الإيداع النقدي:** إن شركات الإيداع النقدي تتضمن جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة بالجزائر التي عليها التزامات في شكل ودائع تدفع عند الطلب، وقابلة للتحويل بشيك أو يمكن استخدامها كوسيلة للدفع. ومن أمثلة هذه الشركات نجد البنوك التجارية العمومية والخاصة سواء كانت جزائرية أو أجنبية وبنوك المقاصة التي لها نظام مقاصة مشترك منظم لتسهيل نقل الودائع فيما بينها بواسطة الشيكات أو بوسائل أخرى.

**الشركات الأخرى<sup>1</sup>:** إن الشركات الأخرى تتضمن جميع الشركات وأشباه الشركات المالية الأخرى المقيمة بالجزائر التي عليها التزامات في شكل ودائع قد لا تكون قابلة للتحويل الفوري، أو في شكل أدوات مالية مثل شهادات الإيداع قصيرة الأجل والتي هي بدائل قريبة من الودائع. بالإضافة إلى ذلك يمكن لشركات الإيداع الأخرى أن تشمل بنوك الادخار أو بنوك الرهن العقاري... الخ.

**ملاحظة:** ونشير إلى أنه نتيجة للابتكارات المالية الحديثة وتطور التكنولوجيا في ميادين الحاسوب والاتصالات من جهة، وتخفيف القيود المالية في كثير من البلدان من جهة أخرى أصبح من الصعب التمييز بين شركات الإيداع النقدي وشركات الإيداع الأخرى لأن الحدود التي تفصلهما أصبحت غير واضحة<sup>2</sup>.

**الوسطاء الماليون الآخرون<sup>3</sup>** (باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد): يتضمن هذا القطاع الفرعي جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة بالجزائر والتي تعمل بصورة أساسية في مجال الوساطة المالية باستثناء شركات الإيداع وشركات التأمين وصناديق التقاعد. حيث تقوم هذه الشركات بجلب الأموال من الأسواق المالية (ليس في شكل ودائع) من أجل استخدامها في امتلاك أصول مالية أخرى. ومن أمثلة هذه الشركات نجد تلك التي تشتغل في مجال تمويل الاستثمارات أو التي تشتغل بالتأجير المالي وشركات البيع بالتقسيط والشركات التي تقوم بتقديم الائتمان الاستهلاكي.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 99

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 99

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 99

**الشركات المالية المساعدة<sup>1</sup>:** يتضمن هذا القطاع الفرعي جميع الشركات وأشباه الشركات المالية المقيمة بالجزائر والتي تعمل أساسا بأنشطة ذات صلة وثيقة بالوساطة المالية، وهذه الشركات تشمل سماسرة الأوراق المالية وسماسرة القروض... الخ، بالإضافة إلى الشركات التي تقوم بترتيب صفقات المقايضة والبيع الآجلة وغيرها.

**شركات التأمين وصناديق التقاعد<sup>2</sup>:** يتضمن هذا القطاع الفرعي جميع الشركات المقيمة بالجزائر والتي تنشط في مجال التأمين سواء كانت عمومية أو خاصة أو خاضعة للسيطرة الأجنبية، بالإضافة إلى صناديق التقاعد. إن صناديق التقاعد المقصودة هنا هي كل الصناديق التي تنشأ مستقلة عن الوحدات المؤسسية التي أنشأتها بغرض تقديم مزايا أو منافع لفئات محددة من الموظفين عند التقاعد، وتعمل في السوق لحسابها الخاص في مجال العمليات المالية.

**معاملة بعض الحالات الخاصة:** توجد بعض الشركات أو المؤسسات التي تقع على مقربة بين الخط الفاصل بين قطاعي الشركات غير المالية والشركات المالية، ومن أمثلة ذلك نجد الشركات القابضة والهيئات التنظيمية<sup>3</sup>.

فالشركة القابضة هي عبارة عن شركة تسيطر على مجموعة من الشركات التابعة، حيث تعود إليها ملكية المجموعة ككل وتقوم بتوجيهها. يتم تصنيف الشركة القابضة ضمن قطاع الشركات المالية عندما يكون الطابع المالي هو الغالب على نشاط المجموعة ككل. أما إذا كان الطابع غير المالي هو الغالب فيتم تصنيف الشركة القابضة ضمن قطاع الشركات غير المالية. وفي حالة ما إذا كانت أغلب الشركات التابعة تنشط مثلا في مجال التأمينات، فإن الشركة القابضة ذاتها يتم تصنيفها ضمن القطاع الفرعي الذي يسمى "شركات التأمين وصناديق التقاعد".

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص100

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص100

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص100

أما بخصوص الهيئات التنظيمية التي تشرف على الشركات المالية وتنظمها فإنه يتم تصنيفها وفقا لمركزها. فالهيئات التنظيمية التابعة للحكومة والتي لا يمكن معاملتها كوحدات مؤسسية مستقلة عنها يتم تصنيفها ضمن قطاع الحكومة، أما إذا كانت هذه الهيئات عبارة عن وحدات مؤسسية مستقلة فإنه يتعين إدراجها مع البنك المركزي.

**تصنيف الشركات وأشباه الشركات المالية وفقا لمعباري الملكية والإدارة:** يمكن تصنيف الشركات وأشباه الشركات المالية وفقا لمعباري الملكية والإدارة إلى قطاعات فرعية أخرى على النحو الآتي:

- الشركات المالية العمومية.
- الشركات المالية الخاصة.
- الشركات المالية الخاضعة للسيطرة الأجنبية.

3. **قطاع الحكومة:** وفقا للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائرية فإن قطاع الحكومة يشمل مجموع الوحدات الحكومية الجزائرية المركزية والمحلية بالإضافة إلى إدارة الضمان الاجتماعي والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها وحدات حكومية. أي أن هذا القطاع المؤسسي يتألف من الوحدات المؤسسية المقيمة التالية:

- جميع الوحدات الحكومية الجزائرية المركزية. (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، الوزارات .. الخ).
- جميع الوحدات الحكومية الجزائرية المحلية (الولايات، البلديات).
- جميع صناديق الضمان الاجتماعي.
- كل المؤسسات غير الهادفة للربح التي لها منتجات غير سوقية والتي تسيطر عليها وحدات حكومية جزائرية وتقوم بتمويلها بصورة أساسية.

**الوحدة الحكومية:** تعرف الوحدة الحكومية بأنها عبارة عن "وحدة مؤسسية قانونية تنشأ بالطرق السياسية وتمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة"<sup>1</sup>.

**مهام الوحدات الحكومية الجزائرية<sup>2</sup>:** تتولى الوحدات الحكومية الجزائرية مسؤولية توفير السلع والخدمات لجميع المقيمين بالجزائر. ويمكن لهذه الوحدات الحكومية أن تنتج منتجات غير سوقية، وتقوم بتمويل تكاليف إنتاج السلع والخدمات من خلال الضرائب والإيرادات الأخرى التي تحصل عليها. بالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة الجزائرية بإعادة توزيع الدخل الوطني والثروة من خلال التحويلات. وتمارس الوحدات الحكومية الجزائرية أي نشاط إنتاجي من خلال ما يلي:

- إنشاء شركة جزائرية عمومية (مالية أو غير مالية) تسيطر عليها الحكومة من خلال الإدارة والتسيير وتقوم برسم سياستها العامة بما في ذلك سياسة التسعير والاستثمار.
- إنشاء مؤسسة جزائرية غير هادفة للربح تنشط تحت إشرافها وتقوم بتمويلها إما كلياً أو جزئياً.
- تقوم الوحدة الحكومية الجزائرية بمباشرة عملية الإنتاج بنفسها من خلال إنشاء وحدة غير منظمة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية وغير منفصلة عنها وليس لها حسابات مستقلة خاصة بها.

**4. قطاع العائلات:** يتألف هذا القطاع المؤسسي من جميع العائلات المقيمة داخل الإقليم الاقتصادي للجزائر بالإضافة إلى مجموع الوحدات أو المشاريع غير المنظمة المالية وغير المالية التي لا يمكن فصل مواردها عن موارد العائلة المالكة لها. وتعتبر العائلة أو الأسرة بمثابة الوحدة المؤسسية لقطاع العائلات.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 101  
<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 101

**تعريف العائلة:** مصطلح العائلة يشير إلى مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين يعيشون مع بعضهم البعض، ويشتركون في السكن ويساهمون معا من مداخيلهم أو ثرواتهم في تغطية تكاليف معيشة العائلة التي ينتمون إليها. ويستهلكون بصفة جماعية بعض السلع مثل الطعام وبعض الخدمات مثل الإسكان<sup>1</sup>.

يوجد لمصطلح العائلة المستخدم في المحاسبة الوطنية مفهوم واسع، فأفراد العائلة ليس بالضرورة أن تربطهم علاقة قرابة أسرية، فقد تتشكل عائلة من مجموعة أفراد لا تربطهم أية صلة قرابة.

إن خدم المنازل الذين تدفع لهم العائلات أجورا مقابل خدماتهم لا يعتبرون أعضاء في العائلات التي يشتغلون عندها حتى ولو كان بعضهم يعيشون مع العائلة في مسكن واحد. وبالتالي لا يمكن إدخال تكاليف هؤلاء الخدم من أجور وطعام ضمن الإنفاق الاستهلاكي للعائلة التي يشتغلون عندها، لأن هؤلاء يمثلون عائلات مستقلة بذاتها.

تتم معاملة الأفراد الذين يعيشون معا داخل مؤسسات معينة لفترات طويلة مثل: المرضى الذين يقون في المستشفيات لفترة طويلة كالمصابين بالأمراض العقلية، أو كبار السن الذين يعيشون في دور العجزة... الخ، على أنهم عائلة مؤسسية واحدة<sup>2</sup>. أما الأفراد الذين يعيشون في المدارس والجامعات الداخلية... الخ لفترات قصيرة فيتم تصنيفهم ضمن عائلاتهم الأصلية التي ينتمون إليها.

إن قطاع العائلات حسب النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر يتضمن ما يلي:

- جميع العائلات المقيمة بالجزائر سواء كانت عائلات بالمعنى المعتاد أو عائلات مؤسسية.
- كل الوحدات أو المشاريع غير المنظمة التي ليست لها شخصية اعتبارية والتي لا تنطبق عليها مواصفات أشباه الشركات والمملوكة من طرف عائلات مقيمة، أي تلك التي لا يمكن فصل حساباتها أو ميزانياتها عن العائلة المالكة لها.

**ملاحظة:** إن قطاع العائلات هو قطاع استهلاك نهائي وقطاع منتج في نفس الوقت.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 105

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 105

**النشاط الإنتاجي لقطاع العائلات<sup>1</sup>:** يتم النشاط الإنتاجي لقطاع العائلات من خلال وحدات إنتاجية تملكها أو تسيطر عليها العائلات المقيمة. وإن جميع هذه الوحدات المنتجة هي عبارة عن مشاريع أو شركات غير منظمة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، لأنها غير مستقلة تماما عن العائلات التي تملكها أو تسيطر عليها. وأن أصحاب هذه الشركات مسؤولون مسؤولية شخصية عن أي التزامات أو ديون تترتب عليها. فصاحب المشروع غير المنظم عندما يشتغل داخل شركته الخاصة فإنه يقوم بدور مزدوج، فهو من جهة يقوم بدور المنظم المسؤول عن نشاط الشركة، ومن جهة ثانية يقوم بدور العامل في الشركة. والفائض المتولد عن هذا النشاط لا يعتبر فائض استغلال (تشغيل) بل هو دخل مختلط لأنه يعتبر مزيجا من نوعين مختلفين من الدخل (دخل المنظم، والأجر).

والأنشطة الإنتاجية التي يمارسها قطاع العائلات من خلال الشركات والمشاريع غير المنظمة هي أنشطة متعددة ومتنوعة تشمل الزراعة والفلحة، والبناء، والخدمات... الخ. إن قطاع العائلات المقيمة يقوم بإنتاج السلع والخدمات السوقية لبيعها في السوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية أو مقايضتها. هذه السلع والخدمات يتم حسابها جميعا ضمن إنتاج الشركات والمشاريع المملوكة لقطاع العائلات. وكذلك يقوم قطاع العائلات بإنتاج منتجات غير سوقية سواء من أجل الاستهلاك النهائي الذاتي أو من أجل التراكم الرأسمالي للقطاع، ويتم تقييم هذه المنتجات على أساس الأسعار المماثلة في السوق.

**منتجات الاستخدام الذاتي لقطاع العائلات:** تتكون منتجات الاستخدام الذاتي لقطاع العائلات المقيمة من قسمين إثنين قسم يتعلق بالسلع وآخر يتعلق بالخدمات.

1. **منتجات الاستخدام الذاتي من السلع:** وتتضمن المنتجات التالية:

- المنتجات الفلاحية المخصصة للاستهلاك النهائي الذاتي للمنتجين (الفلاحين).
- بناء المساكن للحساب الخاص، أو ترميمها، أو توسيعها، أو تحسينها... الخ

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص106

• إعداد الأثاث والملابس... الخ للاستهلاك الخاص.

2. منتجات الاستخدام الذاتي من الخدمات: وتتضمن ما يلي:

• خدمات المساكن المشغولة من طرف مالكيها (أو أصحابها).

• الخدمات المقدمة من طرف الخدم الذين يشتغلون عند العائلات بمقابل أجر.

**ملاحظة:** إن خدمات المساكن المشغولة من طرف أصحابها وكذا الخدمات المقدمة من طرف الخدم الذين يشتغلون عند العائلات بمقابل أجر لا يتولد عنها دخل مختلط. ففي حالة خدمات المساكن المشغولة من طرف أصحابها لا توجد مدخلات عمالة، وبالتالي فإن الفائض المحقق هو فائض استغلال. أما بالنسبة للخدمات المنزلية المقدمة من طرف الخدم ليس هناك فائض استغلال (تشغيل) لأن قيمة هذه الخدمات المنزلية تقتصر فقط على الأجور المدفوعة إلى هؤلاء الخدم.

**القطاعات الفرعية لقطاع العائلات<sup>1</sup>:** يمكن تصنيف قطاع العائلات وفقا لنوع ومصدر الدخل إلى القطاعات الفرعية التالية:

1. أرباب العمل.

2. العاملون لحساب أنفسهم.

3. الأجراء (المستخدمون).

4. أصحاب مداخل الملكية والتحويلات ويمكن تقسيم هذا لقطاع الفرعي إلى:

• أصحاب مداخل الملكية.

• أصحاب معاشات التقاعد (المتقاعدين).

• أصحاب المداخل التحويلية الأخرى.

ويتم هذا التصنيف على أساس أكبر نوع من أنواع الدخل إذا كان يوجد في العائلة الواحدة أكثر من شخص له دخل.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 107

كما يمكن إعداد تصنيفات أخرى وفقا لمعايير أخرى تتعلق بشخص مرجعي يكون الأكثر تأثيرا في قرارات الاستهلاك بالنسبة للعائلة أو مهنة الشخص المرجعي أو نشاطه الاقتصادي أو مستواه التعليمي، أو على أساس حجم الدخل الكلي للعائلة أو حجم العائلة نفسها أو المنطقة الجغرافية (ريف/حضر) التي تقيم فيها العائلة...الخ.

5. قطاع المؤسسات أو الهيئات غير الهادفة للربح وتخدم العائلات<sup>1</sup>: يتألف هذا القطاع المؤسسي من كيانات قانونية واجتماعية مقيمة بالجزائر تنشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات دون أن تكون مصدر دخل أو ربح أو أي كسب مادي آخر للوحدات المؤسسية التي أنشأتها. وهذا القطاع المؤسسي يعتبر من بين المنتجين غير السوقيين، حيث يوفر منتجاته من السلع والخدمات للعائلات مجانا أو مقابل رسوم أو أسعار رمزية.

إن الفائض الذي قد تحققه مؤسسات هذا القطاع المؤسسي لا يتم توزيعه على مالكي هذه المؤسسات بل يتم الاحتفاظ به في المؤسسة. إن المؤسسات التابعة لهذا القطاع المؤسسي لا تعتمد على إيراداتها من المبيعات في تغطية نفقاتها وبالتالي فإن مصادر تمويلها تتمثل أساسا في الاشتراكات والتبرعات والهبات.

ويشمل هذا القطاع المؤسسي الأنواع التالية من الهيئات والجمعيات:

- النقابات العمالية، وجمعيات المستهلكين، والأحزاب السياسية، والجمعيات الدينية، والنوادي الرياضية والثقافية والترفيهية...الخ.
- الجمعيات الخيرية التي يتم تمويلها عن طريق التبرعات النقدية أو العينية من طرف وحدات مؤسسية أخرى.

6. قطاع باقي العالم: إن قطاع باقي العالم يشمل مجموع الوحدات المؤسسية غير المقيمة في الإقليم الاقتصادي

للجزائر والتي تربطها علاقات اقتصادية مع الوحدات المؤسسية المقيمة بالجزائر. بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص 109

باقي العالم يشمل أيضا مختلف الوحدات المؤسسية غير المقيمة في الإقليم الاقتصادي للجزائر والموجودة ماديا داخل الحدود الجغرافية للجزائر مثل الجيوب الأجنبية كالسفارات والقنصليات الأجنبية والمنظمات الدولية...الخ.

## وحدات وفروع الإنتاج

**تصنيف أنشطة وحدات الإنتاج:** يمكن تصنيف أنشطة وحدات الإنتاج إلى أنشطة أساسية (رئيسية) وأنشطة ثانوية وأنشطة مساعدة<sup>1</sup>.

**النشاط الأساسي لوحدة الإنتاج:** هو ذلك النشاط الذي تكون قيمته المضافة أكبر من القيمة المضافة لأي نشاط آخر داخل نفس الوحدة المنتجة<sup>2</sup>.

**النشاط الثانوي لوحدة الإنتاج:** هو ذلك النشاط الذي تكون قيمته المضافة أقل من القيمة المضافة للنشاط الأساسي (الرئيس) داخل نفس الوحدة المنتجة.

**النشاط المساعد لوحدة الإنتاج:** هو ذلك النشاط الذي لا يستخدم إنتاجه خارج المشروع أو الوحدة، وإنما يستخدم داخل نفس المشروع. ومن أمثلة الأنشطة المساعدة نجد: شراء المواد والمعدات، نقل السلع أو العمال داخل الوحدة المنتجة أو خارجها...الخ.

**وحدات الإنتاج التحليلية:** لأغراض تحليل المدخلات والمخرجات يتم الاستعانة بما يسمى "وحدات الإنتاج التحليلية". فالوحدة التحليلية<sup>3</sup> هي كل وحدة معرفة بطريقة تجعلها مثالية لنوع معين من أنواع التحليل. وبالنسبة لتحليل المدخلات والمخرجات، فإن الوحدة المنتجة المثالية هي تلك التي تشتغل (تتخصص) بنشاط إنتاجي معين وحيد. وبالتالي فإن "وحدة الإنتاج المتجانس" هي الوحدة المثالية لأغراض تحليل المدخلات والمخرجات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص114

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص114

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص118

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص118

**وحدات الإنتاج المتجانس:** وحدة الإنتاج المتجانس هي وحدة منتجة متخصصة في نشاط إنتاجي وحيد غير

مساعد<sup>1</sup>. أي أن الأمر يتعلق بالأنشطة الإنتاجية الأساسية (الرئيسية) والثانوية دون الأنشطة المساعدة.

**فروع الإنتاج:** فرع الإنتاج هو عبارة عن مجموعة "وحدات الإنتاج المتجانس" التي لها نفس النشاط الإنتاجي.

**المطلب الثاني: العمليات الاقتصادية للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر**

**تصنيف العمليات الاقتصادية:** نقترح في النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر تصنيف مختلف للعمليات

الاقتصادية التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون إلى أربعة أصناف أساسية هي: عمليات متعلقة بالسلع والخدمات،

عمليات التوزيع، وعمليات متعلقة بالأدوات المالية، وعمليات أخرى متعلقة بالتراكم. وفي ما يلي سوف نتعرض لكل

صنف على حدة بشيء من التفصيل:

**الفرع الأول: العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات:** يتعلق الأمر هنا بمختلف العمليات الاقتصادية المتعلقة بالسلع

والخدمات التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديون خلال فترة الملاحظة، وتشمل هذه العمليات ما يأتي:

- الإنتاج من السلع والخدمات (المخرجات).
- الاستهلاك الوسيط (الإنتاجي).
- الاستهلاك النهائي.
- الاستهلاك النهائي الفعلي.
- التراكم الخام للأصول الثابتة (التكوين الرأسمالي الخام).
- الصادرات من السلع والخدمات.
- الواردات من السلع والخدمات.

**الإنتاج من السلع والخدمات (المخرجات):** تعرف المخرجات بأنها عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تم

إنتاجها من طرف وحدة اقتصادية مقيمة للاستعمال خارج حدود هذه الوحدة خلال الفترة المحاسبية (فترة الملاحظة). وهذه المخرجات قد تكون عبارة عن سلع (تامة الصنع، أو نصف مصنعة، أو قيد الصنع) أو عبارة عن خدمات جاهزة للتقديم إلى وحدات مؤسسية أخرى. ويمكن تصنيف المخرجات إلى: مخرجات سوقية، مخرجات منتجة للاستهلاك النهائي الخاص، مخرجات أخرى غير سوقية. ويمكن كذلك تصنيف المخرجات حسب استعمالاتها أو الوجهة التي تقصدها إلى<sup>1</sup>:

- مخرجات تباع في السوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية.
  - مخرجات تتم مقايضتها.
  - مخرجات تقدم كتعويضات عينية.
  - مخرجات تدخل إلى المستودعات بقصد التخزين.
  - مخرجات يتم تقديمها إلى وحدات أخرى تابعة لنفس المشروع لتستخدم كاستهلاك وسيط.
  - مخرجات يتم تقديمها كهبات أو مساعدات مجانية أو شبه مجانية إلى وحدات مؤسسية أخرى.
- يتم تقييم المخرجات وتسجيلها كما يلي:
- يتم تسجيل السلع والخدمات المباعة فعلا في السوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية في تاريخ انتقالها الفعلي من المنتج إلى المشتري أو في تاريخ تقديم الخدمة للمستفيد منها، ويتم التقييم بالسعر الأساسي أو بسعر المنتجين الذي لا يتضمن أية فوائد تضاف في حالة البيع لأجل.
  - يتم تسجيل السلع والخدمات التي تمت مقايضتها في تاريخ انتقال الملكية أو تقديم الخدمة للمستفيد منها، ويتم التقييم بالسعر الأساسي كما لو تم بيعها في السوق.
  - تعامل المخرجات التي تقدم كتعويضات أو أجور عينية للعمال مثل معاملة المنتجات التي تمت مقايضتها.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 127

- يتم تسجيل المخرجات التي تم تقديمها إلى وحدات أخرى تابعة لنفس المشروع وتقييمها بالأسعار الأساسية الجارية لدى المنتج، وتسجل وتقيم لدى الوحدة المستلمة بالسعر نفسه مضافا إليه نفقات النقل المدفوعة لطرف ثالث.

**ملاحظة:** وفقا للنظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر فإن الانتاج يتضمن الخدمات المالية والخدمات الحكومية وخدمات الشؤون العقارية بخلاف ما هو معمول به في النظام الحالي للحسابات الاقتصادية الجزائرية.

**الاستهلاك الوسيط (الإنتاجي):** يتكون الاستهلاك الوسيط من قيمة السلع والخدمات التي تتكون منها مدخلات الإنتاج والتي تستهلك أثناء الفترة المحاسبية داخل عمليات الإنتاج باستثناء الأصول الثابتة التي يتم تسجيل ما استهلك منها ضمن استهلاك رأس المال الثابت<sup>1</sup>. إن الاستهلاك الوسيط لا يتضمن الإنفاق على النفائس من أعمال فنية أو معادن ثمينة أو مجوهرات، لأنها لا تستهلك في عمليات الإنتاج ويتم تسجيل الإنفاق على النفائس في حساب رأس المال. والاستهلاك الوسيط يشمل الإيجارات المدفوعة مقابل استعمال الأصول الثابتة سواء كانت معدات أو مباني مستأجرة من طرف وحدات مؤسسية أخرى. وإضافة إلى ذلك فإن الاستهلاك الوسيط يتضمن كذلك جميع المنتجات (سلع وخدمات) التي تستعمل كمدخلات في الأنشطة المساعدة كخدمات الشراء والتسويق والمحاسبة والنقل والتخزين والصيانة والأمن... الخ. وحسب نظام 1993 فإن النفقات على البحث والتطوير<sup>2</sup> تصنف ضمن الاستهلاك الوسيط على الرغم من أنها تعود بمنافع مستقبلية.

يتم تسجيل الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات وقت دخول السلعة أو الخدمة إلى عملية الإنتاج. فبالنسبة للمدخلات من الخدمات يتطابق وقت دخول الخدمة إلى عملية الإنتاج مع وقت حيازتها، أما بخصوص السلع فقد تتم حيازتها عادة في وقت يسبق وقت دخولها إلى عملية الإنتاج. ويتم تقييم السلع والخدمات التي تعتبر

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 143

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 9

كاستهلاك وسيط بسعر الشراء السائد وقت دخولها إلى عملية الإنتاج<sup>1</sup>.

عندما تستعمل بعض السلع والخدمات من طرف المستخدمين في أوقات الفراغ داخل مواقع العمل بغرض الإشباع المباشر لتلبية لاحتياجاتهم ورغباتهم فإنها تعتبر بمثابة أجور عينية، أما إذا كانوا مضطرين لاستعمال بعض السلع والخدمات ليتمكنوا من أداء أعمالهم فإنها تعتبر كاستهلاك وسيط<sup>2</sup>.

**الاستهلاك النهائي:** إن الاستهلاك النهائي يتضمن مجموع المنتجات من السلع والخدمات (بما في ذلك الإيجارات والخدمات المقدمة من طرف الوحدات الحكومية والخدمات المقدمة من طرف الشركات وأشباه الشركات المالية والخدمات المقدمة من طرف خدم المنازل) التي تم استهلاكها بصفة نهائية.

**الاستهلاك النهائي الكلي:** يتضمن مجموع الإنفاق على الاستهلاك النهائي لكل من قطاع الحكومة وقطاع العائلات وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم العائلات.

**الاستهلاك النهائي الفعلي:** هذا المفهوم تم استحداثه من طرف نظام الأمم للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 بهدف السماح بإجراء تحليلات أكثر دقة وتفصيلا لأثر المعاملات التي تقوم بها الوحدات الحكومية والعائلات. هناك قسم معتبر من الإنفاق الاستهلاكي لقطاع الحكومة لا يمثل استهلاكاً فعلياً لهذا القطاع المؤسسي، وإنما يتم استخدامه من أجل تسديد قيمة السلع التي يتم تحويلها بصورة عينية لقطاع العائلات.

**ملاحظة:** إن الاستهلاك النهائي الفعلي يقتصر على قطاعي الحكومة والعائلات.

**الاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع العائلات:** إن الاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع العائلات يتضمن جميع السلع والخدمات التي تم استهلاكها بصفة نهائية من طرف قطاع العائلات بغض النظر عن الجهة التي تحملت التكلفة سواء كان قطاع العائلات نفسه أو قطاع الحكومة أو قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح. وبالتالي

يكون الاستهلاك النهائي الفعلي (الحقيقي) لقطاع العائلات عبارة عن مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص143

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص145

لقطاع العائلات مضافا إليه جميع الإنفاق الاستهلاكي النهائي لقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح مضافا إليه قيمة التحويلات العينية التي تلقاها قطاع العائلات من قطاع الحكومة.

**الاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع الحكومة:** إن الاستهلاك الفعلي (الحقيقي) لقطاع الحكومة هو عبارة عن مجموع الإنفاق الاستهلاكي لقطاع الحكومة ناقصا قيمة السلع التي تم تحويلها بصورة عينية لقطاع العائلات. أما المؤسسات غير الهادفة للربح فلا يوجد لديها استهلاك نهائي فعلي (حقيقي) لأن جميع إنفاقها على الاستهلاك النهائي يذهب إلى قطاع العائلات ومن ثم يحسب ضمن الاستهلاك النهائي الفعلي (الحقيقي) لقطاع العائلات.

**معاملة منتجات الاستهلاك النهائي:** تتم معاملة منتجات الاستهلاك النهائي كما لو أنها منتجات تم استهلاكها استهلاكاً نهائياً وتاما خلال السنة التي تمت عملية الاقتناء، سواء تعلق الأمر بالسلع المعمرة كالسيارات أو بالسلع غير المعمرة، ويتم تقييم الاستهلاك النهائي بأسعار المشتريين.

**سعر المشتري:** هو السعر الذي يدفعه المشتري وهو لا يتضمن أي رسوم (أو ضرائب) مقطوعة، وإنه يشمل أي تكاليف نقل منفصلة يدفعها المشتري ليتسلم السلعة في المكان والزمان الذين يريدانها.

#### ملاحظات:

- إن منتجات الاستهلاك النهائي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تساهم في إنتاج سلع وخدمات أخرى داخل اقتصاد البلد.
- حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي، فإن الاستهلاك النهائي لا يتضمن الإيجارات لأنها تعتبر من الخدمات التي لا يتضمنها حقل الإنتاج وبالتالي لا تدخل ضمن الاستهلاك النهائي، أما النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر فيدخلها ضمن الاستهلاك النهائي لأنها تمثل جزءا من الإنتاج.

وبالتالي يتم تصنيف الإيجارات في النظام الموسع ضمن العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات خلافا لما هو متبع في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي يصنفها ضمن عمليات التوزيع باعتبارها نوعا من مداخيل الملكية.

**التكوين الخام لرأس المال الثابت:** إن التكوين الخام لرأس المال الثابت الخاص بوحدة مؤسسية منتجة معينة هو عبارة عن قيمة حيازتها للأصول الثابتة مطروحا منها قيمة الأصول الثابتة التي تم التخلص منها<sup>1</sup>. والأصول الثابتة هي أصول منتجة تستعمل بصورة مستمرة ومتكررة في عمليات الإنتاج على مدى فترات محاسبية متعددة (أكثر من سنة)، وهذه الأصول تتكون في معظمها من آلات ومعدات أو مباني أو إنشاءات أخرى وأنها تشمل كذلك بعض الأصول غير الملموسة.

**الصادرات من السلع والخدمات:** يشير هذا المصطلح إلى قيمة مجموع السلع والخدمات التي تذهب إلى باقي العالم.

**الواردات من السلع والخدمات:** يطلق مصطلح الواردات على قيمة مجموع السلع والخدمات الأجنبية الآتية من "باقي العالم".

**الفرع الثاني: عمليات التوزيع:** تتضمن عمليات التوزيع في ظل النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر جميع العمليات الاقتصادية التي تتعلق بالتوزيع الأولي للمداخيل على مالكي عوامل الإنتاج المختلفة التي شاركت في عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى مختلف العمليات المتعلقة بإعادة توزيع المداخيل والثروة من خلال الضرائب والإعانات والتحويلات.

إن عمليات التوزيع تتضمن العمليات التالية:

- تعويضات الأجراء (المستخدمين).

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 9

- الضرائب على الإنتاج والواردات.
- الإعانات.
- دخل الملكية.
- الضرائب الجارية على الدخل والثروة.
- المساهمات (الاشتراكات) والمزايا الاجتماعية.
- التحويلات الجارية الأخرى.
- التعديلات في صافي التغير في حصة قطاع العائلات لدى صناديق التقاعد.
- التحويلات الرأسمالية.

**تعويضات الأجراء:** يقصد بتعويضات الأجراء حسب النظام الموسع للحسابات الاقتصادية مجموع التعويضات

النقدية والعينية التي يدفعها أرباب العمل إلى عمالهم والتي تأخذ صوراً وأشكالاً مختلفة وهي تشمل ما يأتي:

- الأجور والمرتبات
- الاشتراكات أو المساهمات الاجتماعية الفعلية التي يدفعها أرباب العمل إلى إدارة الضمان الاجتماعي لفائدة عمالهم وموظفيهم.
- الاشتراكات أو المساهمات الاجتماعية المحتسبة أو الصورية.

**الضرائب على الإنتاج والواردات:** إن بند الضرائب على الإنتاج والواردات تتضمن ضرائب على المنتجات

تدفع على السلع والخدمات عند إنتاجها أو توريدها أو بيعها<sup>1</sup>. ويضاف إليها الضرائب الأخرى على الإنتاج

التي تتكون أساساً من ضرائب على ملكية أو استعمال الأراضي أو المباني أو أصول أخرى تستعمل في

الإنتاج أو على اليد العاملة المستخدمة أو على تعويضات الأجراء المدفوعة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 169

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 169

**الإعانات<sup>1</sup>:** هي عبارة عن مدفوعات جارية بدون مقابل تدفعها الوحدات الحكومية للمنتجين أو المستوردين المقيمين، والإعانات تعادل الضرائب السالبة على الإنتاج لأن أثرها على فائض الاستغلال معاكس لأثر الضرائب. وهي تتضمن الإعانات على المنتجات والإعانات الأخرى على الإنتاج.

**الإعانات على المنتجات<sup>2</sup>:** هي تلك الإعانات التي تدفع على كل وحدة تم إنتاجها من السلع والخدمات. وتكون الإعانة على المنتجات مستحقة الدفع عادة عندما يتم إنتاج السلعة أو الخدمة أو يتم بيعها أو استيرادها، أو تصديرها. إن الإعانات على المنتجات تتضمن إعانات الاستيراد وإعانات التصدير.

**الإعانات الأخرى على الإنتاج:** هذه الإعانات تتكون من الإعانات على اليد العاملة والإعانات لتخفيض التلوث.

**دخل الملكية:** هو ذلك الدخل التي يحصل عليه مالك أصل مالي أو أصل ملموس (مادي) غير منتج مقابل وضع الأصل المعني تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. وتتضمن مداخيل الملكية ما يلي<sup>3</sup>:

الفوائد، دخل الشركات الموزع (الحصص الموزعة، السحب من مداخيل أشباه الشركات)، عوائد (مداخيل) الاستثمار الأجنبي المباشر التي يعاد استثمارها، الربوع (ربيع الأراضي، ربيع الأصول الجوفية).

**ملاحظة:** إن دخل الملكية في النظام الموسع لا يتضمن الإيجارات عكس ما هو معمول به في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي.

**الضرائب الجارية على الدخل والثروة:** وتتضمن الضرائب التي تفرضها الحكومة على مداخيل العائلات والشركات. ومصطلح الضرائب الجارية على الدخل والثروة تم إحلاله في نظام 1993 محل الضرائب المباشرة<sup>4</sup>. وهذه الضرائب تتكون من الضرائب على الدخل والضرائب الجارية الأخرى.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 173

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993 ص

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 176

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 191

**الضرائب على الدخل:** تتكون من الضرائب المفروضة على المداخل من أجور وأرباح وعوائد رؤوس الأموال، والضرائب على الدخل تفرض وقت اكتساب الدخل.

**الضرائب الجارية الأخرى<sup>1</sup>:** هي ضرائب مستحقة الدفع بصورة دورية حيث تدفع مرة كل عام، ومن أمثلتها الضرائب الجارية على رأس المال التي تتضمن بدورها:

- الضرائب الجارية على الأراضي والمباني.
- الضرائب الجارية على صافي الثروة.
- الضرائب الجارية على الأصول الأخرى.
- **المساهمات والمزايا (أو المنافع) الاجتماعية:** وتتضمن ما يلي<sup>2</sup>:
  - المساهمات الاجتماعية الفعلية والمساهمات الاجتماعية المحتسبة أو الصورية.
  - المنافع (المزايا) الاجتماعية باستثناء التحويلات الاجتماعية العينية.
  - التحويلات الاجتماعية العينية.

**التحويلات الجارية الأخرى:** من بين التحويلات الجارية الأخرى نذكر ما يلي: صافي أفساط التأمين على غير الحياة، التحويلات المتعلقة بالتعاون الدولي الجاري، والتحويلات الجارية المتنوعة مثل التحويلات الجارية التي تتم بين العائلات والتحويلات الجارية التي يتم دفعها إلى المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم العائلات وكذا التعويضات<sup>3</sup>.

**التحويلات الرأسمالية:** إن التحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تتصف بالخصائص التالية:

- يعتبر تحويلاً رأسمالياً كل تحويل يؤدي إلى انتقال ملكية أصل من الأصول باستثناء المخزونات.
- يكون التحويل النقدي تحويلاً رأسمالياً عندما يرتبط ذلك بحياسة أحد طرفي المعاملة أو كليهما أصلاً معينا (باستثناء المخزونات) أو التخلص منه مثل منحة الاستثمار.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 191

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 191

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 199

والتحويلات الرأسمالية تتضمن الضرائب على رأس المال، والمنح الاستثمارية، والتحويلات الرأسمالية الأخرى.

### الفرع الثالث: العمليات المتعلقة بالأدوات المالية:

**تصنيف المعاملات المالية:** نقترح بأن يتم تبني في النظام الموسع للحسابات الاقتصادية للجزائر نفس التصنيف الخاص بهذه العمليات المقترح من طرف نظام 1993 والذي يقوم بتصنيف الأصول والخصوم المالية وفقا لمعيارين هما: درجة سيولة الأصل، والخصائص القانونية التي تحدد شكل العلاقة بين الدائن والمدين. فمفهوم السيولة يتضمن بعض الخصائص الأخرى أكثر تحديدا مثل قابلية التداول، وقابلية النقل، وقابلية التسويق، وقابلية التحويل. هذه الخصائص لها دور كبير وأساسي في تحديد الفئة أو الصنف الذي يدرج ضمنه الأصل المالي<sup>1</sup>.

يتميز نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993 بين سبع (7) فئات رئيسة للأصول المالية هي:

**1. الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة:** إن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة هي عبارة عن أصول لا تقابلها خصوم مالية قائمة<sup>2</sup>.

• **الذهب النقدي:** يكون الذهب النقدي على هيئة نقود معدنية أو قوالب أو سبائك. والذهب النقدي تمتلكه السلطات النقدية، ويتم الاحتفاظ به كأصل مالي وكمكون من مكونات الاحتياطيات الأجنبية.

• **حقوق السحب الخاصة:** هي أصول احتياطية دولية يصدرها صندوق النقد الدولي ويخصصها لأعضائه لاستكمال الأصول الاحتياطية الموجودة<sup>3</sup>.

### 2. العملة والودائع:

• **العملة:** تتضمن العملة النقود الورقية والمعدنية المتداولة التي يتم استعمالها كوسيلة دفع.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 251

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 252

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 252، 253

ويجب التمييز بين العملة الوطنية (الدينار الجزائري) والعملية الأجنبية. فالعملة الوطنية تمثل التزاما على الوحدات المقيمة مثل البنك المركزي (بنك الجزائر)، أما العملة الأجنبية فتتمثل التزاما على الوحدات غير المقيمة مثل البنوك المركزية الأجنبية.

- **الودائع القابلة للتحويل:** وتتكون من الودائع تحت الطلب، وجميع الودائع القابلة للتحويل بحرية بواسطة أمر تحويل أو شيك، وجميع الودائع المستعملة كوسائل دفع.
- **الودائع الأخرى:** وتتضمن جميع الودائع الادخارية غير القابلة للتحويل والودائع لأجل والودائع غير القابلة للتحويل المسماة بالعملية الأجنبية.

**3. الأوراق المالية باستثناء الأسهم:** وتتضمن الكمبيالات والسندات وشهادات الإيداع والأوراق التجارية... ويمكن تصنيف الأوراق المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق إلى: أوراق مالية قصيرة الأجل وأوراق مالية طويلة الأجل.

**4. القروض:** إن القروض تشمل جميع الأصول المالية التي تنشأ عن عمليات إقراض واقتراض للأموال. ويمكن تصنيف القروض حسب تاريخ الاستحقاق إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.

**5. الأسهم وحصص رأس المال الأخرى:** "وتتكون من جميع الأدوات والقيود التي تعترف بمطالبات مستحقة على القيمة المتبقية من المشاريع التي لها شخصية اعتبارية بعد سداد مطالبات جميع الدائنين"<sup>1</sup>. بالإضافة إلى الأسهم والسندات المفضلة التي تنص على المشاركة في توزيع القيمة المتبقية عند تصفية مشروع يتمتع بالشخصية الاعتبارية. وتشمل كذلك صافي حصة المالك في رأس مال أشباه الشركات وتشمل أيضا الأسهم والحصص في رأس مال الشركات.

**6. احتياطات التأمين الفنية (التقنية):** تتكون هذه الاحتياطات من:

- صافي حصص الأفراد أو العائلات في احتياطات التأمين على الحياة.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لسنة 1993، ص 255

- صافي حصص الأفراد أو العائلات في احتياطات صناديق معاشات التقاعد.
- التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطات تغطية المطالبات القائمة.

#### 7. الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع

- الائتمانات التجارية والسلف: هذه الفئة تتكون من الائتمانات التجارية من أجل السلع والخدمات الممنوحة مباشرة لكل من الشركات والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح والعائلات وباقي العالم، إضافة إلى السلف على الأشغال قيد الإنجاز.
- حسابات أخرى: هذه الفئة تشمل الحسابات برسم القبض والدفع.

الفرع الرابع: عمليات أخرى متعلقة بالتراكم: يؤثر هذا النوع من المعاملات على كمية أو قيمة الأصول والالتزامات، وتتضمن هذه المجموعة العمليات التالية<sup>1</sup>:

- استهلاك رأس المال الثابت.
- صافي حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة.
- الظهور الاقتصادي للأصول غير المنتجة.
- الظهور الاقتصادي للأصول المنتجة.
- النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير المفلحة (المزروعة).
- الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة.
- الخسائر الناتجة عن الكوارث.
- المصادرة بدون تعويض (نزع الملكية غير المعوض).
- التغيرات الأخرى في حجم الأصول غير المالية غير المصنفة في مكان آخر.
- التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في مكان آخر.
- مكاسب/خسائر الاقتناء الاسمية (أرباح/خسائر الحيازة الاسمية).
- التغيرات في التصنيفات والهيكل.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، نظم الحسابات القومية لسنة 1993، ص 587

الفرع الخامس: بنود الموازنة التي تم استحداثها من طرف نظام 1993: عند إعادة ترتيب المعاملات في هيكل الحسابات تظهر مجموعة من البنود الجديدة تتعلق بالحسابات، أطلق عليها نظام 1993 مصطلح "بنود موازنة". وبنود الموازنة هذه تمثل مجاميع اقتصادية لها معنى ومدلول اقتصادي حيث تم استحداثها من طرف نظام الأمم المتحدة للمحاسبة لوطنية لسنة 1993 خدمة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي المرغوب فيه حسب الاحتياجات ومستوى التفصيل الممكن تحقيقه. وتتضمن مجموعة بنود الموازنة ما يلي:

- القيمة المضافة/النتاج الداخلي.
- فائض التشغيل (الاستغلال).
- الدخل المختلط.
- دخل التنظيم.
- ميزان المداخل الأولية/الدخل الوطني.
- الدخل المتاح للتصرف به.
- الدخل المتاح للتصرف به المعدل.
- الادخار.
- صافي الإقراض/ صافي الاقتراض.
- التغير في صافي القيمة المالية.
- الميزان الخارجي للسلع والخدمات.
- ميزان الحساب الخارجي الجاري.
- صافي القيمة المالية.

الختامة

## الخاتمة:

وفي ختام بحثنا لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية قد حاول منذ تاريخ صدوره عام 1979 تحسين وإثراء الحسابات الاقتصادية للجزائر، وحاول كذلك أن يصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر قدر الإمكان، غير أن التحولات العميقة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الثمانينات إضافة إلى الصعوبات التي واجهها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية عند التطبيق العملي حالت دون أن يحقق هذا النظام جميع أهدافه التي جاء من أجلها. ومن بين هذه الصعوبات وجود نقائص وتناقضات وعدم وضوح في الكثير من المفاهيم والتعاريف وخاصة تلك التي تتعلق بحقل الملاحظة وحقل الإنتاج بالخصوص، هذا الأخير الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لأي نظام للمحاسبة الوطنية.

ونقدم في ما يلي تلخيصاً لأهم الملاحظات التي تتعلق بنقائص نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي:

- فالنسبة لحقل الإنتاج الخاص بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية نجده لا يستند إلى أي نظرية اقتصادية واضحة للقيمة، بل أن الأمر يتعلق فقط بمجرد وضع قائمة "للخدمات الإنتاجية" تمت إضافتها إلى مجموعة السلع لتحديد حقل الإنتاج.
- أما بالنسبة لمعيار "التبادل في السوق" المعتمد "نظرياً" من طرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية من أجل التمييز بين الأنشطة المنتجة والأنشطة غير المنتجة، فإنه عند التطبيق العملي لم يتم احترامه في الكثير من الأحيان، دون تقديم أي مبرر أو تفسير لذلك، مما جعل النظام يقع في تناقضات أفقدته الكثير من المصدقية. فاستبعاد الخدمات المتعلقة بالشؤون العقارية من حقل الإنتاج ليس لها ما يبررها على الرغم من أنها تعتبر خدمات سوقية (أي أنها تبادل في السوق) وأنها تمثل قطاعاً اقتصادياً معتبراً.
- كذلك الحال بالنسبة لقطاع المؤسسات المالية، فاستبعاد مثل هذا القطاع الحيوي من حقل الإنتاج ليس له ما يبرره سوى أنه مأخوذ حرفياً من نظام المحاسبة للناتج المادي الخاص بالبلدان الاشتراكية سابقاً.

• إن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يفتقر إلى وجود منهجية واضحة في تحديد المفاهيم والتعاريف وكذا التصنيفات. حيث أن وثيقة العمل الوحيدة التي تضمنت نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، بعد تنقيحها، بقيت تحمل بعض الغموض والأخطاء في التعاريف، على الرغم من أنها تعتبر بمثابة ملخص لوثيقة عمل توجيهية.

• هناك بعض التحفظات حول محتوى ومضمون الحسابات الاقتصادية التي تم إعدادها وفقا لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية وخاصة تلك التي تتعلق بمصدقية تلك المعطيات والبيانات ومدى وصفها للواقع، وعدم انتظام وتأخر صدور بعضها مثلما هو الحال بالنسبة لجداول المدخلات والمخرجات التي لم ينشر منها سوى جدولين يتعلق الأول بسنة 1979 ويتعلق الثاني بسنة 1989 على الرغم من أنها جداول سنوية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الجداول التي اقترحها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لم يتم نشرها تماما كما هو الحال بالنسبة لجداول العمليات المالية... الخ.

والخلاصة أن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي لم يتمكن من تحقيق جميع الأهداف التي جاء من أجلها حيث لم يتمكن من إثراء الإحصاءات الاقتصادية الجزائرية وتحسينها لا من حيث الدقة والتفصيل أو من حيث الشمولية والانتظام. وأنه عند القيام بإعداد ورسم السياسات الاقتصادية في الجزائر لا يؤخذ في الكثير من الأحيان بالمعطيات والبيانات التي يتم إعدادها بالاعتماد على نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لافتقارها للدقة والشمولية والانتظام، بل يتم استعمال البيانات التي يتم إعدادها بالاعتماد على نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية عند حساب الناتج الداخلي الخام مثلا. وبهذه الصفة فإن نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الحالي لم يعد قادرا على وصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن للجزائر الذي تغير كثيرا مقارنة بما كان عليه في فترة السبعينيات من القرن الماضي، وبالتالي أصبحت هناك ضرورة ملحة لتغييره بنظام بديل أو إصلاحه إصلاحا جذريا بحيث يمس هذا الإصلاح حقل الإنتاج ليصبح يشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي للجزائر بدون استثناء.

وبهذا الصدد قدمنا بعض الاقتراحات والتوصيات التي تتعلق بتوسيع حقل الإنتاج ليشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تحقق منفعة، حيث اقترحنا أن يشمل حقل الإنتاج الخدمات المتعلقة بالشؤون العقارية وخدمات المؤسسات المالية والخدمات الحكومية وجزء من الخدمات المنزلية لا سيما المأجورة منها، لأن استخدام المحاسبة الوطنية في رسم السياسات الاقتصادية وفي التخطيط يتطلب معلومات تتعلق بكل القطاعات هذا من جهة، ومن جهة ثانية للسماح بإجراء المقارنات الدولية. واقترحنا كذلك إعادة تصنيف القطاعات المؤسسية لتصبح كما يلي:

- قطاع الشركات وأشباه الشركات غير المالية.
- قطاع الشركات وأشباه الشركات المالية.
- قطاع الحكومة.
- قطاع العائلات.
- قطاع المؤسسات أو الهيئات غير الهادفة للربح وتخدم العائلات.
- قطاع باقي العالم.

واقترحنا كذلك إعادة تصنيف العمليات الاقتصادية وفقا للتصنيفات المقترحة من طرف نظام الأمم المتحدة للمحاسب الوطنية لسنة 1993. وذلك لكي يصبح نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتماشى مع التطورات الحديثة لأنظمة المحاسبة الوطنية، وخاصة نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية الذي صدر في عام 1993 والذي يوصي جميع بلدان العالم باستعماله لما يتوفر عليه من مفاهيم وتعريف وحسابات وجدول تتعلق بجميع أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف توحيد المفاهيم والمعايير التي تسمح بإجراء المقارنات الدولية. بالإضافة إلى ما ذكر نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- إعداد الحسابات اللاحقة لأن الإطار المركزي لا يسمح دائما بتحليل جميع الأنشطة الاقتصادية ولا يسمح بدراسة كل القطاعات بالتفصيل المطلوب.

- تنظيم ملتقيات دورية منتظمة تجمع أهل الاختصاص من محاسبين واقتصاديين وإحصائيين... الخ، من أجل القيام بعمليات التقييم الدورية لنظام المحاسبة الوطنية والوقوف عند النقائص والمشاكل المتعلقة بالتطبيق العملي وتقديم الملاحظات واقتراح التحسينات والتعديلات الضرورية في وقتها المناسب.
- أن يتم إسناد هذه المهمة لهيئة مختصة مستقلة يكون على رأسها فريق من الخبراء من مختلف الاختصاصات التي لها صلة بموضوع المحاسبة الوطنية، وأن يسخر لها القدر الكافي من الموارد.
- أن تقوم هذه الهيئة المختصة بإعداد وثيقة عمل منهجية يتم من خلالها تحديد مختلف المفاهيم والتصنيفات بصورة واضحة لا تدع مجالاً للتأويل. وبهذا الصدد يجب الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الميدان وخاصة نظام الأمم المتحدة للمحاسبة الوطنية لسنة 1993.

**آفاق البحث:** هناك جوانب أخرى لموضوع هذه الرسالة يمكن ان تكون مواضيع بحوث ودراسات مستقلة

نوجزها في النقاط التالية:

- الحسابات اللاحقة أو التابعة.
- المحاسبة الوطنية الخضراء أو المحاسبة البيئية.
- الاستعمالات المختلفة للمحاسبة الوطنية وأنظمتها.
- قياس وتقدير الأنشطة الاقتصادية الخفية.
- دراسات معمقة لجداول المدخلات والمخرجات والجداول الاقتصادية الشاملة.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### I. الكتب:

- إبراهيم تهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، جامعة قسنطينة، 2004.
- بول أ. سامولسون، علم الاقتصاد، الجزء: 2، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993.
- بول أ. سامولسون، علم الاقتصاد، الجزء: 3، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993.
- رياض الشيخ. دراسات في نظم المحاسبة الاقتصادية القومية. دار النهضة العربية. بيروت 1972.
- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت 1994.
- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، الكويت 1994.
- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت 1973.
- سمير سلام. إدارة العمليات والإنتاج. مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1992.
- عاطف وليم أندراوس. الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية 2005.
- عبد الحي مرعي، المحاسبة القومية ونظم حسابات الحكومة، مطبعة الإسكندرية.
- عبد الرحيم بوادقجي، الحسابات الاقتصادية القومية، الطبعة السابعة، منشورات جامعة دمشق 2001
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية 2006.
- عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر ومنشورات عويدات - بيروت، باريس، الطبعة الأولى 1990.
- عزالدين جوني، الحسابات القومية، مطبعة اليلزجي، دمشق 2003.
- علي لطف، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية.

- علي السلمي. التخطيط والمتابعة. مكتبة غريب، القاهرة 1978.
- علي الشرفاوي. إدارة النشاط الاقتصادي. الدار الجامعية. الإسكندرية 2000.
- عصام شريف عزيز، تحليل المدخلات والمخرجات، دار الطليعة، بيروت 1983.
- فاروق عبد العال محمد، المحاسبة القومية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- فريدريك بولون. الاقتصاد العام. ترجمة عبد الأمير شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت 1991.
- فؤاد السيد المليجي، المحاسبة القومية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
- قادة أقاسم وعمر صخري. نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (تقييم نقدي). مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD). الجزائر 1987.
- محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996.
- محمد رشيد عبده الجمال. المحاسبة القومية. الدار الجامعية. الإسكندرية 1998.

## II. المذكرات والرسائل والأطروحات

- أحمد لهبيبات. التجربة الجزائرية في ميدان المحاسبة الوطنية. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995/1996.

## III. مراجع أخرى:

- الأمم المتحدة. نظام الحسابات القومية. واشنطن 1993.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، 2003.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، موقع النظام العربي الموحد للحسابات القومية.
- المعهد العربي للتخطيط، مشكلات المعلومات وتدفعها لخدمة التخطيط، بحوث ومناقشات. القاهرة 1994.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت. التطورات الحديثة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، الكويت 1995.
- صندوق النقد الدولي. الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن 1998.

**I. OUVRAGES:**

- AKACEM. K. comptabilité nationale, Alger , OPU 1990.
- ALPHANDERY. E. Cours d'analyse macroéconomique ; Economica ; Paris 1976.
- ARCHAMBAULT. E. Comptabilité nationale. Economica. Paris 1979.
- ARCHAMBAULT. E. & GREFFE. Xavier. les économies non officielles. Edition la découverte. Paris1984.
- ARKHIPOFF. O. études de comptabilité nationale, Economica, Paris 1986.
- BERNARD. J. comptabilités nationales et modèles de politiques économiques. PUF, Paris 1972.
- BOUDJEMA. R. Cours de comptabilité nationale, tome1, OPU Alger sans date.
- LABIDI. M. Manuel de comptabilité nationale. 2° édition . Alger.
- LORRIAUX. J. P. Economie politique contemporaine. Economica. Paris 1982.
- MALINVAUD. E. initiation à la comptabilité nationale, PUF Paris 1964.
- MARCHAL. J. comptabilité nationale française, CUJAS, Paris 1967.
- MARCZEWSKI. J ; comptabilité nationale ; DALLOZ. Paris.1967.
- MARCZEWSKI. J. & GARNIER. R. comptabilité nationale. Dalloz. Paris 1982.
- SALLES. P. Problèmes économiques contemporains; tome2; DUNOD, Paris 1986.
- SILLEM .A. Introduction à l'analyse économique. Paris 1989.

**II. Organismes, rapports & documents:**

- Ministère de la planification & de l'aménagement du territoire (M.P.A.T). Direction des statistiques et de la comptabilité nationale. Système des comptes économiques algériens (SCEA). Orientations. Document de travail Alger Avril 1979.
- Office national des statistiques (O.N.S). Comptes économiques. N°405
- Office national des statistiques (O.N.S). Collections statistiques N°109

